


الأماكن
الدينية المقدسة
في منظور القانون الدولي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



၁၂၆၆ ခုနှစ်၊ ဇူလိုင်လ ၁၅ ရက်

۱۰۹۸۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲
 ۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲
 ۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱

Veri

[illegible]

[Faint handwritten notes, possibly bleed-through from the reverse side.]



0188472

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠٢
جامعة طنطا كلية الحقوق
طنطا

**الأماكن الدينية المقدسة
فى
منظور القانون الدولي**
دراسة تطبيقية للإنتهاكات الإسرائيلية بالأماكن
المقدسة فى فلسطين

دكتور

مصطفى أحمد فؤاد

عميد كلية الحقوق - جامعة طنطا
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي
المحامى أمام محكمة النقض



٢٠٠١

دار الكتب القانونية

مصر - المحلة الكبرى

السبع بنات - ٢٤ ش عدلى يكن

ت : ٢٢٢٧٣٦٧ / ٠٤٠ فاكس : ٢٢٢٠٣٩٥ / ٠٤٠

محمول : ٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص . ب : ٢٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سُبْحَانَكَ يَا مَنْ أَسْرَفَ عِبَادَهُ لِيَلْهُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى يَا مَنْ يَأْتِيهِ السَّاعَةُ حَتًّا"

"صدق الله العظيم"

إهداء

إلى والديّ

الذين أظلاني ... بصادق رعايتهما

وأوليائني ... جنزيل نعمتهما

وأفاضوا لي ... سعة صدرهما

فاللهم بارك .. في عمرهما

قائمة بأهم الاختصارات المستخدمة

A.F.D.I	Annuaire Français de Droit International.
A.J.D.I	American Journal of International Law.
B.Y.B I. L	British Yearbook of International Law.
O.N.U	Organisation des Nations Unies.
R.C.A.D.I	Recueil des Cours de Académie de Droit International de la Haye.
R.G.D.I	Revue générale de Droit International Public.

١. تمهيد :

إن كل بقعة من أرض وطن ما تعتبر بذاتها وفي ذاتها مقدسة لأنها إرتوت بدماء الشهداء من الآباء والأجداد. ونمت بين جوانحها حضارة ذلك الشعب أو ذاك. وإزدهرت في ربوعها آمال أجيال وأجيال^(١). ومن جماع تلك الملابس يطلق التقديس على ما صنعه السلف بعد أن طواهم الدهر، وظل ما تركوه يخلد ذكراهم أمام الأجيال المتعاقبة.

بيد أن إضفاء القدسية بهذا الإطلاق يخلط - بداهة - بين الحابل والنابل. إذ لا نظن أن تضافى القدسية على معابد الفراعنة، أو أطلال سور الصين، أو حدائق بابل المعلقة بنفس المعنى الذى نطلقه على بيت الله الحرام بمكة، أو مسجد الرسول بالمدينة، أو كنيسة القيامة، أو المسجد الأقصى فى فلسطين. فالذى يعلق بالذهن لدى زيارة الآثار التى حفرها الأجداد لأى شعب من الشعوب هو السعى توقاً إلى الإمام بحضارة السلف، وما صنعه بإمكاناتهم المتواضعة وظل ثابتاً على مر العصور. وهى فى هذا الإطار تتدرج فى مصاف الحضارات المادية التى تعبر عن القيم التاريخية والثقافية دون أن توصف بالقدسية، بذات المعنى المتولد فى بيت الله الحرام. إذ تتفعل الأحاسيس ويخالط القلوب مشاعر فياضة

(١) CF. The status of Jerusalem, U.N., New York, 1981, p. 1

“As a holy city exalted through the entire history of monotheism temporal rule over jerusalem has been closely linked with the religious domination of Palestine.

متعطشة إلى التطهر، فتسعى حثيثاً إلى زيارة تلك الأماكن مهما بعدت يحفها خلجات ممتزجة بالرهبة والخوف مع الأمل والرجاء في رحمة الواحد الأحد.

وفي خضم تلك الروحانيات يلح التساؤل حول مفهوم المقدسات ومعيار قدسيتها، إذ بدون الإجابة على هذا التساؤل يتعدد منظورها، فللديانة الإسلامية أماكنها المقدسة، وللديانة المسيحية أماكنها المقدسة، وهو ما ينطبق على ما يعتقده اليهود. كما أن للشيعة أماكنهم المقدسة، وحتى الهندوس والبوذيون والبهائيون فإن أماكن عبادتهم وكتبهم مقدسة. وهلمنا جراً. ومن تلك الزاوية بات من الضروري الإجابة على السؤال المطروح في بداية الفقرة.

ومن جهة أخرى قلعله من المفيد أن نذكر صعوبة دراسة ذلك المنظور الديني على الصعيد الدولي سيما أنه في أعقاب حركات الإصلاح الدينية ومصائب حرب الثلاثين عاماً في القرن السابع عشر، سادت في الدول الأوروبية قناعة وإعتقاد بأن الدين والمذاهب لا تشملهما دراسة في العلاقات الدولية. وإنما يقتصر الضوء على دراسة تلك العلاقات من خلال مبادئ قوامها المساواة المتقابلة، وعدم استخدام القوة في علاقات الدول وغيرها من المبادئ البعيدة عن مجال الدين ومذاهبه^(١).

(١) Quincy Wright, the strengthening of international law, R.C.A.D.I, 1959 – III, p. 68

ويقرر في ذلك : = After the wars of religion, following the

بيد أن تطور العلاقات الدولية وفلسفتها إستتبع تغييراً كبيراً فى القواعد الدولية التى تحكم تلك العلاقات. لذا لم يكن غريباً أن ينص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق فى حرية التفكير والدين. ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة". كما نصت المادة ١٨ من العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية على أنه "لكل فرد الحق فى حرية الفكر والضمير والديانة، ويشمل هذا الحق حرية فى الإنتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفى أن يعبر منفرداً أو مع الآخرين بشكل علنى أو غير علنى، عن ديانته أو عقيدته سواء أكان ذلك عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم".

وهكذا بات من اليقين ألا تتفصل دراسة القانون الدولى عن أى ظواهر أخرى ومنها الدينية بطبيعة الحال وأياً كان كنه تلك الظاهرة. يستوى فى ذلك أن تكون علمية أو سياسية أو إقتصادية أو دينية. سيما وأن تلك الظواهر كافة تترك بصماتها - بالتبعية - على أعتاب العلاقات الدولية^(١).

= Reformation, came to an end in disastrous thirty years war of the 17th century, European statesmen became convinced that religion and ideology should be kept out international relations, that the relations between states should be equal, reciprocal and secular and that the use of power should be limited by law.

وفى رأينا أن ما يساعد على أهمية دراسة نظام الأماكن المقدسة من منظور دولى ذلك التأثير الإسلامى فى النظام الدولى الجديد حيث فتح الطريق أمام نقل المشاعر والأحاسيس الإسلامية لتؤثر بالإيجاب فى دفع عجلة تطور القانون الدولى العام. وهذا ما يؤكد النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية الذى سمح بتبنى قواعد قانونية جديدة من الأنظمة الرئيسية فى العالم. ولا يخفى أن تبنى مثل هذه القواعد من أنظمة غير أوربية ما يفتح الآفاق أمام المجتمع الإسلامى لإظهار أفكاره وإعلاء مشاعره لتؤثر فى القانون الدولى الحديث^(١).

= ويؤكد أن :

The study of law cannot be entirely separated from the study of other aspect of society, whether normative or causative, whether technological, political, economic, social, religious, or moral.

M. Khadduri and L. Herbert, law in the Middle East, ^(١)
Middle East Institute, Washington – D.C., 1955, p. 372

ويؤكد فى ذلك : “The participation of Eastern and Islamic peoples in the new world order has given these peoples an opportunity to marke their influence felt in the development of modern international law. The statute of the International Court of Justice permits the adoption of new maxims of law from the legal systems of “civilized nations”. “This possibility of using non-European sources of law opens the way for the =

وقد إنتطوت القواعد الدولية على مجموعة الأحكام التى تحمى الأماكن الدينية بصفة عامة أثناء النزاعات الدولية المسلحة أو خلال فترات الإحتلال الحربى فضلاً عن وقت السلم. بل وإشتمل النظام القانونى الدولى على جملة قواعد خاصة بالمسئولية الدولية عن إنتهاك قواعد الحماية الدولية لدور العبادة ولم يتضمن قواعد خاصة بالأماكن الدينية المقدسة، وهى مسألة مثيرة للدهشة، وتستلفت النظر، وجديرة بالبحث.

ويبقى الإشارة إلى أن دراسة الأماكن الدينية المقدسة كأحد المدركات الدينية أمر من الصعوبة بمكان. سيما وأن التعمق فى فهمها لا يقف عند منظورها النفسى البحت، أو الثقافى الخالص. بل أن فهمها على الوجه الصحيح يستلزم الإستعانة بالظواهر السيكولوجية والتاريخية أيضاً. والظروف والملابسات التاريخية أو الثقافية لا توضح بعداً دقيقاً لأى ظاهرة دينية. كما أنه من الصعوبة بمكان فهم مدى الإستجابة السيكولوجية لدى الإنسان أو الجماعات إذا ما إقتصرنّا على دراسة النفسى منها دون ما يلابسها من عوامل تاريخية وثقافية. لذا فإن البحث ينطوى على الصعوبات الجمة التى تصادف الباحث خاصة وأنه غير متخصص بكافة علوم المعرفة. ومن ثم كان من الطبيعى أن تسيطر عليه الرهبة عند القراءة أو الإمام بشتى ماديّات البحث فضلاً عما ناله من إحباط بين عشية وضحاها فى إعداد أنماطها، ولكن ظلمة اليأس سرعان

= Eastern and Islamic nations to make their contributions to the development of modern international law."

ما تبددت مع النظرة للإجلال السماوى والتضرع إليه بأن طلب العلم والمعرفة هو غاية المراد من رب العباد.

٢. تقسيم :

ينقسم المصنف إلى باب تمهيدى تتعرض فيه لتعريف الأماكن الدينية المقدسة. على أن نخصص الباب الأول لدراسة حمايتها دولياً ونتناول في الباب الثانى بعض التطبيقات على إنتهاك الأماكن الدينية المقدسة فى فلسطين، وذلك على النحو التالى :

- | | |
|----------------|---|
| باب تمهيدى : | التعريف بالأماكن الدينية المقدسة. |
| الباب الأول : | الحماية الدولية للأماكن الدينية المقدسة. |
| الباب الثانى : | دراسة تطبيقية على الإنتهاكات الإسرائيلية لحرمة الأماكن الدينية المقدسة. |

الباب التمهيدي

التعريف بالأماكن الدينية المقدسة

الباب التمهيدي

التعريف بالأماكن الدينية المقدسة

٣. تقديم:

أورد المولى عز وجل آيات عديدة في القرآن الكريم فحواها لفظ قدس ومشتقاته وهي^(١) :

في سورة البقرة : "ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك"^(٢). وكذلك "وأتينا عيسى ابن مريم البيانات وأيناه بروح القدس"^(٣). وفي سورة المائدة "إذ أيدتك بروح القدس تكلم الناس في المهد وكهلاً"^(٤). وفي سورة النحل "قل نزل به روح القدس من ربك بالحق"^(٥). وفي سورة الحشر "هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس"^(٦). وفي سورة الجمعة "يسبح الله ما في السموات وما في الأرض الملك القدوس"^(٧). وفي سورة طه "إني أنا ربك فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس"^(٨). وفي سورة النازعات "إذ ناداه

(١) محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

مطابع الشعب. القاهرة، ١٣٧٨هـ. ص ٥٣٨

(٢) سورة البقرة : آية ٣٠. (٣) سورة البقرة : آية ٨٧.

(٤) سورة المائدة : آية ١١٠. (٥) سورة النحل : آية ١٠٢.

(٦) سورة الحشر : آية ٢٣. (٧) سورة الجمعة : آية ١.

(٨) سورة طه : آية ١٢.

ربه بالواد المقدس طوى^(١). وفي سورة المائدة "يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم"^(٢).

والمستفاد من تلك الآيات الكريمة أن اللفظ قدس في القرآن مشتقات عديدة وهي نقس، القدس، القنوس، المقدس، المقدسة.

وجدير بالذكر أن ما يخدم ذلك البحث تلك الآيات التي أشارت إلى لفظ مقدسة والمرتبطة بالأماكن فقط، وهي الآيات الثلاث الأخيرة، والتي وردت في سورة طه، النازعات والمائدة. وقد أجمع اللغويون والمفسرون على أن المقدسات وردت لغة في مادة قدس، إلا أن الخلاف بينهم بدا واضحا في تخريج مفهوم لها. وترتب على ذلك خلاف آخر بين الفقهاء في وضع معيار لها. لذا نعرض في هذا الباب للمقصود بالأماكن المقدسة، مع تناول معيار التقديس في فصل أول، على أن نبين في الفصل الثاني نشأة الأماكن الدينية المقدسة.

الفصل الأول : المقصود بالأماكن الدينية المقدسة.

الفصل الثاني : نشأة الأماكن الدينية المقدسة.

^(١) سورة النازعات : آية ١٦.

^(٢) سورة المائدة : آية ٢١.

الفصل الأول

المقصود بالأماكن الدينية المقدسة

٤. تقسيم :

من الجدير بالذكر أن تحديد المقصود بالمقدسات من المشاكل الشائكة التي تثير العديد من الخلافات سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، وأن من شأن تحديد مدلولها جواز إضفاء حماية دولية خاصة على الأماكن المصطبغة بها^(١). ولا تخفى على الفطنة الحساسة الفاتكة في وضع معيار محدد لتلك المقدسات بالنظر لما تثيره من مشاكل دينية في الغالب من الأحوال^(٢). ومن ثم فإننا نعرض في المبحث الأول للخلاف حول مفهوم الأماكن المقدسة. على أن نتناول في المبحث الثاني المعايير المختلفة في شأن الأماكن الدينية المقدسة.

(١) J. L. Morzellec, la question de jerusalem devient

l'organisation des N.U., Bruylant-Bruxelles. 1979. P. 425

ويوضح تلك المشكلة بقالة : La première difficulté que l'on concerne la notion même de lieux Saints, car s'il est assez aisé de dresser une liste des sanctuaires et des édifices qui seraient concernés, il semble beaucoup plus ardu de délimiter la notion des sites religieux et d'en déterminer l'étendue.

(٢) B.A. Collin. Les lieux Saints, Presses Universitaires de France, Paris, 1962, p. 111

ويؤكد أن : "Le problème des lieux saints est avant tout un problème religieux"

المبحث الأول

الخلافا حول مفهوم الأماكن المقدسة

٥. أولاً : معنى اللغة :

المقدس لغة هو المبارك. والأرض المقدسة هي الأرض المطهرة. وقال الغراء الأرض المقدسة الطاهرة وهي دمشق وفلسطين وبعض الأرض. ويقال أرض مقدسة أى مباركة. وقال الشاعر فى ذلك "لا نوم حتى تهبطى أرض القُدس .. وتشربى من خير ماء بقُدس". أراد الأرض المقدسة. وفى الحديث "لا قدست أمة لا يؤخذ لضعيفها من قويمها" أى لاطهرت^(١).

وذهب الزمخشري إلى أن المقدس وردت فى قَدَسَ أى سبحوا الله وقدموه. وهو القدوس المقدس المتقدس رب القدس. قال الفرزدق ودع المدينة إنها مرهوبة وأعمد لمكة أو لبيت المقدس^(٢).

(١) أبو الفضل جمال الدين المعروف بإسم ابن منظور، لسان العرب. ط١، ج٢. المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠١هـ. ص ٥١.

(٢) جار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة. ج٢. ط٣. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥. ص ٢٣٤.

ونحا الزركشى إلى القول بوجود إجماع على أن المقدس وردت
في مادة قدس بمعنى الطهارة. وذهب أبو على الفارسي إلى أنه
يحتمل أن يكون مصدراً كقوله تعالى إليه مرجعكم جميعاً^(١).

وورد في المختار الصحاح قدس القدس بسكون الدال وضمها
الطهر إسم ومصدر ومنه قيل للجنة حظيرة القدس، وروح القدس جبريل
عليه السلام، والتقدیس التطهير وتقدس تطهر. والأرض المقدسة
المطهرة. وبيت المقدس يشدد ويخفف والنسبة إليه مقدسى بوزن
مجلسي^(٢).

والمستفاد مما تقدم أن الإجماع منعقد على أن لفظة المقدسات
وربت لغة في مادة قدس، إلا أن الخلاف بدا واضحاً في تحديد مفهوم لها
- فبينما وجد البعض معناها في المباركة والطهر، ذهب جانب آخر إلى
إحتمال كونها مصدر. وخلص جانب ثالث إلى نسبتها إلى المكان الذي

(١) الزركشى. أعلام المساجد. القاهرة. ١٣٨٥هـ. ص ٢٧٧.

(٢) محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى. مختار الصحاح. دار التتويج
العربى، بيروت. لبنان. بدون تاريخ نشر، ص ٥٢٤ وهو ما قرره
الشيخ عبد الله البستاني اللبناى. فى معجمه فاكهة البستان. المطبعة
الأمريكانية، بيروت. ١٩٣٠، ص ١٣٣٠. وقيل فى الفرنسية أن
الأماكن المقدسة إسم أطلق فى العصور الوسطى على فلسطين.

راجع فى ذلك: Petit Larousse, Dictionnaire Encyclopédique Pour
Tous, Librairie Larousse, Paris, 1972, p. 523

“Les lieux saints, au Moyen Age, nom donne à la palestine”

جعل فيها الطهارة^(١)، ولم يعرض لها جانب رابع^(٢).

ويستتبط مما تقدم أن المكان المقدس هو المكان المبارك أو المطهر، وقد اختلف المفسرون والمؤرخون في تحديد ماهية الأماكن المقدسة في العالم، بحيث تصطبغ بالتنسية إنطلاقاً من المعنى اللغوي السابق.

٦. ثانياً : إختلاف آراء المفسرين والمؤرخين في ماهية الأماكن المقدسة محمواً :

باستعراض آيات القرآن الكريم نجد أن لفظ مقدسة جاءت محددة في ثلاث آيات قرآنية فقط. وقد اختلف المفسرون والمؤرخون حول تحديد هذه الأماكن على نحو منضبط. ففي قوله سبحانه وتعالى "أنى أنا ربك فأخلع نعليك إنك بالوادي المقدس طوى"^(٣) فأخلع نعليك قال على بن أبى طالب وأبو ذر وأبو أيوب وغير واحد من السلف كانتا من جلد حمار غير

(١) محيط المحيط، المجلد الثانى، لبطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ص ١٦٧٤.

ويقول "بيت المقدس والبيت المقدس حرم القدس الشريف - والنسبة إليه مقدس ومقدس. والعامة تقول لمن زاره أو زار قبر المسيح مقدس يضم الميم والdal وتجمعه على مقدسة. والمقدس إسم فاعل، والراهب والكتاب المقدس عند النصارى من أول سفر التكوين إلى آخر سفر الرؤيا. والأرض المقدسة أرض فلسطين.

(٢) محب الدين أبى الفيض، تاج العروس، الجزء الثالث.

(٣) سورة طه : آية ١٢.

نكى. وقيل إنما أمره بخلع نعليه تعظيماً للبيعة، وقال سعيد بن جبير كما يؤمر الرجل أن يخلع نعليه إذا أراد أن يدخل الكعبة. وقيل ليطأ الأرض المقدسة بقدميه غير منتعل. وقوله طوى قال على بن أبي طلحة عن ابن عباس هو اسم للوادي وكذا قال غير واحد^(١).

وذهب بعض المؤرخين إلى القول "ومنها نو طوى، وهو واد يهبط على قبور المهاجرين التي بالحصاحص، دون ثنية كداء، ويخرج منه إلى الأعلام الموضوعة حجازاً بين الحل والحرم. وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه إذا قدم مكة شرفها الله تعالى بيت بذي طوى ثم يغتسل منه ويغدو إلى مكة، ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليماً فعل ذلك^(٢).

وقيل كذلك وعند إجازتك الزاهر المذكور تمر بالوادي المعروف بذي طوى الذي ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل فيه عند دخول مكة، وكان ابن عمر رضى الله عنهما يغتسل فيه وحينئذ يدخلها، وحوله آبار تعرف بالشبيكة، وفيه مسجد يقال أنه مسجد إبراهيم عليه السلام فتأمل بركة هذا الطريق، ومجموع الآيات التي فيه والآبار

(١) تفسير ابن كثير، ج ٣، دار إحياء التراث العربى. القاهرة. ص ١٤٤: ١٤٣.

(٢) ابن بطوطة. تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. دار الكتاب اللبنانى، بدون تاريخ نشر، بيروت، ص ٩٨.

المقدسة التي تكتنفه" (١).

كما قيل أن "الطوى بئر حفرها عبد شمس بن عبد مناف وهي التي بأعلى مكة عند البيضاء، دار محمد ابن سيف" (٢).

وفي قوله تعالى "يا قوم أدخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم" (٣). ذهب البعض إلى أنها بيت المقدس، وسميت كذلك لأنها قرار الأنبياء وقيل الأرض المقدسة، الطور وما حوله، وقيل دمشق وفلسطين وبعض الأردن، وقيل الشام (٤). وأورد الثعلبي آراء المفسرين المختلفة في تحديد الأرض المقدسة فقال مجاهد هي الطور وما حوله، وقال مقاتل وهي إيليا وبيت المقدس وقال عبد الله بن عمر الحرم محرم بمقداره من السماوات والأرض. وقال عكرمة والسدي هي إريحا وقال الكلبي هي دمشق وفلسطين وبعض الأردن وقال الضحاك هي الرملة والأردن وفلسطين وقال قتاده هي الشام كله (٥).

(١) أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير. رحلة ابن جبير. دار الكتاب اللبناني. بيروت ص ٩١.

(٢) الشيخ الإمام شهاب الدين إبي عبد الله ياقوت الحموي الرومي البغدادي "معجم البلدان" مجلد ٤. دار صادر، بيروت ١٩٧٧. ص ٩٧٧.

(٣) سورة المائدة : آية ٢١.

(٤) محمد فريد وجدي - المصحف المفسر. طبعة الشعب. القاهرة. بدون تاريخ نشر ص ١٤٠.

(٥) ابن إسحاق الثعلبي. قصص الأنبياء المسمى بالعرائس، مكتبة الجمهورية - مصر، بدون سنة نشر، ص ١٣٣.

كما قال ابن كثير "قال سفيان الثوري عن الأعمشي عن مجاهد عن ابن عباس هي الطور وما حوله وكذا قال مجاهد وغير واحد وروى سفيان الثوري عن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس قال هي أريحا"^(١).

ومحصلة الخلاف المتقدم - يجعل حصر الأماكن الدينية المقدسة أمراً بالغ الصعوبة، بل وأقضى بالتألي إلى أن يشاع إستخدامها بصورة خطيرة. فمثلاً قرر البعض أن الأماكن الدينية المقدسة تشمل ضمن ما تشمل دير سلطان، والمزود، ووقف أسرة داود^(٢)، وأكدت الكنيسة الكاثوليكية أن للأماكن الدينية المقدسة معنى عاماً وشاملاً حيث تتضمن المقدسات الدينية الموجودة في القدس. وفي أي مدينة أخرى في فلسطين^(٣). وأورد بابا الفاتيكان فكرة شخصية محصلتها أن الأماكن

^(١) تفسير ابن كثير ج ٢. دار إحياء التراث العربي. القاهرة ص ٣٧.

^(٢) J. L. Morzellec, La question de Jerusalem devant L'organisation N.U OP. Cit, p. 427.

ويقرر أن الأماكن الدينية المقدسة تشمل مع غيرها :

"Le Deir es Sultan, Couvent habité par les Ethiopiens, ... le champ des Bergers, en tant que bien waqf de la famille Daoudi et desormais" Tombeau de David.

^(٣) Vican, L'internationalisation d'un territoire en droit es Gens. (Application aux lieux Saints) Thèse, Paris, 1956, p. 151

ويؤكد المعنى المعروض بالمتن في قوله =:

الدينية المقدسة بالمعنى الفني للكلمة هي تلك المعتبرة من قبل الأديان السماوية الثلاثة والتي تؤمن بعقيدة التوحيد^(١).

ورغم إتفاقنا وقناعتنا المبدئية مع رأى باب الفاتيكان. إلا أن نأيدنا له يطرح جملة إستفسارات تتمثل فى من هي الجهة التي تعتبر المكان مقدساً فى أى من الأديان الثلاثة. وما هي الأسس التي ينبني عليها ذلك الإختييار. وفي جملة واحدة فإن التساؤل الملح يدور حول المعيار الذي يمكن الإستناد إليه للحكم بأن هذا المكان أو ذاك مكاناً دينياً مقدساً طالمّا أن اللغويين والمؤرخين لم يحكموا المسألة بطريقة محددة، وإنما تركوا الباب مفتوحاً على مصراعيه لمفهوم المكان المقدس. فشاع الإستخدام، وتسابق العامة والخاصة إلى توصيف بعض الأماكن وإصباغها بنعت القدسية دون رابط أو ضابط.

=“... de garantir juridiquement la conservation et la protection convenable de tous les lieux saints de la Palestine, qui se trouvent non seulement á jerusalem, mais encore dans toutes les autres villes et localités de la Palestine”.

S. Ferrari, LE Saint-Siège, L'Etat d'Israel et les Lieux Saints de Jerusalem, Editions Cujas, Paris, 1989, p. 307. ^(١)

ويعرض لرأى البابا فى قوله :

“Le premier, expliqua le Pape, concerne les Lieux saints (proprement dits) et Ceux considérés comme tels par les trois grandes religions monothéistes interssées, la religion Juive, la religion chrétienne et la religion Musulmane.

المبحث الثاني

المعايير المختلفة في شأن تحديد الأماكن الدينية المقدسة

٧. تمهيد :

إنطوى المبحث السابق على آراء المفسرين والمؤرخين في ماهية الأماكن المقدسة باختصار لا يخفى على الفطنة. وقد إتضح من سياق العرض إختلاف المنظور والبعد الذى يحدده المفسر أو المؤرخ بياناً لرأية في كنه ذلك المكان مما إنعكس بالتالى على فهمه للأماكن الدينية المقدسة. وما أقضى إليه - لزوماً - من إختلافات وردت في هذا الشأن. لذا فأننا نعلم في هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على بعض المعايير التى إستخلصناها في توضيح هذه الأماكن، مع محاولة ترجيح الرأى الذى نأنس له.

٨. أولاً : المعيار الشخصى :

يرتبط الدين في نظر ذلك الإتجاه إلى القوى العليا التى تقوم الإنسان وتوجهه، وتسير الطبيعة والحياة البشرية وتتحكم فيهما. أى أن الدين هو الإيمان في وجود قوى أعلى وأسمى من الإنسان. بيد أن الإيمان تترجمه ممارسة عملية في مكان بعينه يحاول الإنسان فيه إستمالة هذه القوى وإرضائها. إذ في وجود الإيمان مع عدم قيام الشعائر والممارسات لا يوجد دين بل مجرد لاهوت. والعقيدة التى لا تدور حولها أى شعائر أو

طقوس تموت لأنها تكون وحيدة ومنعزلة. ومن ناحية أخرى فإن الشعائر والطقوس المجردة من كل إعتقاد ديني لا تعتبر ديناً^(١).

وقد ذهب البعض إلى أن قدسية الأماكن الدينية قد ارتبطت في الديانات الأولى بالطبيعة ذاتها. لما أشاعته هالتها الصافية من أمن وأمان على المكان. لذا إختار اليهود الأماكن العالية الآمنة التي تحميهم من الأخطار، وتهدد أمنهم^(٢). وقد شهد الإنبياء بذلك، فيقول حزقيال على لسان الرب في سفر العهد القديم لما آتيت بهم إلى الأرض التي رفعت لهم يدي لأعطيهم إياها فأروا كل تل عال وكل شجرة غيباء فذبخوا هناك ذبائحهم. وقربوا هناك قرابينهم المغيظة وقدموا هناك روائح سرورهم وسكبوا هناك سكائبهم. فقلت لهم ما هذه المرتفعة التي تآتون إليها^(٣). ويبدو أن هذا الإعتقاد إنتشر لدى قبيلة الموند التي تسكن تشوتا تانجيو في البنغال إذ المعروف عنهم أنهم لا يصنعون تماثيل لآلهتهم، ولا يقدسون أشكالاً رمزية. ومع ذلك فهم يعتقدون أن الآلهة - رغم كونها غير مرئية - يمكن أن تسترضى ويتضرع إليها عن طريق تقديم الضحية لها، وعند ذلك ترضخ لمطالبهم وتتخذ لها مأوى لبعض الوقت في الأماكن الخاصة

(١) سيرجيمس فريزر. الغصن الذهبي، ترجم بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد. الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. ١٩٧١. ص ٢١٨.

(٢) سيرجيمس فريزر، الفلوكلور في العهد القديم. ترجمة د. نبيلة إبراهيم وآخرون. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٤. ص ١٠٩.

(٣) العهد القديم، سفر حزقيال. الأصحاح العشرون. آية ٢٨، ٢٩.

لعبادتها التي تتمثل في أماكنهم العالية وأجماتهم المقدسة، وهي عبارة عن بقايا غابات قديمة احتفظ بها معتقدوها لتكون مأوى لآلهتهم. أما الأماكن المقدسة فهي عبارة عن كتل من الصخور التي لا يزيد عددها ولا ينقص^(١).

ولا يخفى أن الشعائر الدينية التي تمارس في مكان بعينه تعتمد على جملة أفكار أساسية لا يمكن إغفال تأثيرها وتأثرها في إتصال الخلف بالسلف. ومن شأن تناقل تلك الأفكار إرتباط الأحياء بقدسية ذلك المكان أو ذاك. ولعل أهم تلك الأفكار ما يتناقله الخلف عن السلف من إعتقاد في القوة الخارقة أو السحر أو إعادة الحياة للموتى^(٢).

وغنى عن البيان أن التمسك بأهداب ذلك المعيار بمفرده أفضى إلى فتح الباب أمام إتساع رقعة الأماكن الدينية المقدسة المرتبطة بذلك الإعتقاد. فيرى البعض أن الأماكن المقدسة موجودة منذ الفتح الإسلامي إلى يومنا هذا وتلقى الإهتمام الجليل من قبل المسلمين، فيحافظون عليها ويصونها. فمقام إبراهيم وإسحاق وسارة وغيرهم في الخليل مقامات مقدسة، بل هي جزء من المقدسات الإسلامية لا يجوز تنسيها. وكذلك سائر المقدسات اليهودية كقبر داود وسليمان وأثار موسى وغيرها. وهو

(١) جيمس فريزر. الفلوكلور في العهد القديم. المرجع السابق ص ١١١-١١٤.

(٢) راجع بتفصيل الأستاذ الدكتور فاروق أحمد مصطفى. الموالد، الهينة المصرية العامة للكتاب. فرع الإسكندرية. ١٩٨٠. ص ٣٧ وما بعدها.

ذات الموقف بالنسبة لآثار المسيحية، فحرمة السيد المسيح وأمه السيدة البتول والحواريين ظلت جميعاً في حوزتهم كمقدساتهم^(١).

وقياساً على النهج السالف بات الإعتقاد في الأولياء وتقديس أملاك عبادتهم كسيدنا الحسين، والسيدة زينب، والخلف الصالح كالسيد البدوي، وأبي العباس المرسى. والقديسين كاسان دنيس في فرنسا وسان يعقوب في أسبانيا وسان بول في مالطا، وسان سافا في يوغوسلافيا، وسان كايثانو في المكسيك أو مارجرجس ومارمينا في مصر ... وغيرهم. كما أكد فاتيل على وجوب حماية الأضرحة والمعابد والقبور مساوياً في ذلك بينها وبين الأبنية العامة والمؤلفات العلمية^(٢).

ودون دخول في مناقشات جانبية، فالواضح الجلي هو الإتساع الواضح في مدارك ذلك المعيار، فولج الباب كل رث وثمان إنطلاقاً من الأحاسيس الشخصية لذلك المعتقد أو ذاك.

(١) الدكتور. إسحق موسى الحسيني. عروبة بيت المقدس. دراسات فلسطينية. منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٩. ص ٦٠.

(٢) يؤكد فاتيل : "Pour quelque sujet que l'on ravage na paye en doit epargner les édifices qui font honner a l'humanité qui ne contriuent point á rendre les temples, les batiments publics, tous les ouvrages respectables par leur beauté".

مشاراً إليه في: S.E. Nahlik, la protection internationale des Biens Culturels, R.C.A.D, 1967-I, p. 75.

وإستصحاباً لما تقدم لم يكن غريباً أن يذهب ممثل الفليبين أثناء مناقشات مجلس الوصاية لمشكلة الأماكن الدينية المقدسة إلى اعتبار الأديرة والأضرحة ضمن هذه الأماكن، وطالب بالنص في مشروع حماية تلك الأماكن على وجوب إلزام الحكومات بعدم نزع هذه الأديرة أو الأضرحة للمنفعة العامة^(١). وقد رد ممثل بلجيكا - وأيده في ذلك ممثل فرنسا^(٢) على ذلك الزعم بعدم موافقته على التوسع في مفهوم الأماكن الدينية المقدسة إلى هذا الحد، معرباً عن أسفه لإدراج تلك الأماكن ضمن المقدسات^(٣).

= الجزء الأول المفهومات. ط٤. الهيئة المصرية العامة للكتاب. فرع الإسكندرية ١٩٧٥. ص ١٩٨.

(١) N.U. Conseil de Tutelle, sixième session, Genève, 1950, p. 537

أكد ممثل الفليبين في هذا الصدد أنه ينبغي إضافة جملة لمشروع حماية الأماكن الدينية المقدسة مفادها :

“aucun lieu saint ni édifice ou site religieux ne pourra être exproprié”. Cette disposition est nécessaire, car si elle n’est pas insérée dans le texte, l’Administration de la Villa aura le droit d’exproprier les lieux saints et les édifices et sites religieux, en effet, tous les gouvernements ont le droit, en l’absence de dispositions contraires, d’exproprier tout terrain ou édifice qu’il jugent bon.

(٢) Ibid, p. 537

(٣) أكد ممثل بلجيكا إعتقاده أن : = “... que le représentant des

والواقع أن المعيار الشخصي للقدسية القائم على الاعتقاد المتصل بين السلف والخلف فتح المجال لإرتقاء كثير من أدوار العبادة إلى مكانة القدسية بما يرتبه ذلك من وجوب المساواة بينهما في الحس والتأثير، أو إضفاء الحماية الدولية عليها. وإذا كنا لا نختلف في أن أيًا منهم مخصص للعبادة وله حرمة محلية، بيد أن هناك ما يميز المكان الموصوف بالقدسية والمستهدف الحماية الدولية فضلًا عن الحماية الداخلية. فالاعتقاد المتصل لا غبار عليه غير أنه غير كاف بمفرده لوصف المكان بالقدسية، أي أن المعيار الشخصي قد أوضح بجلاء حرمة أدوار العبادة بصفة عامة، ولكننا نرى أن من تلك الأدوار ما له حرمة خاصة تجعل له أفضلية في الحماية، وأفضلية في تمتعه بالحماية ليس بين معتقيه فقط بل في نظر الإنسانية مجتمعة أي المجتمع الدولي كله بغض النظر عن معتقداته الشخصية أو ديانته أو جنسه أو لغته.

= philippines veut parler de ce qu'on appelle en français "les édifices du culte". Il se demand s'il faut exclure toute possibilité d'expropriation d'édifices du culte, pour quelque raison que ce soit. Il est bien entendu qu'il ne peut être question d'exproprier les lieux saints et sites religieux proprement dits, mais l'orateur aurait quelque hesitation a adopter des dispositions qui risquent d'empêcher l'execution de travaux publics tels que la construction de routes or ce serait le cas si ces dipositions s'appliquaient à tous les édifices du Culte, comme, par exemple, les couvents. Ibid, p. 537.

لذا لم يكن غريباً أن تتعت المحكمة العليا المصرية البهائية بالخلل وتصم محافلها التي يجتمع البهائيون فيها، ويمارسون نشاطهم وشعائهم داخلها بالحل. وقد استندت المحكمة إلى جملة حيثيات لعل أهمها القرار رقم ٢٦٣ سنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية. وأكدت المحكمة في ذلك أن المشرع لم يتعرض لحرية العقيدة البهائية ولم يمسخها من قريب أو بعيد. وإنما كان التعرض لما أدعوه بكتبهم المقدسة وأهمها كتاب البيان الذي وضعه مؤسس الدعوة ثم الكتاب الأقدس الذي وضعه خليفته ميزراً حسن على الملقب بالبهاء أو بهاء الدين. كما قدرت المحكمة أن القرار المطعون فيه لا يناهض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد نصت المادة ٢٩ منه في فقرتها الثانية على أن الفرد يخضع في ممارسة حقوقه لتلك القيود التي يقرها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحياته وإحترامها وتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي، ومن ثم فإنه متى إقتضت موجبات النظام العام في البلاد والذي يستمد حدوده أساساً من الشريعة الإسلامية حظر المحافل البهائية ووقف نشاطها. فلا تثريب على هذا الحظر ولا تنافر بينه وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١).

والمستفاد من هذا الحكم أن المحكمة وإن احترمت حرية الاعتقاد المتصل بين السلف والخلف، إلا إنها قدرت أن ذلك الاعتقاد مرهون بأن

(١) مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا. القسم الأول. الجزء الأول. الدعوى رقم ٧، س ٢ق، عليا (دستورية) ١٩٧٥. ص ٢٢٨ وما بعدها.

يكون في حدود الأديان السماوية الثلاثة. ومن ثم فإن أدوار العبادة التي تستأهل الحماية الدستورية هي الثابتة في الأصول الدستورية المتعاقبة، والمستقرة في كل بلد متحضر. إذ لكل إنسان أن يؤمن بما يشاء من الأديان التي يطمئن إليها ضميره وتسكن إليها نفسه، ولا سبيل لأي سلطة عليه فيما يدين به في قرارة نفسه وأعماق وجدانه. أما حرية إقامة الشعائر الدينية وممارستها في مكان ما فهو مقيد بالأديان السماوية أولاً وبما لا يخالف النظام العام والآداب ثانياً^(١).

والمحكمة في ذلك لم تبعد كثيراً عما قرره بابا الفاتيكان من أن الأماكن الدينية المقدسة هي تلك المعتبرة من قبل الأديان السماوية الثلاثة والتي تؤمن بعقدية التوحيد^(٢).

والخلاصة أن المعيار الشخصي لم يكن مانعاً في تحديده لكنه الأماكن الدينية المقدسة، رغم كونه جامعاً لها. لذا حاول جانب فقهي تهذيب فكرة الاعتقاد الشخصي بقالة أن الأماكن المقدسة هي التي تدفع الإنسان إلى زيارتها مصاحباً بشعور عميق بأنه في هذا المكان على إتصال روحى بالله عز وجل، وأن فلذة من حياته الروحية قائمة في هذه الأماكن المقدسة، وأنه إذا بعد عنها بجسمه فإن الروح تظل تهفو إليها. ولذا يظل المكان المقدس قائماً ما بقيت الحياة. ففي هذا المكان تسمو الروح عن كل عبودية لغير الله. فالروح من أمر الله. وملكوت الروح في

(١) المحكمة العليا. المرجع السابق. ص ٢٣٩.

(٢) S. Ferrari, le Saint. Siege, Op. Cit, p. 307.

السما لا فى الأرض. وهذه البقعة أقرب مكان يظن الإنسان نفسه قريباً من المولى عز وجل^(١).

٩. ثانياً ، المعيار الثقافى :

وفقاً لهذا المنظور فإن الدين يمثل أحد المستويات العليا للثقافة. وأن طبيعته الرمزية تضعه فى مستوى أسمى بكثير من مستوى التكنولوجيا أو المستوى الاجتماعى. وإذا كانت الديانات السماوية ترى أن الدين يغزى البشرية بفلسفة تقوم على الرضا بإرادة الله وقدرته المطلقة، فقد يكون من السهل أن نؤكد أنه أسمى وأكرم من أن ينزلق إلى مستوى الخرافات والشعوذة. بيد أن الشعوب التى لا تملك مثل هذه الفلسفة السامية للدين، فإنها لا تعتبر الخرافات أو السحر شراً. لذا تستعين بها نظراً لفقر وضحولة ثقافتها، وتعتبرها وسيلة مضمونة للتغلب على المشكلات التى لا مناص من مجابتهها^(٢).

المعيار الثقافى يبدأ إذن حيث ينتهى المعيار الشخصى، إذ يشترط درجة ثقافية معينة فى فهم الإنسان للطبيعة الرمزية للديانات السماوية، وما ترمى إليه فلسفة هذه الأديان. فترتقى وتسمو به دون شطط أو صلف. غير أن الغموض الذى يحوط ذلك المعيار يرتبط بمنظوره الثقافة وفهمه

(١) الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكى. الإمبراطورية الإسلامية، الأماكن المقدسة، كتاب الهلال ١٩٧١ - ص ١٤٥-١٤٧.

(٢) وليام هاويز، ما وراء التاريخ، ترجمة الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد، دار النهضة العربية - القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٢٨ - ٣٣٧.

لها. والواقع أن البحث المضمنى فى تعقب التعريفات المختلفة لها يجعل الإسهاب فى شرحها دربا من المستحيل^(١). وما يمكن قوله أن القدر المتفق عليه فى شأن معنى الثقافة إنها نتاج له تاريخ، وتتضمن أفكارا وأنماطا يتم إكتسابها بالتعلم. وترتكز على رموز مجردة عن السلوك إلا إنها ناتج ذلك السلوك^(٢). والجلي أن الثقافة بهذا المنظور تتميز بالتدفق المستمر. والتاريخ يثبت أن التراكم المستمر لها يزيد لها غنى وتقدما وقدسية. وحتى إذا لم ينطبق ذلك على الثقافات المحلية دائما نظرا

(١) راجع الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر، الحق فى التعليم والثقافة الوطنية فى الأراضى المحتلة فى ظل القانون الدولى العام المعاصر، المجلة المصرية للقانون الدولى، ١٩٧٨. ص ١٠٧.

وقد أشار الفقيه إلى أن تحديد المقصود بالحق فى الثقافة قد أثار خلافا واسعا بين المشتركين فى الندوة التى عقدت فى باريس تحت إشراف منظمة اليونسكو فى يوليو ١٩٦٨ للبحث فى الحق فى الثقافة وعلاقته بحقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن الإتفاق قد تم بين المشتركين فى الندوة على أن الحق فى الثقافة يختلف عن حق التعليم فإن الخلاف قد ثار حول معرفة ما إذا كانت الثقافة لاحقة للتعليم أم إنها سابقة له ومستقلة عنه. وإذا كان أعضاء الندوة لم يصلوا إلى رأى قاطع فى هذا الصدد، فقد كان هناك شبه إجماع على أن الثقافة الحقيقية لا يمكن أن توجد إلا بوجود حد /ننى من التعليم.

(٢) C.Kroeber, Culture, Avintage Book, London, 1952. P. 307.

لتعرضها أحياناً للتدهور والإتحلال فإنه يمثل قانوناً حتمياً بالنسبة للثقافة الإنسانية ككل^(١).

والثابت لدى ذلك المعيار أن الثقافات الدينية المقدسة ثقافة فوق عضوية وفوق فردية. بمعنى أنه بالرغم من أن الأفراد هم الذين يحملونها ويشاركون فيها وينتجون عناصرها، إلا أن إكتسابهم لها يتم عن طريق التعلم والتلقين لا من خلال الفطرة الغريزية كما هو الشأن بالنسبة للمعيار الشخصي، وطالما أن الأديان السماوية لها أسفارها المقدسة وعقائدها اليقينية والأفكار القاطعة عن المروق والإلحاد، فإن الطبيعي أن يتم إكتسابها بالتلقين من خلال تعاليم وسنن الرسل. ولذا تتعارض هذه الأديان ومقدساتها مع طبيعة الأديان الوثنية ومعتقداتها. إذ تفتقد هذه الأخيرة لوضوح القدر الثقافي المتراكم والمعبر عن طبيعة الديانة.

وتطبيقاً لما سلف نتلقى عن الأديان السماوية ثقافة بناء الأماكن الدينية للسجود والعبادة كتعبير عن طبيعة الأديان السماوية الرمزية. ولعل أبرز الأمثلة القرآنية لهذه الثقافة الرمزية قول الحق سبحانه وتعالى لسيدنا إبراهيم عليه السلام "وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود"^(٢). ومصادقاً لقوله جل شأنه لبنى إسرائيل "ورفعنا فوقهم الطور بميثاقهم وقلنا

(١) الدكتور فتحية محمد إبراهيم، نظرية القيم الثقافية - رسالة في كلية الآداب - جامعة الإسكندرية. ١٩٧٥. ص ١٣.

(٢) سورة الحج : آية ٢٦.

لهم أدخلوا الباب سجداً^(١). وكذلك قوله جل جلاله "يا مريم إقنتى لربك وأسجدى وأركعى مع الراكعين"^(٢).

وهكذا يبين أن الناتج عبر التاريخ ما هو إلا ترجمة للأفكار الرمزية المجردة، أفرزتها الممارسة العملية وجسدها في صورة أماكن دينية. فعبرت بالتالى عن مكونات ثقافية متراكمة، وأفضت لما يسمى بالتراث الثقافى. وبمعنى آخر فإن من طبيعة الإنسان أن يخلع الصورة المادية على المعانى المجردة، لأن الإنسان قلما يدرك المعانى المجردة إلا أن تقوم فى نفسه صورة مادية. ولا يخفى أن روعة الصورة المادية تعتمد - بالضرورة - على درجة الرقى الثقافى. فكلما ازداد النمو الثقافى رقى كان إدراكه للمعانى المجردة أكثر إبهاراً، حيث تستلهم الأرباب، ويشحذ الذهن لتمثيل تلك المعانى خير ما يخلف للإنسانية من تراث بارع.

ويؤكد المعيار أن ما يميز الثقافة الدينية المقدسة عن غيرها من الثقافات الأخرى المحلية وجود طائفة من السمات الرئيسية العامة التى تسود المجتمع الدولى وتفرض نفسها عليه. وقوام تلك السمات ما يعرف بإسم العموميات التى تتطوى على وحدة المشاعر ووحدة التقاليد والعادات والممارسات التى يشترك فيها كل أعضاء المجتمع^(٣). أى أن الثقافة

(١) سورة النساء : آية ١٥٤.

(٢) سورة آل عمران : آية ٤٣.

(٣) الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد، البناء الإجتماعى. المرجع السابق.

الدينية المقدسة في هذا المعيار هي التي يلتف حولها الغالب الأعم من البشرية لما تشكله في وجدانهم من أحاسيس وعاطفة مشتركة.

وإعلاننا لا نبالغ القول عندما نقرر أن إتفاقية لاهاي المنبثقة عن منظمة اليونسكو، والمبرمة عام ١٩٥٤ قد سايرت هذا المعيار حيث صدرتها بعنوان حماية الممتلكات الثقافية. وأوردت المقدسات الدينية ضمناً مع الممتلكات الثقافية. فقد جاء بالمادة الرابعة من الاتفاقية :

(١) تتعهد الأطراف السامية باحترام الممتلكات الثقافية سواء في أراضيها أو أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى. وتطالب بالإمتناع عن إستعمال هذه الممتلكات أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير والتلف في حالة نزاع مسلح وبإمتناعها عن أى عمل عدائى إزاءها.

(٢)

(٣) تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أيضاً بتجنب أية سرقة أو نهب أو تبيد ممتلكات ثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها. وبالمثل تحريم أى عمل تخريب موجه إزاء هذه الممتلكات. كما تتعهد بعدم الإستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة كائنة في أراضي أى طرف سام متعاقد آخر.

(٤) تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بعدم القيام بأية تدابير إنتقامية تمس الممتلكات الثقافية.

وقد عمقت القرارات الصادرة عن المنظمة إعتبار المقدسات الدينية ضمن الممتلكات الثقافية بالعديد من القرارات الصادرة تطبيقاً للمادة سالفه الذكر. ويمكن أن نذكر مثلاً لأهم هذه القرارات حيث يتأتى ذكرها تفصيلاً فيما بعد.

ففى دورة المؤتمر العام لعام ١٩٦٨ (د:١٥) صدر القرار رقم ٣٤٣ - ٣. وجاء فيه :

أن المؤتمر العام لليونسكو :

إذ يدرك ما للممتلكات الثقافية فى مدينة القدس القديمة - وخاصة الأماكن المقدسة - من أهمية غير عادية - ليس فقط للدول المعنية مباشرة بل للإنسانية جمعاء - نظراً لما لها من قيمة فنية وتاريخية ودينية.

وإذ يشير إلى القرار رقم (٢٢٥٤) الذى إتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ يوليو ١٩٦٨ بخصوص مدينة القدس.

(١) يوجه نداءً دولياً عاجلاً - وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، ويطلب من إسرائيل :

(أ) أن تحافظ بعناية ودقة على جميع المواقع والمباني وغيرها من الممتلكات الثقافية وبخاصة مدينة القدس القديمة.

(ب) أن تتوقف عن القيام بأية حفريات أثرية أو أن تتقل مثل هذه الممتلكات أو تجرى أى تغيير فى معالمها أو طابعها الثقافى والتاريخى.

(٢) يدعو المدير العام أن يستخدم كل نفوذه وإمكاناته بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية لضمان تنفيذ هذا القرار بأفضل الطرق الممكنة.

ورغم تسليمنا بالمعيار الثقافي سيما وأنه مانع من دخول غير ما أملتة الأديان السماوية من أماكن عبادة. إلا أنه لم يحل لنا - وبحق - لماذا تسمو بعض تلك الأدوار بمكانة خاصة تحظى بها عن غيرها من الأدوار الأخرى. سيما مع إتجاه الإتفاقات الدولية نحو إضفاء الحماية على أماكن العبادة بصفة عامة، وهو ما لا نعارضه. إلا أننا نولي الأماكن الدينية المقدسة حماية أكثر لما تتميز به عن أماكن العبادة فقط.

يؤكد ما نقول أن الإتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية قد أجازت ضرب المنشآت غير الحربية بما فيها أماكن العبادة في حالة الضرورة. ورغم إعتراضات بعض ممثلي الدول على إمكانية ضرب تلك الأماكن حال الضرورة. إلا أن الواقع فرض نفسه وتغلبت المصالح المادية على المصالح المعنوية وظل الإستثناء قائماً كسيف مسلط على تلك الأماكن^(١).

(١) قرر ممثل الإتحاد السوفيتي أثناء مناقشات الإتفاقية أن حفظ التراث الثقافي للأجيال القادمة يعلو على أي ضرورة حربية يمكن أن تقيد هذا الحفظ. كما أكد ممثل الأكوادور أن النص صراحة على إستثناء كالضرورة الحربية يهدم كل النوايا الحسنة المأمولة لهذه الإتفاقية :

“il paraît inadmissible que l'on introduisé expressement dans le proje de Convention une exception qui, en ell même,=

وقد إنتهى البعض فى معرض تعليقه على الإتفاقية إلى أن هدم الممتلكات الثقافية يشكل خسارة فادحة لا يمكن تعويضها ليس فقط من منظور مكانى ولكن فى الإطار الدنيوى أيضا. مع ما يرتبه من تجريد الأجيال القادمة من تراث لا يمكن تعويضه. ومن جهة أخرى فإن الإنسان يربط دوماً بين خلود حضارته وزوال تلك الأماكن^(١). أى يوجد

=contredit et réduit á neant toutes les bonnes intentions de ce document".

وأشار ممثل أسبانيا إلى التعسف الواضح الجلى المرتبط بتطبيق فكرة الضرورة الحربية. ومن جهته أفاض ممثل سان مارينو إلى غموض مصطلح الضرورة الحربية، سيما فى مواجهة الممتلكات الثقافية التى ينبغى أن تحاط باحترام تام حماية لها من كل اعتداء.

راجع فى الإشارة إلى هذه الملاحظات الواردة على إتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية والمبرمة عام ١٩٥٤، جلسات اللجنة الرئيسية لمشروع الإتفاقية.

Acts de la conference convoquee par l'organisation des N.U. pour l'education, la science et la culture, le Haye du 21 avril au 14 Mai 1954, (Acts, P.P. 143-152).

S.E. Nahlik, la protection internationale des biens culturels ^(١)
En cas de conflit arme, R.C.A.D.I, 1967-I, p. 159.

ويؤكد فى ذلك: La destruction d'un bien culturel aussi important
Constituerait une perte irréparable pour tout le genre humain.
Genre humain concu dans son cadre non seulement spatial,
mais aussi temporel, les générations futures serainet =

وأجاز ضرب تلك الأماكن المقدسة، مع غيرها من أماكن العبادة في حالة الضرورة.

ولعمري كيف يستقيم ضرب أماكن مقدسة لها دلالاتها الروحانية المقدسة، ولا يقف مفهومها عند الدلالات الثقافية المرتبطة بعقل الإنسان.

١٠. ثالثاً : المعيار السياسى :

يرتبط ذلك المعيار أوثق ارتباط بالفكر التاريخى السياسى، إذ فطن الأباطرة والحكام إلى خطورة الآراء العلمية والفلسفية التى قد تؤدى إلى بلبلة الأفكار. أو ظن السوء فى حكمهم. الأمر الذى يصرف الشعوب عن تقديسهم، ويزرع الأسس التى يقوم عليها السلطان والنفوذ. فسخروا الأقلام، ومهدوا الأذهان لإطلاق لفظ التقديس على أنفسهم وإنزالها منزلة الحرمة والقداسة فلا يتصدى أحد لهم بالنقد أو التجريح^(١).

ومع إطلالة القرن الخامس الميلادى زاد الأمر وضوحاً، حيث إنتقلت القدسية من شخص الحاكم إلى أعماله التى يتولاها. فمثلاً أصبغ القديس أوجستين تصرفاته الحربية بالقدسية بما يهيئه ذلك من قبول فى نفوس مواطنيه. وإنتشر الحديث - آنذاك - عن شن الحروب فى سبيل المسيح. وأن الكنيسة تستهدف تحرير أماكن العبادة المسيحية من أيدي

(١) محمود الشرقاوى، تقويم الفكر الدينى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠. ص ٦٤ وما بعدها.

المسلمين، وتخليص الأرض المقدسة من سيطرتهم^(١). تلك الأرض التي وصفها الكتاب المقدس بأنها الأرض التي تفيض باللين والعسل، وأنها ميراث المسيح^(٢). وهكذا يستقيم إنسياق فكر سواد الناس وعواطفها خلف أفكار لها سحر وبريق مظهرى من جراء كلمات القديسين، وفصاحة ألفاظهم التي أخذت اللب والوجدان. وتنتهي أن يترتب على وفاة أى من القديسين بناء كنيسة بإسمه وإضفاء القدسية عليها أيضاً لكونه رسول المسيح أو نائبه فى الوجود، فيعامل ذات المعاملة، وإلا بما نفسر إنتشار مسميات للكنائس المقدسة على بساط الأرض. وهكذا أفضى المعيار السياسى إلى تقديس أماكن لها صبغتها السياسية فى المقام الأول.

وتطبيقاً لما سلف قد يكون من المفيد أن نذكر بأن نتائج الحروب وآثارها وإن كانت فى بعضها مباشرة إلا أن البعض الآخر قد تكون غير مباشرة لا تظهر بين عشية وضحاها. وإنما تظل فى تصاعد مستمر

(١) وهكذا أصبحت الكنيسة مهبط الرحمة والتواد والتعاطف، غولاً بشعاً يطارد الأفراد فى يقظتهم ومنامهم : يفرض عليهم الإتاوات، ويفرض عليهم الخضوع المذل لرجال الدين الذين زعموا لأنفسهم قداسة ليست لبقية البشر، ويزيد على ذلك كله أن يفرض عليهم أفكاراً معينة باعتبارها أفكاراً سماوية مقدسة.

راجع بتفصيل : محمد قطب، الإنسان بين المادية والإسلام، ط٧، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٥.

(٢) Fulcher de chartres, Historia Hierosolymitana, A history of the expedition to jerusalem, 1095-1127, Transl by Francis Rita Ryam, Konxville, 1961-p. 65.

بحيث تبلور في محصلتها النهائية نتائج غير حربية. لذا قيل أن الحروب الصليبية التي دارت رحاها في القرون الوسطى بين المسلمين والمسيحيين رغم إنتهائها إلا إنها تركت لدى المسلمين آثاراً غير حربية. فمثلاً إقترن توحيد الجبهة الإسلامية ضد الصليبيين بجهود أخرى لإعادة نشر المذهب السني. وكان لفشل الخلافة الفاطمية الشيعية في فهم حقيقة الحركة الصليبية من جهة، وإخفاق هذه الخلافة في جهودها العسكرية ضد الصليبيين من جهة أخرى من أهم عوامل بروز الجهود السنية في مكان الشيعة. وإقترن ذلك - بداهة - بتقريب علماء السنة وبناء أضرحة لموتاهم، ثم إضفاء القدسية عليها بعد شحن روح الحماسة والغيرة الدينية في نفوس المسلمين لتقديس تلك الأماكن^(١).

وفي تصورنا الشخصى أن الأماكن المقدسة الموجودة بالعراق تتدرج في مصاف المعيار السياسى. إذ أنها نتاج فكرة سياسية بحثة مفادها أن الإمامة لدى الشيعة تجب بالتعيين بالإيصاء لعلى ابن أبى طالب ثم إلى ابنه الحسن ثم إلى أخيه الحسين ومن بعده إلى ابنه على زين العابدين ثم لابنه محمد الباقر وبعده ابنه جعفر الصادق. وبعده إفترقوا إلى فرقتين الأمامية الإسماعيلية، وأتباع هذه الفرقة جعلوا الإمامة في ولده إسماعيل بالنص أى بالوصية من أبيه جعفر الصادق. والأمامية الإثنى

(١) شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبى شامة، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، تحقيق د. محمد حلمى محمد، الجزء الأول، القسم الثانى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٥١ وما بعدها.

عشرية جعلوا الإمامة بعد جعفر الصادق حقاً لابنه موسى الكاظم^(١). والإمامة أو الخلافة مصطلحات ترتبط بممارسة المسائل السياسية في الدولة سواء في أمور الدين أو الدنيا^(٢). لذا فإن وفاة أي ممن له حق الإمامة يقام له ضريح ويطلق عليه المكان المقدس سواء في العراق نفسه أو إيران^(٣). ويؤكدنا ذهبنا إليه ما قرره ابن تيمية في قوله "كثير من هذه القبور لم يدفن فيها من ينسبون لها إليهم فلا مكان قبر سيدنا علي كرم الله وجهه في النجف، ولا قبر سيدنا الحسين رضي الله عنه في كربلاء^(٤)".

وقد سائر الفكر اليهودي ذات النمط بالنسبة لكافة مقدساتهم التي تأخذ طابعاً قومياً. "فالتوراة ليست كتاباً روحياً يقرأه ويعي محتواه الأخلاقي من يشاء بل هو كتاب الشعب اليهودي وحده. وأرض الميعاد هي الأرض التي سيجتمع فيها الشعب المختار. وقد عمقت فكرة أرض

(١) راجع في ذلك : عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون. ج ٢، المطبعة البهية، القاهرة، بدون تاريخ. ص ٥٢٩.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون - المقدمة - المرجع السابق، ص ٢٠٩. وانظر أيضاً باب السيادة في الفقه الإسلامي في البحث القيم للدكتور السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية. رسالة دكتوراه. جامعة الإسكندرية. ١٩٨٨. ص ١٣٩ وما بعدها.

(٣) د. جلال يحيى، د. محمد نصر مهنا، مشكلة الأقليات في الوطن العربي. دار المعارف، ١٩٨٠، ص.

(٤) ابن تيمية، المنتقى في منهاج الاعتدال، المطبعة السلفية، القاهرة، ص ١٥٨ - ١٧٢.

الميعاد من قومية الإله اليهودي، فهو لم يعد إلها قومياً مرتبطاً بشعب وحسب بل جعلت منه إلها مرتبطاً بمكان أيضاً. وأشاعوا فيه المكان المقدس. والمسيح المنتظر الذي سيأتي بالخلاص لكل البشر في نهاية الزمان هو الآخر بطل قومي لأنه سيجمع اليهود المشتتين في الأرض التي سكنوها، كما أنه من نسل الأسرة المالكة اليهودية، أسرة داود وسليمان^(١). وهكذا يبين كيف إكتسبت المقدسات اليهودية طابعاً سياسياً قومياً. بل إمتد التقديس للظواهر القومية كافة. كالإيمان بأن الفكر اليهودي له بعض السمات الربانية المقدسة. كقول الرب لإسرائيل "فقد جعلتك نوراً للأمم لتكون خلاصاً إلى أقصى الأرض"^(٢). وبدهى أن ينتج هذا المنظور مفهوماً واضحاً مفاده أن أفراد هذا الشعب من الكهنة يعتبرون مقدسين، وكذلك أماكن دفنهم. لأن الله حسب التصور اليهودي قد حل في كل شيء حتى أصبح كل شيء مقدساً إلى درجة أصبح من الممكن معها للملحدين والعلمانيين أن يستمروا في تقديس هذه الأشياء بعد إستبعاد الله مصدر كل قداسة. ومن ذلك المنظور السياسى بدا لدى اليهودي أن لأرض الميعاد بالنسبة لبقية العالم مكانة تشبه مكانة اليهود بالنسبة لتاريخ العالم من رفعة وقداسية. وأرض الميعاد وفقاً لهذا التصور اليهودي هي مركز الدنيا لأنها توجد في مركز العالم، وأورشاليم تقع في وسط أرض الميعاد، والهيكل

(١) الدكتور عبد الوهاب المسيرى. نهاية التاريخ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مطابع الأهرام. ١٩٧٣. ص ٤٥.

(٢) أسفار العهد القديم. أشعيا، الأصحاح التاسع والأربعين. آية ٦

يقع وسط أورشاليم، وقُدس الأقداس وسط الهيكل^(١).

ورغم أن السلطة السياسية قد تضافى القدسية على مكان ما لما يشكله من ثقل سياسى، بيد أنه لا يصلح بذاته كمعيار للقدسية سيما إذا ما أسقط عنه المولى وهو مصدر القدسية ذلك الوصف. وهذا ما ينطبق بوضوح تام على قدسية الهيكل اليهودى وقُدس الأقداس حيث تؤكد الأسفار القديمة أن الله عز وجل تتبأ بهم تلك المقدسات من آلاف السنين.

١١. رابعاً : المعيار الفلسفى :

بداية نوضح أن المنطلق الأساسى لهذا المعيار يرتبط - إرتباط لزوم - بفهمه للتقديس. إذ يستقى روافده وجذوره من معنى القدوس كصفة من صفات الله، وهى صفة سلبية لنفى كل تصور بشرى عن الله سيما مع عدم علمنا بكنه ذاته. فكل ما يدور فى تصور الإنسان من مدركات له، الله بخلافها^(٢).

ومسيرة لهذا النهج ينظر المعتزلة لصفات الله لمجرد إعتبارات ذهنية. وينكرون إنكاراً قطعياً وجود صفات فى الله حقيقية وقديمة

(١) الدكتور عبد الوهاب المسيرى. نهاية التاريخ. المرجع السابق. ص ٤٦.

(٢) الأستاذ الدكتور أحمد صبحى، علم الكلام، دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية. ط٤، مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٨٢ - ص ١٧٧. وجدير بالذكر أن علم الكلام هو علم يقتدر منه على إثبات العقائد الدينية=

ومتميزة عن الجوهر وقائمة به. ويحتجون لذلك بقولهم إنه إذا وجدت صفات حقيقية قائمة بالجواهر، فهذه الصفات هي إما الجوهر نفسه وإما متميزة عنه. وإذا كانت متميزة عن الجوهر فتكون إما قديمة وإما حادثة وإذا كانت قديمة كانت مشتركة مع الجوهر بقدمها وكانت قائمة بذاتها. ولم يعد فرق بينها وبين الجوهر وأصبحت جواهر هي أيضاً وقديمة. وفي هذا شرك، إذ أن صفة القدم هي أخص مما يتصف به الله. وإذا قلنا أن هذه الصفات قديمة لزم أن تطبق عليها خصائص الألوهية^(١).

ويؤكدون أنهم قد عرفوا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها^(٢). وهكذا إنتهوا إلى أن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف لذاته، ونفوا ما يسمى بصفات قديمة أصلاً حيث قرروا أن المولى عالم بذاته قادر بذاته على بذاته^(٣).

ويرد البعض الآخر على مقولة المعتزلة بذكر الأقوال الحسنة التي أوردها الإيرانشهرى فى باب قدم المكان. إذ أكد أن المكان قدرة الله

=على الغير، بإيراد الحجج ودفع الشبهة. أنظر لنفس المؤلف. دراسة فلسفية فى أصول الدين ج ١. ط ٢-١٩٧٦. دار الكتب الجامعية ص ٢.

(١) الدكتور البير نصرى نادر. فلسفة المعتزلة. الجزء الأول. التوحيد. دار نشر الثقافة. الإسكندرية. ١٩٥٠، ص ٤٣.

(٢) الشهر ستانى، الملل والنحل، القسم الأول. ط ٢. تخريج محمد بن فتح الله بدران. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦. ص ٨٤.

(٣) الشهر ستانى. المرجع السابق. ص ٤٩.

الظاهرة، وقدرة الله هي ما يشمل المقدورات، أى الأجسام المصورة فى المكان^(١). وطالما أن العلم على قسمين تصور، وتصديق فأما التصور فهو أن تحصل فى النفس صورة من غير أن تحكم النفس عليها بحكم البتة، لا بحكم وجودى ولا بحكم عدمى. أما التصديق فهو أن يحصل فى النفس صورة مخصوصة، ثم أن النفس تحكم عليها إما بوجود الشيء أو عدمه. فإذا عرفت هذا فيقوم التصور مقام التوحيد، وأما التصديق فإنه يقوم مقام التكثير^(٢).

فالله سبحانه وتعالى خلق فى الإنسان قوة عقلية مدركة للمجردات والمعقولات، وقوة خيالية متصرفة فى عالم الأجسام. ولما تنفك القوة العقلية عن مقارنة القوة الخيالية ومصاحبتها. فإذا أراد الإنسان إستحضار أمر عقلى مجرد، وجب أن يضع له صورة خيالية يحسنها، حتى تكون له المعين على إدراك المعانى العقلية.

والمستفاد إذن أن تلك المقدورات تعبر عن قدرة الله الظاهرة فى المكان وقدمه. والله قديم وكل متقدم الأشياء واجب له هذا الإسم لأنه قديم إلى ما لانهاية^(٣). والمقدورات المعبرة عن المولى عز وجل أجسام

(١) أبو بكر الرازى، رسائل فلسفية، جمعها وصححها - كراوس. ج ١، مطبعة بول باربييه، مصر، ١٩٣٩، ص ٢٠٦.

(٢) الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج ١. ط ٢، دار الكتب العلمية، طهران ص ١٤٩.

(٣) الشيخ درويش بن جمعه المحروقى، الدلائل فى اللوازم والوسائل، وزارة التراث القومى والثقافة، عمان ١٩٨٠، ص ٢٤.

مصورة في المكان أولاها الله إحدى صفاته وهي القدسية تيمناً وتبركاً وإثباتاً لوجوده^(١). وهذا ما يعبر عنه بأن الله مصدر التقديس بما أضفاه على مقدوراته من قدسية. فإذا عبث الإنسان بهذه المقدورات المقدسة، وحاد بها عما إستهدفه الخالق لها، فإن المولى يسلط عليها من يسفك في الأرض لهدمها. وهذا ما أكدته الله لسليمان بقوله "إن كنتم تنقلبون أنتم أو أبناؤكم من ورائي، فإني أقطع إسرائيل عن وجه الأرض التي أعطيتهم إياها. والبيت الذي قدسته لأسمى أنفيه من أمامي. ويكون إسرائيل مثلاً وهزأة في جميع الشعوب. وهذا البيت يكون عبرة، كل من يمر عليه يتعجب، ويصفر، ويقولون لماذا عمل الرب هكذا لهذه الأرض ولهذا البيت^(٢)."

وخلاصة المعيار أن الله قد إختص مقدورات له في الأرض بإحدى صفاته لذا يستقيم القول أن مصدر الخصوصية نابع من الله سبحانه وتعالى.

١٢. خامساً : وجهة النظر المختارة :

في نهاية المكابدة الذهنية التي تناولنا من خلالها -بجهد متواضع- إستعراض معايير المقدسات، يمكن أن نشير بادية ذي بدء إلى إستبعاد المعيار السياسي من جملة المعايير السالفة. إذ أن مصطلح القدسية لديه

(١) ابن تيمية، المنتقى من مناهج الاعتدال، المطبعة السلفية، المرجع السابق ص ١٠٣.

(٢) أسفار العهد القديم، الملوك الأول، الإصحاح التاسع آيات ٦ - ٩.

إنطوى على رمز تاريخي وواقعي لأشخاص بعينهم، ومن ثم إفتقد إلى عمومية الثقافة على النحو سالف الإشارة إليه؛ إذا فإن ذلك المعيار، وإن كان يستقيم في نظر معتقيه، وبحسب تأثير الأمور السياسية في نفوس مدعية ومريديه، إلا أنه قد يصلح تصنيفه ضمن ما يسمى بالمقدسات المحلية، التي لا تدرج في المحميات الدينية الدولية محل البحث في هذا المصنف.

أما عن المعيار الشخصي القائم على الاعتقاد فقد أصاب كبد الحقيقة في شق منها. بيد أننا نضيف إليه جملة إعتبارات تحدده بصورة أكثر بلورة. ذلك أن النفس المعتقدة لا بد وأن يراد بها حقيقة الإنسان وذاته. لأن نفس كل شيء هي حقيقته وجوهره. والنفس المعتقدة هي النفس المطمئنة التي قال عنها المولى عز وجل "يا أيها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية" تلك النفس التي بها قلب الإنسان حامل أمانة الله، والمتحلى بالمعرفة، والناطق بالتوحيد، يدخلها العقل الذي هو صفة النفس لتدرك المعقول^(١). والنفس البشرية بهذا المكنون تدرك وتعتقد ما هو المكان الديني المقدس.

ويترتب على ما تقدم أن النفس المعتقدة بشرائطها السابقة تستطيع أن تستبعد الخرافات من فهمها لأماكن التقديس، ومن خلال فهمها للثقافات

(١) راجع بتفصيل أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، معارج القدس في مدارج معرفة النفس. ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة. ١٢٧، ص ١١ وما بعدها.

الدينية المقدسة، ومن خلال ما تستهدفه الرموز الثقافية، ومن تلك الزاوية يستقيم الإعتماد على المعيار الثقافى الذى يقوم على إعتبار الدين أحد المستويات العليا للثقافة. فالنفس المعتقدة تستطيع أن تفهم - وبدقة - الرموز والإشارات الورادة والمعبرة عن مشيئة المولى. إذ تدرك أن الأماكن الدينية بها رمز أو دليل، إختصه الله سبحانه وتعالى بالتقديس. وبالتالي تستبعد دور العبادة العادية من مجال القدسية لأنها أحجار وأدوات مادية، والله منزّه عن أن يأمر بتقديس تلك الماديات. فقدسية المكان راجع إلى ما يرمز إليه من خصوصيات يتميز بها عن غيره من الأماكن. ومن ثم كان فى تلك الأماكن المقدسة الرمز الذى ينوه - بجلاء - عن خصوصية الله سبحانه وتعالى بالتقديس، وجعلها رمزاً لقدسيتها. ولكن يبقى التساؤل عن هذه الخصوصية ؟ وأظن أن المعيار الفلسفى هو المتمم لذلك.

إذ أفاض ذلك المعيار فى بيانه لصفات الله. وبين أنها مدركات ذهنية. ومن جملة تلك الصفات أنه قدوس وقديم. ولهذه المدركات الذهنية مقدورات مصورة فى الأرض تدركها النفس بشرائطها السالفة لأن الله أولاها تلك الصفات. فالجلال المعنوى لهاتين الصفتين والذى وعته النفس المعتقدة لم تكن تدركه من خلال المعانى المجردة، فكان التصوير المادى، لأنه لا سبيل إلى إمتثال الصورة الروحية والصفات الذهنية إلا من خلال تجسيمها مادياً. فكان التشييد المعبر عن المعانى السامية الإلهية من قدسية وقدم والتي تعتبر من أخص صفات المولى عز وجل.

ومن هنا يستقيم القول أن النفس المعتقدة - بكل مواصفاتها السابقة - إستلهمت الرموز والعلامات الثقافية المعبرة عن صفات المولى عز وجل، فشيدت أماكن بها لتعبر عن السمو الروحي في نفوسهم حيث تعتقد إعتقاداً يقينياً أن الإنسان بها في أقرب نقطة لدى بارئـه. وتطبيقاً لذلك المنظور يمكن القول أن تلك الرموز محددة في أماكن بعينها تكمن في الكعبة المشرفة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، والمسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، إذ في تصوري أن نشأة هذه الأماكن إرتبط - لزوماً - بفكرة واحدة تخلص في وجود علامة إختارها الله لتطهر القلوب، وتنقى الروح مما يعلق بها. أى أن الفكرة التى شيدت حولها الأماكن المقدسة وأبقتها جديدة أمام كل جيل وكل عصر وكل نفس هى فكرة معنوية تبدو فى التوحيد بالله والتقرب إلى صفاته سالفة الذكر والمقرونة بتلك الأماكن، مع الأمل فى بلوغ منى الكمال عل الإنسان يقترب إلى ربه عندها. فالسعى حثيثاً إلى المكان المقدس سعياً إلى رمز أو علامة الوجود بجانب الله ليكون أقرب إليه. فيتوب عنده ويغتسل من الذنوب أمامه ويأمل الكمال فى حضرته، والتطهر من الخطايا لديه. ولذا سيظل الرمز قائماً فى المكان على مر العصور لصالح الإنسانية جمعاء.

فحج المسلمين إلى الكعبة المشرفة أو المسجد الأقصى، أو حج المسيحيين إلى كنيسة القيامة، ليس حجاً لمكان، وإنما هو حج لعلامة ورمز يحسون معها بأن فلذة من حياتهم الروحية، وجزءاً من وجدانهم وكل مشاعرهم مرتبطة - بالضرورة - بتلك الأماكن، وحال بعدهم عنها بأجسامهم تظل أرواحهم مرتبطة بها وتهفو إليها.

وترتبط هذه الأماكن على مر العصور بنفوس البشر المدججة بشحنة عاطفية، وملاذاً قليلاً للسعى إليها تعطشاً إلى التطهر، فترجوه وتأمله وتتأمله في أى بقعة أرضية كانت، ومهما أدت فروض الصلاة في أدوار العبادة، لا تشفى أو تطفىء الظمأ حتى تذهب إليها.

ورغم أن ما خلصنا إليه قد يكون رأياً بدهياً، إلا أن الغريب أنه لم يلق عناية تذكر على مر العصور. بل أن المعاهدات والكتابات الفقهية وأحكام محكمة نورمبرج سلطت كل الضوء على أماكن العبادة بصفة عامة. ورغم الجهود المبذولة في شأن حماية هذه الأماكن وهي حقيقة لا تنكر، إلا أننا نتصور للأماكن الدينية المقدسة حماية خاصة، ومعاهدات خاصة تستهدف بيان قيمة تلك الأماكن ومكاناتها الخاصة. ليس بالنظر إلى الكيان المادى للمكان، وإنما بالنظر إلى ما ينطوى عليه من رموز وعلامات خالدة باقية. وإن التشييد ما جاء إلا تذكيراً للبشرية بأننا في هذا المكان في أقرب نقطة لدى المولى عز وجل. وبين دفوف هذا المكان المشيد رموز التطهر والقدم والقدسية. لذا وجب السعى إليها والمحافظة عليها. ففي بقائها بقاء الإنسانية. وفي المحافظة عليها استمراراً للبشرية.

وكما سنرى بعد قليل أن المعاهدات الدولية قد صبت جم جهودها لحماية دور العبادة فقط. وأجازت ضربها وتدميرها حال الضرورة. وكان من الطبيعى أن تظهر الفجوة العميقة عند تطبيق تلك السلطة الجوازية على الأماكن الدينية المقدسة. إذ حدث الخلل بين النظرية والواقع. وإنعكس ذلك الخلل على علاقات الدول وطفاً على سطح بساطة أروقة المنظمات الدولية. فكان لقرارات تلك المنظمات أهميتها الفائقة في إبراز

كنه تلك الأماكن المقدسة. لذلك فإننا نؤكد أن القصور الذي بدا في القواعد الدولية الخاصة بحماية تلك الأماكن عوضته - وبحق - قرارات المنظمات الدولية سيما في شأن الأماكن الدينية المقدسة في القدس.

الفصل الثاني

نشأة الأماكن الدينية المقدسة

١٣. تمهيد :

لعل ما يؤكد أهمية الدراسة المختصرة لنشأة تلك الأماكن العديدة من الجوانب أهمها إضفاء الطابع العملي على ما سبقت دراسته من مفهوم للمقدسات ومعيار قدسيتها وما يشير إليه التطور الإنساني - دوماً - من حاجة إلى المحافظة على التراث الإنساني وتكاتف الدول لأجل التعاون المشترك لحمايته حفاظاً على المصلحة المتبادلة^(١). ويضاف إلى ذلك أن إستعراض تلك النشأة قد يساعد - وبحق - على تحديد الأسس القانونية التي تضي الحماية الدولية لتلك الأماكن.

وإستصحاباً لتلك الأهمية خليق بنا ألا نهمل شرحها سيما وأن الإنتهاكات التي تحدث بالمسجد الأقصى - على سبيل المثال - سببها الرئيسي والأساسي نزاع تاريخي. لذا نولى تلك النشأة الأهمية اللائقة بها - دون تجاوز يخل بطبيعة المصنف - والتي قد تضي بعداً ومنظوراً أفضل في الحماية الدولية لها.

وتجدر الإشارة إلى إختلاف وجهة نظر الفقه في شأن علاقة التاريخ بالأماكن الدينية المقدسة. إذ يرى البعض أن المشكلة لم تثار في

(١) J.P.A. Francois, Règles générales du droit de la paix R.C A.D.I 1983 - IV, p. 5.

ظل العصور الغابرة. بل ظهرت أبعاد أهميتها منذ مطلع القرن السادس عشر^(١). في حين يقدر البعض الآخر صعوبة إستعراض تاريخ الأماكن المقدسة، على إعتبار أن إستعراض ذلك التاريخ يفضى إلى تتبع تاريخ الدول وصلتها بالأديان. والأجدر - في نظره - التعامل مع واقع وجود الأماكن الدينية المقدسة في ذاتها^(٢). على إننا نتفق مع جانب آخر يوى أن التقديس يرتبط - لزوماً - بتاريخ الشعوب على مر العصور^(٣). لذا يستقيم الحديث عن النشأة التاريخية لهذه الأماكن، فضلاً عن إستعراض مصدر التقديس. فالتاريخ هو الصفحة الواقعية والمرآة العاكسة لكنه التقديس وسببه. وفي ذلك يذهب جانب من المفسرين إلى القول بأن الرحلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى رحلة مختارة من اللطيف الخبير، تربط بين عقائد التوحيد الكبرى من لدن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام،

(١) M.Collin, Essai da Bibliographic pour l'étude du problème de lieux saints, R.G.D.I, 1965 – P.P. 429-430.

ويقرر في ذلك :

En realité les donnees presentés du problème des lieux saints ne remontent pas très loin dans l'histoire. Si interessante que soit l'étude des Vicissitudes des sanctuaires au cours des seize siecles chretiens.

(٢) روفئيل باتاي وآخرون. إسرائيل والفكرة الصهيونية. دار القاهرة للطباعة. ١٩٥ ص ٥٣.

(٣) J. le Morzellec, la Question des Jerusalem devant l'orgnisation de N.U. Op.Cit.p. 15.

إلى محمد خاتم النبيين - صلى الله عليه وسلم -، وتربط بين الأماكن المقدسة لديانات التوحيد جميعاً. وكأنما أريد بهذه الرحلة العجيبة إعلان وراثته الرسول الأخيرة لمقدسات الرسل قبله، وإشتمال رسالته على هذه المقدسات، وإرتباط رسالته بها جميعاً. فهي رحلة ترمز إلى أبعد من حدود الزمان والمكان وتشمل أماداً وأفاقاً أوسع من الزمان والمكان، وتتضمن معاني أكبر من المعاني القريبة التي تتكشف عنها للنظرة الأولى^(١).

وترتيباً على ما تقدم نعرض - بإختصار لا يخطئه القارئ - إلى الأماكن الدينية المقدسة وفقاً للمنظور الذي عرضنا له بتفصيل في الفصل الأول.

١٤. أ. الكعبة المشرفة :

يحدثنا القرآن الكريم عن ذكرى التشييد حيث يقول المولى عز وجل. وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم^(٢). وقد بين عز من قائل ذلك المكان لسيدنا إبراهيم بقالة. "وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ألا تشرك بي شيئاً"^(٣). على أن البعض ذكر أن الملائكة هم الذين شيّدوا هذا الصرح. ذلك أن الله غضب

(١) سيد قطب في ظلال القرآن. مجلد ٤، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٢١٢.

(٢) سورة البقرة : آية ١٢٧.

(٣) سورة الحج : آية ٢٦.

عليهم : إن قال لهم أنى جاعل فى الأرض خليفة، قالوا فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك. وإزاء خشيتهم من المولى لانوا بالعرش يتضرعون ويبكون إشفاقاً من الغضب. ثم طافوا بعرش الله يستغفرونه، فأنزل عز وجل رحمته عليهم ووضع تحت العرش بيتاً هو البيت المعمور، وقال للملائكة طوفوا بهذا البيت ودعوا العرش. وأمر من فى الأرض أن يطوفوا به كما يطوف أهل السماء بالبيت المعمور. ومعنى تلك الرواية أن الملائكة الأرضية هم بناء هذا البيت. وفى رواية ثالثة أن آدم سأل ربه بعد أن هبط وزوجته من الجنة بأنه لا يسمع أصوات الملائكة، فأجابه ربه بخطيئتك يا آدم ولكن إذهب فإين لى بيتاً فطف به. فأقبل آدم يدوس بقاع الأرض حتى وصل مكة فبنى البيت الحرام^(١).

وبدهى أننا لسنا بصدد نقص كيفية البناء - إذ أن ذلك يخرج عن إطار البحث. بيد أن ما يمكن قوله أن الكعبة قد أعيد بناؤها أكثر من مرة. فقد تولى قصى بن كلاب الجد الخامس للنبي صلى الله عليه وسلم تجديدها. كما قام عبد الله بن الزبير بإعادة بنائها. وظلت على هذا البناء مع تقويتها من قبل الحجاج حتى عام ١٦٣٠ حينما هطل مطر غزير على مكة، وارتفع حتى دخل الكعبة فسقطت جدرانها. مما أزعج الأقطار الإسلامية. فأجمعوا على عمارتها من جديد، وأنفق القوم فى البناء ستة أشهر بأموال طائلة. وهذا هو البناء القائم إلى يومنا هذا والذي يطوف المسلمون به.

(١) ابن إسحق الثعلبى، قصص الأنبياء المسمى بالعرائس. المرجع السابق. ص ٥١ - ٥٢.

وقد أبان الله سبحانه وتعالى مصدر التقديس لتلك البقعة المكانية بقوله تعالى "إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدي للعالمين"^(١). فقط إختار المولى مسجده على الأرض، وإختصه بالبركة فكان ذلك المكان العلامة أو الرمز على البقعة المباركة المعبر عنها بإختيار الله سبحانه وتعالى. وأن الأولوية الواردة في الآية تدل على فضيلته وتقديمه على المسجد الأقصى. ولا تأثير هنا للأولوية في البناء. وهو أول بيت خصص للبركة. تلك البركة تستحضر في ذهن العاقل كالنقطة وليتصور أن صفوف المتوجهين إليها في الصلوات كالدوائر المحيطة بالمركز، وليتأمل كم عدد الصفوف المحيطة بهذه الدائرة حال اشتغالهم بالصلاة، ولاشك أنه يحصل فيما بين هؤلاء المصلين أشخاص أرواحهم علوية، وقلوبهم قدسية وأسرارهم نورانية وضمائرهم ربانية ثم أن تلك الأرواح الصافية إذا توجهت إلى كعبة المعرفة وأجسادهم توجهت إلى الكعبة الحسية فإنه يتصل أنوار أرواح أولئك المتوجهين بنور روحه. فتزداد الأنوار الإلهية في قلوبهم ويعظم لمعان الأضواء الروحانية سره. وهذا ما ينبه إلى معنى كونه مباركاً.

(١) سورة آل عمران : آية ٩٦.

أنظر أيضاً فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج ١ مطبعة دار الكتب. القاهرة، ١٩٢٤، ص ٩١ ويقول "تتألق بإشراق نوره وأسفاره، مما ضمه نطاق سورة، وأفيض عليه بركة سورة، إلى غير ذلك من آثار ومواطن تجد الدموع فيها النثار.

كما أن من صفات هذا البيت أنه هدى للعالمين بمعنى أن به دلالة
وعلامة على وجود الصانع. وجميع صفاته من العلم والقدرة والحكمة
والإستغناء^(١).

قال عطاء بن أبي رباح "وجه آدم إلى بكة حين إستوحش. فشكى
ذلك إلى الله عز وجل في دعائه. فما إنتهى إلى بكة" مكة : "أنزل الله
تعالى ياقوتة من ياقوت الجنة. فكانت على موضع البيت الآن. فلم يزل
يطوف به حتى أنزل الله الطوفان، فرفعت تلك الياقوتة. حتى بعث الله عز
وجل إبراهيم فبناه". فذلك قوله تعالى "وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت"^(٢).

١٥. به. المسجد النبوي الشريف :

في مكان تلك البقعة كان مربداً لسهل وسهيل وهما غلامين يتيمين
من الأنصار. وكانا في حجر أبي أمامه أسعد بن زرارته. ولما ربطت ناقلة
الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك المكان دعا بالغلامين ليساومهما
على المريد ليتخذ مسجداً، فقالا له بل نهيه لك يا رسول الله فأبى رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى إيتاه منهما بعشر دنانير. وتولى الرسول
(ص) نقل الحجارة والبناء بنفسه حتى يرغب المسلمون في العمل فيه.

^(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير ج ٧. ط ٢، دار الكتب العلمية، طهران،
ص ١٤٧ - ١٤٩ وراجع في بناء الكعبة، أبي بكر أحمد بن محمد
الهمزاني، مختصر كتاب البلدان، مدينة ليدن مطبع بريل، ١٨٨٥،
ص ١٩.

^(٢) ابن فضل الله العمري. مسالك الأبصار، المرجع السابق، ص ٩٣.

فعمل المهاجرون والأنصار وذاّبوا فيه^(١). وذهب البعض إلى أن النّبي (ص) بناء مرتين وزاد من مشرقه ومن مغربه، وإشترى لذلك بقعة من أنصاري زينت في المسجد^(٢).

ولعل الطريق الفاصل بين المسجد وبيوت أزواج الرسول في غربه قد إلتصق به دون أن تتدمج داخله. وظلت القبلة متجهة نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ثم حولت نحو الكعبة، وإقيمت ظلة عليها^(٣).

ولما ولى عمر الخلافة أراد أن يشتري دار العباس بن عبد المطلب عم الرسول ليدخلها في المسجد، فوهبها العباس لله والمسلمين. فأدخلها عمر فيه. وجعل طوله مائة وأربعين ذراعاً وإرتفاعه احد عشر ذراعاً، وجعل له ستة أبواب. ثم بناء عثمان بن عفان بالحجارة المنقوشة وجعل عمده من الحجارة المنقوشة أيضاً، وسقفه بالساج. وأزاد فيه زيادة كبيرة ونقل إليه الحصباء من العقيق^(٤).

(١) السيرة النبوية لإبن هشام، الجزء الثاني. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص ١٤٣.

(٢) السيرة النبوية، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) السيرة النبوية، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٤) فتوح البلدان، الدلائري، ج ١، شركة طبع الكتب العربية، ١٩٠١، ص ٣٠ =

وتعود قدسية المسجد لوجود علامات ورموز رويت على لسان رسول الله الكريم (ص) بقوله "بين قبري ومتبري روضة من رياض الجنة" وتعتبر تلك الروضة من أكثر الأماكن الإسلامية تقدّساً في نفوس المسلمين. لذا يؤمها الزائر لمسجد الرسول ويتلو عندها ما يشاء من الدعوات ولا يخفى أن جمال المكان وروعته يثير في النفس من العبر ما يزيد لها الإجلال والتقدّيس^(١).

ويصف البعض تلك الروضة المقدسة بالمسجد النبوي فيقول شكلها عجيب لا يتأتى تمثيله. وهي مدورة بالرخام البديع النحت الرائق النعت قد علاها تضيخ المسك والطيب مع طول الأزمان^(٢). وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا

حو أنظر أيضاً أ.د/ فكري، مساجد الإسلام، مطبعة المعارف، ١٩٣٦، ص ٤٩ وكذلك أ. حسن إبراهيم، مساجد الإسلام، ط ٥، دار النهضة المصرية. القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥٢٣.

(١) الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل، الإمبراطورية الإسلامية والأملكن الدينية المقدسة في الشرق الأوسط، دار الهلال، ١٩٦٨، ص ١٧٢.

(٢) ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص ٨٠، وأنظر أيضاً، ابن فضل، مسالك الأبصار، المرجع السابق، ص ١٢٥، ١٢٦.

المسجد الحرام. وعن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة^(١).

١٦. ج. هيكل سليمان :

"ذهبت الكتابات الإسرائيلية إلى القول بأن سليمان عليه السلام غاب عن سريره أربعين يوماً ثم عاد إليه. ولما عاد أمر ببناء بيت المقدس فبناه بناءً محكماً. وقيل أنه جده وأن أول من جعله مسجداً إسرائيل عليه السلام، وقد ذكر أبي ذر قلت يا رسول الله أى مسجد وضع قال المسجد الحرام. قلت ثم أى قال مسجد بيت المقدس. قلت كم بينهما قال أربعون سنة. ومعلوم أن بين إبراهيم الذى بنى المسجد الحرام وبين سليمان بن داود عليهما السلام أزيد من ألف سنة دع أربعين سنة^(٢).

وللتعليل رواية أخرى يقول فيها "عندما اشترى داود من رجل فقير موضعه (قطعة أرض له) قال لداود يا نبي الله لأن يغفر الله لى ذنباً واحداً أحب إلى من كل شيء وهبت لى - ولكنى كنت أختبركم فجدوا فى بناء بيت المقدس وكان ذلك فيما قيل لإحدى عشر سنة مضت من ملك داود. وكان داود ينقل الحجارة على ظهره، وكذلك أخيار بنى إسرائيل

(١) البخارى، صحيح البخارى، المجلد الأول، الجزء الثانى، دار الجبل بيروت، ص ٧٧.

(٢) الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية، ط ١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٦.

حتى رفعوه قامة وعجزوا. فأوحى الله تعالى إليه أن هذا بيت مقدس وإنك رجل سفاك الدماء وليست ببانيه. ولكن أين لك أملكه بعدك إسمه سليمان، أسلمه من سفك الدماء وأقضى إتمامه على يديه. ويكون صيته ونكره وأجره لك باقياً فصلوا فيه زماناً إلى أن توفي داود عليه السلام. وإستخلف سليمان فأمره الله بإتمام البيت المقدس^(١).

وتؤكد أسفار العهد القديم الرواية الأولى بقالة "كان كلام الرب إلى سليمان قائلاً أن هذا البيت الذى أنت بانيه إن سلكت فى فرائضى وعملت أحكامى وحفظت كل وصاياى للسلوك بها فأنى أقيم معك كلامى الذى تكلمت به إلى داود أبوك. فبنى سليمان البيت وأكملاه^(٢)."

وأيا كانت الروايات فالقدر المؤكد أن داود وسليمان عليهما السلام قاما ببناء وإستكمال الهيكل أو بيت العبادة بأمر من الله سبحانه وتعالى. هذا البيت أو ما يسمى وفقاً للمشهور بالهيكل كان خارج المسجد الأقصى حيث كان يقع فى حصن عند باب المدينة المقدسة^(٣). ولا يخفى أنه كان لمدينة بيت المقدس ثمانية أبواب حديد وهى باب صهيون. باب التيه، باب البلاط، باب أرميا، باب سلوان، باب أريحا، باب العمود، باب

(١) الثعلبى، قصص الأنبياء، المرجع السابق، ص ١٧١.

(٢) العهد القديم، الملوك الأول، الإصحاح السادس، آية ١١-١٣.

(٣) العماد الكاتب الأصفهاني، الفتح القسى فى الفتح القدسى. تحقيق وشرح محمد محمود صبحى، الدار القومية للطبعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٥.

محرب داود^(١).

وإستكمالا لبناء ذلك البيت أو الهيكل يقول العهد القديم "بنى سليمان البيت وأكمّله. وبنى حيطان البيت من الداخل بأضلاع أرز من أرض البيت إلى حيطان السقف وغشاه من الداخل بخشب وفرش أرض البيت بأخشاب سرو. وبنى عشرين ذراعاً من مؤخر البيت بأضلاع أرز من الأرض إلى الحيطان. وبنى داخله لأجل المحراب أى قدس الأقداس. وأربعون ذراعاً كانت البيت أى الهيكل الذى أقامه"^(٢).

وإذا إنعطفنا إلى التاريخ نجد المؤرخين قد اختلفوا حول تواريخ هدم هذا الهيكل، إلا أن اليقيني أنه هدم بالفعل أكثر من مرة قبل الميلاد. وكذلك فى أوائل القرن الأول الميلادى. وفى أسفار العهد القديم ما يؤكد هذا الهدم بقوله "الكلام الذى صار إلى أرميا عن كل شعب يهوذا فى السنة الرابعة ليهوياقيم بن يوشيا ملك يهوذا. هى السنة الأولى لنبوخذ نصر ملك بابل. الذى تكلم به أرميا النبى على كل شعب يهوذا وكل لسان أورشليم قائلاً من السنة الثالثة عشرة ليوشيا بن أمون ملك يهوذا إلى هذا اليوم هذه التلث والعشرين سنة صارت كلمة الرب إلى فكلمتكم مبكراً ومكلاً فلم تسمعوا. وقد أرسل الرب إليكم كل عبيده الأنبياء مبكراً ومرسلاً فلم تسمعوا ولم تميل أننكم للسمع قائلين إرجعوا كل واحد فى

(١) المقدس المعروف بالبشارى، أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٠٩، ص ١٩٧.

(٢) العهد القديم، الملوك الأول، الإصحاح السادس، آية ١٤-١٨.

طريقه الردىء وعن شر أعمالكم واسكنوا فى الأرض التى أعطاكم الرب
اياها وآباءكم من الأزل وإلى الأبد. ولا تسلكوا وراء آلهة أخرى لتعبدوها
وتسجدوا لها ولا تغيطونى بعمل أيديكم فلا أسىء إليكم. فلم تسمعوا لى
يقول الرب لتغيطونى بعمل أيديكم شرا لكم. لذلك هكذا قال رب الجنود.
من أجل أنكم لم تسمعوا لكلامى هأنذا أرسل فأخذ كل عشائر الشمال يقول
الرب والى نبوخذر أصر عبدى ملك باب وأتى بهم على هذه الأرض
وعلى كل سكانها وعلى كل هذه الشعوب حوالىها فأحرمهم وأجعلهم دهشاً
وصغيراً وخرباً أبدية^(١).

كما تأكد هذا الخراب فى أسفار العهد الجديد حيث ورد فى إنجيل
متى قمتمى نظرتم رجسة الخراب التى قال عنها دانيال النبى قائمة فى
المكان المقدس. فحينئذ ليهرب الذين فى اليهودية إلى الجبال^(٢).

وقد ختم القرآن الكريم أسطورة الهيكل بقوله عز وجل لنبى
إسرائيل إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة
ليستوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا
تتبيروا. عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين
حصيراً^(٣).

(١) العهد القديم، أرميا، الإصحاح الخامس والعشرين آية ١-٨.

(٢) أسفار العهد الجديد إنجيل متى الإصحاح الرابع والعشرين. آية
١٥-١٦.

(٣) سورة الإسراء : آيات ٦-٨.

فقد فقدوا مدارك النفس المطمئنة التي أوردناها في المعايير
المسافة، حيث إستباحوا وإستهانوا بها. فلا يلومن إلا أنفسهم ويحق عليهم
جزاء مصدر القدسية وهو المولى عز وجل. فدمر عليهم المكان المقدس
دماراً شاملاً الذي طغى على كل شيء. ولم يبق على شيء.

١٧. د. المسجد الأقصى :

نود قبل الحديث عن نشأة المسجد الأقصى أن ندلى بمعلومة
متواضعة ولا تخفى على الكثيرين. إذ لاحظت أن العديد من الكتابات
الإسلامية قد ذكرت بيت المقدس على إنه المسجد الأقصى واعتبروا
للمصطلحين معنا واحداً وفي تصوري أن ذلك الخلط قد أفضى إلى
تصعيد حدة الشجار بين المسلمين واليهود حول ملكية هذا المكان المقدس،
فضلاً عن أن تلك المساواة اللفظية أدت - وبحق - إلى الخلط الذهني
وإثارة ما في النفوس البشرية من مشاعر الحقد والضعيفة، سيما مع
إرتباط ذلك المكان برمز التقرب إلى الله والوجود في حضرته.

ولعل أقرب الأمثلة على الخلط بين المصطلحين ما أورده ابن
كثير في تفسير الآية الأولى من سورة الإسراء، "سبحان الذي أسرى بعبده
ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى" يقول "قال الحافظ الهيلي
قوله عز وجل إلى المسجد الأقصى يعني بيت المقدس"^(١). كما أكد جانب
آخر بأن الحق سبحانه وتعالى قد حدد مهمة الإسراء من مكة إلى بيت

^(١) ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، المجلد الثاني، دار القرآن الكريم،
بيروت، ط ٥، ١٩٨١، ص ٣٥٤.

المقدس^(١). ويدهى أن يستتبع ذلك الخلط أن ذهب جانب من الفقه الغربى إلى القول بوجود تراكب بين الأماكن الدينية المقدسة حيث يقع المسجد الأقصى فوق حائط المبكى اليهودى^(٢). وكأنه أراد القول - بمعنى آخر - بأن المسجد الأقصى بنى على أنقاض حائط المبكى اليهودى متعدياً على حرمة هذا المكان المقدس. ولو تزوينا فى التفسير، وتأنينا فى التأويل لما حدث الخلط السابق.

وفى عقدى الشخصى أن بيت المقدس هو مدينة القدس بأكملها، والأرض المباركة هى ما حول المسجد الأقصى من بلاد الشام الأقرب، وأقربها القدس، بل هى التى تحتضن المسجد الأقصى، فهى البركة المباركة المقدسة. وقد أكد الإسلام تقديسها بإسراء النبى صلى الله عليه وسلم وإعراجه منها، كما تأكدت بمجىء إبراهيم إليها. ولقد ورد فى السيرة أن النبى صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قال له أحد الصحابة "إنى نذرت أن أصلى فى بيت المقدس إن فتح الله عليك بمكة" وقالت ميمونة زوجة النبى "صلى الله عليه وسلم" يا رسول الله إنى جعلت على نفسى - إن فتح الله عليك مكة - أن أصلى فى بيت المقدس. فقال "لا

(١) الشيخ محمد متولى الشعراوى، المعجزة الكبرى، الإسراء والمعراج، مطابع الأخبار، ١٩٩٧، ص ٣٧.

(٢) J.L. Morzellec, la Question de Jerusalem. Op.Cit, p. 409

ويقرر فى ذلك :

La traduction musulmane situe le lieu ou fut attaché le coursier ailé du prophète au mure des pluers juif.

تقديرين على ذلك، ولكن إيعثى بزيت لك فيه، فكانك آتيته". وفي رواية أن ميمونة بنت سعد مولاة رسول الله (وهي غير زوجته بنت الحارث) قالت يا رسول الله أفتنا في بيت المقدس؟ قال "هي أرض المحشر والمنشر إئتوه فصلوا فيه كان الصلاة فيه كالف صلاة" والمراد ببيت المقدس، القدس.

وما ذكرناه لا يبعد بل تؤكد كتب التاريخ فمثلاً قيل في وصف مدينة بيت المقدس أنه ليس في مدائن الكور أكبر منها وقصبات كثيرة أصغر منها. لا شديدة البرد وليس بها حر. لا ترى أحسن منه ولا أنقى من بنائها ولا أعف من أهلها ولا أطيب من العيش بها، ولا أنظف من أسواقها ولا أكبر من مسجدها، وفيها كل حائق وطيب وإليها قلب كل لبيب ولا تخلو كل يوم من غريب^(١).

وفي جمع فضائل مدينة بيت المقدس ورد بيان إشتغالها على مقدسات الأديان الثلاثة أي بإعتبارها المدينة المقدسة. فيقول البعض "وتاب الله على داود وسليمان عليهما السلام في أرض بيت المقدس، ورد على سليمان ملكه في بيت المقدس، وبشر الله زكريا يحيى في بيت المقدس. وتسورت الملائكة على داود المحراب ببيت المقدس، وسخر الله لداود الجبال والطير ببيت المقدس. وكانت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يقربون القرابين ببيت المقدس وتهبط الملائكة عليهم السلام كل ليلة إلى بيت المقدس، وأوتيت مريم عليها السلام فاكهة الشتاء في الصيف

(١) المقدس المعروف بالبشارى، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،

المرجع السابق، ص ١٩٦.

وفاكهة الصيف في الشتاء ببيت المقدس، وولد عيسى عليه السلام ببيت المقدس، ورفع الله تعالى إلى السماء من بيت المقدس، ويمنع الله عدوه الدجال من الدخول إلى بيت المقدس ويغلب على الأرض كلها إلا بيت المقدس ومكة والمدينة^(١).

فلعل المفهوم لنا مما سبق أن بيت المقدس إصطلاح أعم وأشمل قصد به القدس بأكملها التي إشتملت على أماكن مقدسة لها رموز وعلامات في نفوس البشر. أما أن يقصد ببيت المقدس المسجد الأقصى، فهو قول مرجوح في عقيدتنا.

ويبدو أن مسمى بيت المقدس قد أطلق على المدينة مع الفتح الإسلامي. فلقد أدرك المسلمون الأوائل لماذا أرسل النبي صلى الله عليه وسلم كتبه إلى هرقل ملك الروم وإلى أمراء الشام حبا في أن تكون القدس في حوزة الإيمان، ودائرة الإسلام. وعندما تولى أبوبكر "رضي الله عنه" الخلافة عمد إلى تجهيز الجيوش لنشر حضارة الإسلام، وإسترداد القدس. فسارت جيوش المسلمين إلى بلاد الشام، ودارت المعارك الضارية بينهم وبين الرومان. وإننتصر المسلمون في المعركة الفاصلة - معركة اليرموك- وتوفى أبوبكر، وتولى عمر الخلافة، فعين أبا عبيدة قائدا على جيوش المسلمين وجيلة وسبسطية ونابلس واللد ويافا وغيرها". وفي سنة خمس عشرة للهجرة أتى الأردن فعسكر بها وبعث الرسل إلى أهل إيلياء

(١) السيوطي، أتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، القسم الأول، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ١٠٦، ١٠٩.

وكتب إليهم "بسم الله الرحمن الرحيم. من أبى عبيدة بن الجراح إلى بطارقة أهل إيلياء وسكانها، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله وبالرسول. أما بعد : فأنا ندعوكم إلى شهادة أن الله يبعث من فى القبور، فإن شهدت بذلك حرمت علينا دماؤكم ونرياتكم وكنتم لنا إخوانا، وإن أبيتم فأقروا لنا بأداء الجزية عن يد وأنتم صاغرون. وإن أبيتم سرت إليكم بقوم هم أشد حبا للموت منكم لشرب الخمر وأكل لحم الخنزير ثم لا أرجع عنكم إن شاء الله حتى أقتل مقاتليكم وأسبى نوابكم.

وإذ أبى أهل إيلياء الصلح حاصر المسلمون القدس حصارا شديدا حتى قبلوا الصلح، وإشترطوا مجيء الخليفة عمر ليكتب لهم الأمان، فكتب إليه أبو عبيده، وإستشار عمر أصحابه فأشار عليه على بالمسير حتى لا تضيع فرصة فتح القدس، وجاء عمر إلى القدس ونزل على الجبل الشرقى وهو طور زيت وأتى رسول بطريقها إليه بالترحيب وقال أنا سنعطى بحضورك ما لم نكن نعطيه لأحد سواك." وسأله أن يقبل منهم الصلح والجزية وأن يعطيه الأمان على دمائهم وكنائسهم. وصالح أهل إيلياء وكتب لهم الأمان العمرى من جانب واحد وسمى "بالعهدة العمرية" ونصها:

"هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من
 "الأمان أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم ولصلبانهم
 "وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، إنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم
 "ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم، ولا من
 "شئ من أموالهم ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد"

"منهم ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل"
 "إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن، وعليهم أن"
 "يخرجوا منها الروم، واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن"
 "على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمهم، ومن أقام منهم فهو"
 "آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب"
 "من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلى بيعهم"
 "وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى"
 "يبلغوا مأمهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل"
 "قلان فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من"
 "الجزية ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله،"
 "فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم، وعلى ما"
 "فى هذا الكتاب عهد الله ونمة رسوله، ونمة الخلفاء، ونمة"
 "المؤمنين إذا أعطوا الذى عليهم من الجزية"

وهكذا يبين أن فتح عمر رضى الله عنه لإيلياء كان بداية لتغيير
 المسمى الروحى للمدينة وايداناً بانتشار مسمى بيت المقدس عليها^(١).

أى أن مدينة بيت المقدس هى القدس الحبيبة التى بها المسجد
 الأقصى حيث تهفو إليه قلوب المسلمين وتحن إليه خلجات وخفقات كل

^(١) الدكتور محمد السيد الوكيل، جولة تاريخية فى عصر الخلفاء
 الراشدين، ط١، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ١٩٨٦،
 ص ١٩٩ وما بعدها.

مؤمن بما له من أثر روحى • دينى عظيم، يحفز المشاعر ويلهب القلوب من مشاهدته بما فيه من رموز وعلامات تتجلى معها قلوب الصالحين.

ولا يخفى أن التوضيح السابق يرتبط أشد الارتباط بنتائج ورد استنتاجها مغلوطة نظراً لعدم إدراك المقدمات التى سبق إيضاحها. إذ فهم البعض بناء المسجد الأقصى بمناظير وأبعاد تخالف المنطق والعقل والواقع والتاريخ. فمثلاً إنتهجت بعض الكتابات الإسلامية منهجاً مفاده أن الذى بناه هو يعقوب بن إسحاق عليهما السلام بعد بناء إبراهيم عليه السلام للكعبة بأربعين عاماً، وجدده بعد ذلك سليمان بن داود عليهما السلام. وفى ذلك يؤكد الزركشى فى كتابه عن أعلام المساجد أن سليمان عليه السلام إنما كان من المسجد الأقصى تجديده لا تأسيسه والذى أسسه هو يعقوب بن إسحاق^(١).

ولقد إنتقد البعض تلك الرواية بقالة أن ما يقال عن أن الذى بنى المسجد الأقصى هو يعقوب أو داود أو سليمان كلها روايات غير صحيحة ليس لها سند من نص أو خبر موثوق^(٢).

ويطيب لى القول بأن داود وسليمان قاما ببناء الهيكل أو ما يسمى ببيت الله المقدس^(٣). ولقد أشرت فيما سبق إلى قصة هدمه من خلال آيات

(١) الأستاذ عبد الحميد حسن، مدينة الأمجاد، سلسلة البحوث الإسلامية، مطبعة الأزهر، ١٩٦٩، ص ٢٦.

(٢) الدكتور عبد العزيز الخياط، المسلمون والقدس، بحث مقدم للمؤتمر الثالث ليوم القدس، ١٩٩٢، ص ٨١ من كتاب المؤتمر.

(٣) ابن الفضل العمري، مسالك الأبصار، المرجع السابق، ص ١٣٣.

سفر العهد القديم، والعهد الحديث، والقرآن الكريم، أى أن الكتب السماوية الثلاثة أجمعت على تهديم تلك الهيكل أو البيت المقدس.

أما ورود المسجد الأقصى فى الآية الكريمة "سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله" فلقـد كان ذلك إشارة وتلميحاً للبناء اللاحق على نزول تلك الآية الكريمة والذى عرف فيما بعد بإسم المسجد الأقصى. أى أنه عندما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم كانت الساحة التى بنى عليها المسجد الأقصى بعد ذلك أرضاً خالية من أى بناء. والتفسير المقنع لمعنى المسجد الأقصى الذى ورد فى الآية الكريمة، أقصى مكان لسجود الأنبياء آنذاك. ولم يكن يقصد به البناء الذى لم يتم إلا بعد ذلك^(١). وبمعنى آخر فإن إشارة المولى عز وجل فى الآية الكريمة "سبحان الذى أسرى بعبده" إلى المسجد الأقصى كان بياناً وتلميحاً إلى بركة وقدمية تلك النقطة المكانية التى أشار إليها المولى عز وجل فى خطابه الحكيم. ولا يبعد ما نقول به عما ذكره البعض من أن معنى المسجد الأقصى الوارد فى الآية الكريمة "أبعد الأماكن التى تزار آنذاك، ولأنه مكان عبادة، وقيل لأنه ليس وراءه موضع عبادة"^(٢).

(١) الدكتور عبد العزيز الخياط، المسلمون والقدس، المرجع السابق، ص ٨٠ من كتاب المؤتمر.

(٢) الإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، تاريخ الأمم والملوك، ج ٣، مطبعة الإستقامة، القاهرة، ١٩٣٩، ص ١٠٣ =

ويدل على صدق عدم وجود المسجد الأقصى وقت الإسراء والمعراج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد فتحه مدينة القدس الشريف والعهد العمرية عام ١٦هـ، إستشار كعب الأحبار فى مكان المسجد، فأشار كعب بأن يجعله خلف الصخرة وقال له : "إنك إن تكن القدس كلها بين يديك، ولكن عمر رفض هذا الإقتراح^(١). فلو كان المسجد الأقصى قائماً لما إستفتى عمر كعب الأحبار فى مكانه.

ولعل وصف المؤرخين خير دليل على وجود البقعة المكانية التى بنى فيها بعد ذلك المسجد الأقصى خالية من البناء. إذ يصف البعض مكان محراب داود وهيكل سليمان عند دخول عمر إليهما فيقول "فإنطلق إلى مسجد بيت المقدس حتى إنتهى به إلى بابه الذى يقال له باب محمد، وقد إنحدر ما فى المسجد من الزبالة على درجة الباب، خرج إلى الزقاق الذى فيه الباب وكثر على الدرج حتى كاد يلصق بسقف الزقاق. فقال له (البطريق) لا تقدر أن تدخل إلا حبوا فقال عمر ولو حبوا. فحبى بين يدى عمر وحبوا خلفه حتى أفضينا إلى صحن بيت المقدس وأستوينا فيه قياماً، وهو يومئذ مزبلة^(٢).

= وانظر أيضاً أبى الفلاح عبد الحى ابن العماد الحنبلى، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، ج ١، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص ٢٨.

(١) ابن كثير، الجزء الثانى، المرجع الثانى، ص ٥٥.

(٢) السيوطى، أتحاف الأخصاء، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

فلو كان المسجد الأقصى قائماً لما إستفتى عمر كعب الأحبار فى مكانه. ولعل سبب صلاة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى ذلك المكان قبل نشأة المسجد الأقصى القائم الآن هو الإنصياح لرموز وعلامات إلهية فى هذا المكان حيث كان التمهيد والتقديم للربط بين عقائد التوحيد الكبرى من لدن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام إلى محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، وللربط بين الأماكن المقدسة لديانات التوحيد جميعاً، أى إعلان وراثته الرسول الأخير لمقدسات الرسل قبله. وإشتمال رسالته على هذه المقدسات، وإرتباط رسالته بها جميعاً. وإن الرحلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ترمز إلى أبعد من حدود الزمان والمكان. وتشمل أماداً وأفاقاً أوسع من الزمان والمكان وتتضمن معاني أكبر من المعاني القريبة التى تتكشف عنها النظرة الأولى^(١).

وهكذا نخلص إلى أن وصف المسجد الأقصى الوارد فى سورة الإسراء بأنه "الذى باركنا حوله" يعنى وجود رموز وعلامات فى هذا المكان فأوحى لعمر رضى الله عنه بأن يبنى مسجداً باسمه آنذاك^(٢). وظل هذا المسجد قائماً من لدن الفتح العمرى حتى سنة سبعين من الهجرة النبوية حيث كان بناء عبد الملك بن مروان للمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة. إذ أمر عبد الملك بإزالة مسجد عمر العتيق وبناء المسجدين

(١) سيد قطب، ظلال القرآن، ط١٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٢١٢.

(٢) المقدس المعروف بالبشارى، أحسن التفسير فى معرفة الأقاليم، المرجع السابق، ص١٧٠-١٧١.

مكانه. ويقال أنه حمل إلى بنياته خراج مصر سبع سنين. ويقول الجورزي في كتاب مرآة الزمان أن عبد الملك بن مروان ابتداء في بنائه عام ٦٩ هجرية وفرغ منه سنة ٧٢(١).

وجلى بالإشارة أن وصف الآية الكريمة للمسجد الأقصى بأنه "الذي باركنا حوله" وصف يرسم البركة حافة بالمسجد فائض عليه. وهو ظل لم يكن ليبلغه تعبير مباشر مثل باركناه. وذلك من دقائق التعبير القرآني العجيب^(٢). ولعل ذلك ما جعل الرسول الكريم يقول "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا"^(٣).

والبدهي أن الأحاديث النبوية الشريفة لم تذكر مسمى المسجد الأقصى إلا نادراً لأنه لم يكن مجسداً أيام الرسول عليه الصلاة والسلام. ولذا ذكر الصحابة رضي الله عنهم فضل بيت المقدس عموماً لأن به رموز وعلامات تربط المسلمين بهذا المكان. قال عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن الحرم المحرم في السماوات السبع بمقداره في الأرض وأن بيت المقدس لمقدس في السماوات السبع بمقداره في الأرض. وقال كعب أن الله ينظر إلى بيت المقدس كل يوم مرتين وقال باب السماء مفتوح من

(١) السيوطي، أتحاف الأخصاء، المرجع السابق، ص ٢٤١.

أنظر أيضاً، ابن فضل العمري، مسالك الأبصار، المرجع السابق ص ١٣٩.

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن، المرجع السابق، ص ٢٢١٢.

(٣) الهمذاني، المرجع السابق، ص ٩٢.

السماء من أبواب الجنة ينزل منه الحنان والرحمة على بيت المقدس كل صباح حتى تقوم الساعة، وقال أنس بن مالك رضى الله عنه إن الجنة لتحن شوقاً إلى بيت المقدس. وبيت المقدس من جنة الفردوس والفردوس الأعلى هو هاهنا ربوة في الجنة هي أواسط الجن أعلاها وأفضلها^(١).

ولا يخفى على الفطنة أننا لم نخرج إلى الحديث عن مسجد قبة الصخرة على إعتبار أنه يدخل مع المسجد الأقصى في حيز مكاني واحد، على أنه يمكن أن نذكر بعض الدلالات والإشارات الرمزية لقدسية هذا المسجد وذلك على النحو التالي : ورد عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الصخرة صخرة بيت المقدس على نخلة والنخلة على نهر من أنهار الجنة إلى يوم القيامة"^(٢). وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيد البقاع بيت المقدس وسيد الصخور صخرة بيت المقدس. وعن الوليد بن سلم عن ابن جابر قال سمعت عمير بن هانيء العبسي يقول يحول الله تعالى صخرة بيت المقدس يوم القيامة مرجانة كعرض السماء والأرض ثم يضع عليها عرشه ويضع ميزانه ويقضى بين عباده ويصير منها إلى الجنة وإلى النار^(٣).

(١) الهمذاني، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢) السيوطي، أتحاف الأخصاء، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٣) كما جاء "فإذا دخلت الصخرة فصل في أركانها وصل على البلاطة التي تسمى الصخرة، فإنها على باب من أبواب الجنة." =

١٨. و. كنيسة القيامة :

مما لا شك فيه أن كنيسة القيامة تعتبر من أجل الأماكن المسيحية هبة وتقديساً لما لها من مكانة في نفوس الأخوة المسيحيين، فهي قبلتهم وعبتهم منذ ما يزيد على ستة عشر قرناً. وكان إمتلاكها مثاراً لكثير من أبشع حروب التاريخ، ويؤكد التاريخ المسيحي أن النزاع القائم حول إمتلاك تلك الكنيسة وقبرها المقدس جر عليها وابل من الخراب بين الكاثوليك والفاثيكان والبروتستانت^(١).

وبعيداً عن الدخول في التفاصيل الدقيقة الخاصة ببنائه، أو الدخول في معترك الحديث عن الخلافات التاريخية المرتبطة بكنه المكان الذي ثوى فيه السيد المسيح أو صعد منه إلى السماء فإننا نأخذ عن إنجيل يوحنا

= راجع العقد الفريد لأبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، مطبعة التأليف الترجمة والنشر، القاهرة، الجزء السادس، ١٩٤٩، ص ٢٦٥.

(١) J.L, Morzellec, la Question de jerusalem op cit, p. 389

ويؤكد على تلك المنافسة الدينية بقوله :

“Lorsque l’on parle de Chrétienté, On a tendance à ne considérer que les Catholiques et la Vatican, mais il ne faut pas publier l’influence Protestante et surtout l’importance des Orthodoxes, principaux rivaux des latins, dans la querelle des lieux Saints, C’est en fonction de cette idée que nous situerons les positions de chaque Confession, qui toutes considrent comme lieu Saint essentiel de la Chrétienté le Saint-Sépulcre.

قصة الوفاة والتسعود على إعتبار أن في هذا المكان رموز وعلامات تعبر عن الهيبة والإجلال في نفوس المسيحيين. يقول إنجيل يوحنا ثم أن يوسف الذي من الرامة وهو تلميذ يسوع ولكن خفية لسبب الخوف من اليهود سأل بيلاطس أن يأخذ جسد يسوع. فأذن بيلاطس فجاء وأخذ جسد يسوع. وجاء أيضاً نيقوديموس الذي أتى أولاً إلى يسوع ليلاً وهو حامل مزيج مر وعود نحو مئة منا. فأخذ جسد يسوع ولفاه بأكفان مع الأطياب كما لليهود عادة أن يكفنوا. وكان في الموضع الذي صلب فيه بستان وفي البستان قبر جديد لم يوضع فيه أحدا قط^(١).

وتؤكد الروايات المسيحية أن تلك البقعة المكاتبة التي ثوى فيها السيد المسيح عليه السلام لها إجلالها وهيبتها ورهبتها. لذا كانت الرحلات التاريخية لأجل العثور على تلك البقعة سيما بعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين المسيحية وجعلها الدين الرسمي للحكومة ... إذ جاءت أمة هيلانة تفتش عن المكان الذي صلب فيه السيد المسيح، والمكان الذي دفن فيه حيث قيل أنها إكتشفت خشبة الصليب الأعظم. فبنى في هذا المكان كنيسة القيامة^(٢). ومنذ ذلك الحين ورحلات الحج المسيحية إلى تلك

(١) أسفار العهد الجديد، إنجيل يوحنا، الإصحاح التاسع عشر، آيات ٣٨-٤٣.

(٢) S.Runciman, A history of Crusades, Penguin Books, Vol 1, 1971, p.12.

الكنيسة لا تتقطع رغبة في رؤية الأماكن الدينية المقدسة التي تجسد ديانتهم^(١).

وهكذا تبين قدسية ذلك المكان الذي يعبر عن رمز الديانة المسيحية ويقول المولى عز وجل في ذلك "أنى متوفيك ورافعك إلى"^(٢). وقوله تعالى "بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً"^(٣).

ومن مكان الرفع جسد المسيحيون كنيسة القيامة التي تعد مضرباً للأمثال في الفخامة والأبهة. ونمت في نفوسهم رحلات الحج نمواً شبه عضوى منذ بداية الوجود التاريخي للمسيحية. وعلى الرغم من أن الحج ليس فريضة دينية على المسيحية مثلما هو الحال في الإسلام، إلا أن الجذب العاطفي نحو الأرض التي شهدت قصة المسيح ظل يشد المسيحيين بشكل متصاعد مع مرور الزمن. ولعل الحج بقصد التكفير عن

S.Runciman, Ibid, p.38

(١)

وهو يؤكد تلك المشاعر بقوله :

"The desire to be a pilgrim is deeply rooted in human nature. To stand where those that we reverence once stood, to see the very sites where they where born and toiled and died, gives us a feeling of mystical contact with them and a pratical expression of our homage. And if the great men of the world have their shrines to which their admirers come from afar.

(٢) سورة آل عمران : آية ٥٥.

(٣) سورة النساء : آية ١٥٨.

الذنوب والجرائم تجنّبه مزارات مسيحية أخرى. كمزار القديس جون في أسبانيا، والقديس بطرس في روما، إلا أن رحلة الحج إلى كنيسة القيامة بالقدس تستهدف سمو أكبر من التكفير عن الذنوب حيث تعد حجماً للسعي إلى الكمال، ولحياة جديدة خالية من الذنوب والخطايا، ويحوطها حياة النسك والزهد^(١).

(١) A.Sewart, *Palestine & Jerusalem & pilgrims* Vol. 1, Text Society, London, 1896, p. 42.

وراجع أيضاً : K.A.C. Creswell, *Early Muslim Architecture*, Part one clarendon, Pressoxford, 1909, p. 24.

الباب الأول

الحماية الدولية للأماكن

الدينية المقدسة

في القانون الدولي العام

الباب الأول

الحماية الدولية للأماكن الدينية المقدسة

في القانون الدولي العام

١٩. تمهيد :

غنى عن البيان أن الأماكن الدينية تخضع وقت السلم للقواعد العامة المنصوص عليها في الدساتير الداخلية. وعادة ما تطلق الدولة حرية ممارسة العقيدة في تلك الأماكن دون أى قيد. وفي ذلك تنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى على أن تكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية. وتقرر المحكمة العليا المصرية فى هذا الشأن، ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن المشرع قد إلترم فى جميع الدساتير المصرية بمبدأ حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية باعتبارهما من الأصول الدستورية الثابتة المستقرة فى كل بلد متحضر - فكل إنسان أن يؤمن بما يشاء من الأديان والعقائد التى يطمئن إليها ضميره وتسكن إليها نفسه ولا سبيل لأى سلطة عليه فيما يدين به فى قرارة نفسه وأعماق وجدانه. أما حرية إقامة الشعائر الدينية وممارستها فهى مقيدة بقيود أفصحت عنه الدساتير السابقة وأغفله الدستور القائم وهو قيد "عدم الإخلال بالنظام العام وعدم منافاة الآداب". ولا ريب أن إغفاله لا يعنى إسقاطه عمداً وإباحة إقامة الشعائر الدينية ولو كانت مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب. ذلك أن المشرع رأى أن هذا القيد غنى عن الإثبات والنص عليه صراحة

باعتباره أمراً بدهياً وأصلاً دستورياً يتعين أعماله ولو أغفل النص عليه. أما الأديان التي يحمي هذا النص حرية القيام بشعائرها فقد استبان من الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٥٣ عن المادتين ١٢، ١٣ منه وهما الأصل الدستوري لجميع النصوص التي رددتها الدساتير المصرية المتعاقبة أن الأديان التي تحمي هذه النصوص - ومنها نص المادة ٤٦ من الدستور الحالي - حرية القيام بشعائرها إنما هي الأديان المعترف بها وهي الأديان السماوية الثلاثة^(١).

ومفاد الحكم السابق ترديد منطقي للالتزام الدول باحترام حرية العقيدة وأماكن ممارستها بصفة عامة، وبغض النظر عما ينطوي منها على قدسية. إذ هذه الحرية أحد الحريات اللصيقة بشخصية الإنسان بصفة عامة. وطالما كانت في حدود الأديان الثلاثة التي سبقت الإشارة عنها في ثنايا الحديث عن معايير القدسية^(٢).

(١) حكم المحكمة العليا، مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا. ج ١، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) تقرر المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٥ "أن الطوائف غير الإسلامية من أهل الكتاب تتمتع في مصر من قديم الزمان بحرية القيام بشعائرها الدينية. وذلك وفقاً لأحكام الإسلام وتعاليمه السمحة. وقد رددت ذلك نصوص الدساتير المصرية التي صدرت منذ سنة ١٩٢٣ وحتى الآن. ويتفرع عن ذلك أن لكل طائفة أن تطلب إقامة الدور اللازمة لأداء شعائرها الدينية من كنائس وأديرة." مجموعة المبادئ. س ٤. ص ٩٦١.

وتستمد الدساتير الداخلية هذه الحماية من الإعلانات والمواثيق الدولية. فقد أكدت المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين. ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته. وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة.

كما نصت المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة، ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر منفرداً أو مع الآخرين بشكل علني أو غير علني عن ديانته أو عقيدته سواء أكان ذلك عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم.

والجلى بالبيان أن ديباجة إتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ قد إنطوت على بيان لأهمية الممتلكات الثقافية وتعرضها بشكل متزايد للتخريب والدمار خلال النزاعات المسلحة، وذلك بسبب تقدم وسائل القتال وأساليبه. كما أضافت أن أى ضرر يصيب الممتلكات الثقافية لشعب من الشعوب يصيب في نفس الوقت التراث الثقافي للبشرية بأكملها.

ومن ثانيا العرض السابق يمكن القول أن القانون الدولي العام قد تضمن قواعد خاصة بحماية أماكن العبادة سواء وقت النزاع المسلح أو وقت الاحتلال الحربي. على أن إنطواء القانون الدولي على تلك القواعد يستلزم التساؤل عن أساس حماية الأماكن المقدسة بصفة خاصة. فضلا عن الآثار المترتبة على انتهاكها، والمتمثلة في جريمة انتهاك حرمتها.

ترتيباً على ما تقدم يتضمن هذا الباب ثلاثة فصول، نعرض في
الأول منها لحماية الأماكن الدينية في منظور القواعد الدولية. ونتناول في
الفصل الثاني الأساس القانوني لحماية الأماكن الدينية المقدسة. ونخصص
الفصل الثالث لجريمة إنتهاك حرمة تلك الأماكن.

الفصل الأول

الحماية الدولية للأماكن الدينية

في منظور القواعد الدولية

٣٠. تقسيم :

نعرض في هذا الفصل للحماية الدولية للأماكن الدينية وقت النزاع الدولي المسلح، وكذلك لتلك الحماية في أثناء الإحتلال الحربي.

المبحث الأول : الحماية الدولية للأماكن الدينية وقت النزاعات المسلحة.

المبحث الثاني : الحماية الدولية للأماكن الدينية وقت الإحتلال الحربي.

المبحث الأول

الحماية الدولية للأماكن الدينية

وقت النزاعات المسلحة

٢١. تطور نظرة المجتمع الدولي بشأن إنتهاك حرمة الأماكن الدينية وقت النزاع المسلح :

ترتبط القواعد الدولية أشد ارتباط بمدى التقدم العلمى والاجتماعى للمجتمع الدولى. إذ لا يخفى أن القانون بصفة عامة والقانون الدولى بصفة خاصة ما هو إلا مرآة صادقة تعكس تطور المجتمع، وملاحقته من خلال تطوير حقيقى للقواعد القانونية.

وقد كانت الحرب إلى وقت ليس ببعيد حقاً مشروعاً للدول، بحيث أضفت على تصرفات الدول السلطة التقديرية فى إستخدامها كلما عن لها ذلك. ودون قيد أو شرط اللهم إلا بعض الأعراف الدولية التى كانت سائدة آنذاك^(١).

(١) أنظر بتفصيل الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة. ط١، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٥.

وانظر أيضاً :

- G. Schwarzenberger, International law as applied by international courts and tribunals, Vol. II, Stevens and sons, London, 1968, p. 37.=

وبنزول الأديان السماوية إختلف موقفها من إباحة الحرب أو تحريمها. فالدين اليهودي أباحها ومجدها إستناداً إلى ما وضعه أحبارهم من قوانين إعتبروا فيها أن ربهم رب الإنتقام. أما الدين المسيحي فقد رأى أن الحرب المشروعة هي تلك المستهدفة رفع الظلم عن الشعوب. أما الدين الإسلامي فقد نهى عن العدوان ولم يباح إلا دفاعاً عن النفس^(١).

وقد أضفت المعاهدات التي أبرمت في أوائل القرن الحالى نوعاً من الهدفة على إنتهاك حرمة أماكن العبادة بصفة عامة. حيث إعتبرت من قبيل إنتهاك قوانين الحرب هدم الآثار التاريخية والمنشآت الدينية^(٢).
وعلق الفقه التقليدى - آنذاك - على الأحوال التي تشكل إنتهاكاً لقوانين الحرب مقررأ بأنها تتمثل في التصرفات التي تستهدف هدم الآثار أو المباني الدينية أو التاريخية دون سبب شرعى^(٣).

- = L. Oppenheim, International law, Vol. II, 7ed, Longmans, London, 1952, p. 2.2

(١) الشيخ محمد أبو زهرة، نظرية الحرب في الإسلام، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٥٨، ص ٢ وما بعدها.

(٢) M.A. Marin, The Evaluation and present status of the laws of war, R.C.A.D.I, 1967-I, p. 676-678.

(٣) Oppenheim, Op. Cit, p. 451 etc...

وباستعراض الإتفاقيات الدولية التى أبرمت فى ظل القانون الدولى التقليدى نجد أن معظمها يستبعد المساس بحرمة أماكن العبادة بصفة عامة دون ما أشاره إلى المقدس منها والذي نظن له حرمة خاصة. وأن إنتهاك قدسيته يشكل جريمة دولية. ويبدو لنا أن عدم تعرض المعاهدات الدولية لهذه الأماكن المقدسة بنصوص خاصة. يعود بالدرجة الأولى - إلى النشأة الأوربية للقانون الدولى فى باكورة حياته. فلم يفتن واضعوه إلى إضفاء حماية خاصة على الأماكن الدينية المقدسة سيما وأن هذه الأماكن إنحصرت فى منطقة الشرق الأوسط فقط. ولا يخفى أن الدول التى تقع فى أقاليمها هذه الأماكن ليست مسيحية. ومن ثم لم تستطيع أن تعبر عن إرادتها فى المعاهدات الدولية التى أبرمت آنذاك. لذا ورتب سياق النصوص مرتبطة بحماية أماكن العبادة بصفة عامة، مما كان له أبلغ الأثر على الآثار المترتبة حال إنتهاكها، إذ جاءت المسئولية مبتسرة وبونما فعالية تذكر. وفى ضوء ذلك القصور قررت المادة ٢٧ من إتفاقية لاهى لعام ١٩٠٧ أنه فى حالة الحصار والضرب بالقنابل يجب إتخاذ كل ما يمكن إتخاذه من الوسائل لعدم المساس بالمباني المعدة للعبادة والفنون والعلوم وللأعمال الخيرية. وبالأثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى وذلك جهد الطاقة وبشرط ألا تكون مستعملة فى الوقت ذاته لأغراض عسكرية. كما تضمنت المواد الخاصة بالضرب بالقنابل بواسطة القوات البحرية نصوصا تتعلق بأماكن العبادة بصفة عامة. فأكدت المادة الخامسة منها على أنه يجب على القائد عند الضرب

بالتقابل بواسطة قوات بحرية أن يتخذ كل الإجراءات اللازمة للإبقاء قدر
الإمكان بالمنشآت المخصصة للعبادة.

وبالتمعن فى تلك النصوص يبين لنا أنها وإن استهدفت حماية
أماكن العبادة بصفة عامة، إلا أن هذا الهدف ظل مقيداً ببذل العناية لا
بتحقيق نتيجة. على معنى أن الدول المتحاربة تلتزم ببذل العناية الواجبة
للمحافظة على تلك الأماكن. شريطة ألا تستخدم للأغراض العسكرية.
وبمفهوم المخالفة فإن من حق الدول أن تتعلل لضرب هذه الأماكن إما
بالقول إنها بذلت العناية قدر الطاقة. وإما أن هذه الأماكن تحولت عن
أغراضها النبيلة واستُغلت لأغراض عسكرية.

ويبدو أن الحريين العالميتين قد هزت كثيراً مما إنتهت إليه
اتفاقات لاهاي. فقد شاهد العالم الولايات والدمار يستشري فى أنحاء
المعمورة. وشهد أرض الواقع - من خلال الحريين - صعوبة تطبيق ما
استقرت عليه الاتفاقات السالفة. وتبلورت عوامل عديدة أدت إلى وضوح
الإنفصال بين الواقع الدولى وبين النظرة التقليدية لقانون الحرب فى
مفهومه التقليدى. فإذا كان مبدأ الإنسانية واحداً من المحاور الرئيسية التى
قام عليها الحرب فى مفهومه التقليدى، إلا أنه كثيراً ما كانت تجرى
التضحية بهذا المبدأ نزولاً على اعتبارات مصالح الدول فى إطار القواعد
المتعلقة بسير العمليات الحربية^(١).

(١) الأستاذ الدكتور عز الدين فوده، الإحتلال الحربى، المجلة المصرية
للقانون الدولى، ١٩٦٩، ص ٣١.

وإزاء الانفصام بين النظرية والواقع. بين إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والواقع الدولي الجديد، أعيدت صياغة هذه الإتفاقية من خلال منظور جديد ساعد على بلورته ظهور دول العالم الثالث. إذ لا شك فيه أن القانون الدولي التقليدي كان انعكاساً لمصالح فئات محددة من الدول هي على وجه الخصوص الدول الأوربية، ومع إضطراد ظهور دول جديدة، وتحرر دول أخرى من ربة الإستعمار أفضى - وبحق - إلى مولد مبادئ جديدة، أهم ما يعنينا منها حقوق الشعوب، ومصالح الإنسانية^(١).

وقد صيغت إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والحقين الإضافيين لها وفقاً لهذه المتغيرات. لذا لم يكن غريباً أن يوضح المقصود بآماكن العبادة في نصوص تلك الإتفاقية، إذ إقترنت تلك الأماكن بأنها تمثل تراثاً ثقافياً أو روحياً للشعوب. فقد نصف المادة ٥٣ من اللحق الإضافي الأول على حظر الأعمال الآتية :

(١) P.B. Maurau, la participation du tiers Monde a l'elaboration du droit international, librairie General de droit et de jurisprudence, Pairs, 1983.

ويعرض الفقيه لتأثير دول العالم الثالث بقوله :

“Aujourd'hui, la multiplication des membres de la société internationale, les differences qui les separent sur les plans économique, culturel et politique entraînent un changement necesaire et inevitable, du droit international.

(أ) إرتكاب أى من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التى تشكل التراث الثقافى أو الروحى للشعوب.

(ب) إستخدام مثل هذه الأعيان فى دعم المجهود الحربى.

(ج) إتخاذ مثل هذه الأعيان محلاً لهجمات المروع.

كما تضمنت نفس المعنى المادة ٥٣ من إتفاقية لاهى لعام ١٩٥٤ والخاصة بحماية الممتلكات الثقافية وقت النزاع المسلح. كما أورد البرتوكول الثانى الخاص بالنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى فى المادة ١٤ ما نصه "يحظر إرتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية. أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التى تشكل التراث الثقافى أو الروحى للشعوب. وإستخدامها فى دعم المجهود الحربى.

٢٢. وجهة نظرنا فيما جاءت به الإتفاقيات الدولية نحو حماية الأماكن الدينية :

المنتبع لنصوص إتفاقيات جنيف فى شأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ يبين أنها حاولت تقنين الإحترام الكامل للأماكن الدينية التى تمثل تراثاً ثقافياً أو روحياً للشعوب. وكذلك الوضع بالنسبة لإتفاقيات لاهى لعام ١٩٥٤. بيد أنها قيدت تلك الحماية "بالأ تقتضى العمليات الحربية ضرورة هذا التخريب"^(١).

(١) تنص المادة ٥٣ من الإتفاقية على حظر تدمير أى متعلق ، ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو للحكومة أو غيرها من =

والواقع أن هذا القيد المسمى "بالضرورة الحربية" لا يتفق ومتطلبات المحافظة على القيم الإنسانية والروحية للشعوب. لذا لم يكن بمستغرب أن نجد جانباً قهياً معاصراً يصم إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بالتخلف إذا ما قورنت نصوصها بحال المجتمع الدولي الآن وما آلت له الأسلحة الحديثة فيه^(١).

وقد إتضح من الممارسة التطبيقية الثغرات التي إحتوت عليها القوانين والأعراف الحربية، وإعتمدت عليه أيدي التخريب، والرغبة فى الإنتفاع خلال حرب عام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل. إذ إنتهكت حرمة المقدسات الدينية فى القدس. وأرسل المجلس البلجيكى إلى مجلس الأمن خطاباً يتضمن إستكاره لأعمال التخريب التى يقوم بها العرب ضد الآثار الدينية اليهودية فى المدينة المقدسة مما يخول معه لليهود الإستفادة من مبدأ المعاملة بالمثل تجاه المقدسات الدينية العربية^(٢).

=السلطات العامة أو لمنظمات إجتماعية أو تعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضى حتماً ضرورة هذا التخريب.

(١) الأستاذ الدكتور حامد سلطان، الحرب فى نطاق القانون الدولى، المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٦٩، ص ٢٢.

(٢) ورد فى هذا الخطاب "Si les bombardements systematiques Par les Arabes des monuments religieux juifs de la vieille ville continuaient, les juifs qui s'en etaient abstenus jusqu'ici, seraient contraints d'user des represailles vis – á – vis de la Vieille ville arable, mettant ainsi en peril les monuments religieux musulmans et chretiens qui s'y trouvent.=

وحاولت الجمعية العامة تفادي تلك الثغرات في ضوء قرارها الخاص بإرسال ممثلها الكونت برنادوت حيث تطلبت ضرورة تأمين حماية الأماكن المقدسة ومبانيها، وكذا المواقع الدينية في فلسطين^(١). وقد أرسل ممثل الأمم المتحدة رسالة إقترح فيها ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات لحماية الأماكن الدينية المقدسة، وإزالة الطابع العسكرى عن المدينة المقدسة بالنظر لأن الأطراف المتحاربة لم تراعى الحماية الواجبة المقررة لهذه الأماكن^(٢).

ويتضح من ذلك التقرير أن القواعد المنظمة للحرب لم تراعى حرمة الأماكن المقدسة مما أضر إضراراً بالغاً بـتراث إنسانى يمس أحاسيس ومشاعر الشعوب.

وترتيباً على ذلك إنطلقت إتجاهات فقهية تحاول منع إستخدام نظرية الضرورة أثناء العمليات الحربية. فقد أكد البعض أنه من الملائم الآثار هذه الضرورة فى العصر الحالى. إذ أصبح البون واضحاً بين

= CF, N. Boyer, L'experience d'une mediation, Politique etrangere, 1949, p. 369.

(١) Resolution de l'Assemblée Générale, 186(S.2) 14 Mai, 1948

(٢) تقرير ممثل الأمم المتحدة وثائق الجمعية العامة (أ - ٦٤٨) ص ١٢ وقد أكد فيه :

“Il est clair qu'en cas d'hostilites generales a jerusalem la Vieille Ville, ou se trouvent la plupart des lieux saints ne serait pas epargnée les lieux saints sont en danger constant.

الضرورة الحربية فى ظل قانون الحرب، والضرورة الحربية فى ظل الحروب النووية، وتطبيقها على هذه الأخيرة يعتبر غير قانونى أو على الأقل له شرعية بالية^(١). فالتقدم العلمى للحياة الحديثة خلق - لزاماً - العديد من المشاكل. كما أضاف هذا التقدم أنواعاً رهيبة، لم تطرأ على ذهن مؤيدى الضرورة.

وأكد البعض الآخر أن الضرورة العسكرية أو مستلزمات الحرب ليست مبرراً لمخالفة القانون، ويتحتم تجاهل هذه الضرورة طالما كان التحريم يقيد حرية التصرف^(٢).

وهكذا يستهدف الفقه حصر أحوال الضرورة فى أضيق نطاق. وحتى فى ذلك النطاق الضيق غدت هذه الأحوال مكسوة برداء الإعتبارات الإنسانية المحضة. وذلك ما يشير إلى خسوف أحوال الضرورة العسكرية التى ظلت حتى وقت ليس ببعيد أهم نماذج الضرورة على الإطلاق. ولا نرى فى ذلك التحول أى نوع من الإستغراب. مبلدىء

(١) H. Meyrowitz, les Juristes devant l'armée nucléaire, R.G.D.I, 1963-4, p. 863.

ويقرر : "L'armée nucléaire, considérée comme unnormale et illégale en principe, ou moins comme étant d'une légalité discutable."

(٢) الدكتور محمد خيرى بنونة، القانون الدولى وإستخدام الطاقة النووية، ط٢، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٧٣.

العدالة تحولت كثيراً عن بقاء الدولة وألوهيتها لصالح الإعتبارات الإنسانية التي أصبحت - وبلا شبهة - المستهدف الأصيل للقانون الدولي.

وبدا من الطبيعي أن تطور القواعد الدولية المتعلقة بالنزاع المسلح لصالح الإنسانية. وهو ما إنطوت عليه قواعد القانون الدولي الإنساني بجلاء. ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة قواعد ومبادئ متعلقة بحماية الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية في كل وقت، وبلا تمييز بين وقت سلم أم نزاع مسلح، أو تحت أي ظرف من الظروف^(١). إذ بعد المتغيرات التكنولوجية الدولية والثورة الصناعية الرابعة أصبحت الفجوة والهوة كبيرة بين مكنة استخدام الضرورة والتعلل بها أثناء النزاعات المسلحة وبين التطور الإنساني في القواعد الدولية المستهدف حماية الإنسان وتراثه الإنساني.

وكان من المنطقي أن يكون للكتابات الفقهية سالفة البيان أثرها البالغ في بيان الفجوة الحقيقة التي لم تستطع قواعد النزاعات الدولية سدها. إذ إتضح بجلاء أن أماكن العبادة التي تمثل التراث الثقافي والروحي للشعوب باتت عرضة للتدمير والتخريب وفق أهواء الدول.

(١) H. Coursier, Definition du droit humanitaire, A.F.D.I., 1955, p.223

ويعرف ذلك القانون بأنه :

Le droit humanitaire est l'ensemble des règles et des principes proposés à sauvegarder en tous temps et en tout circonstances les droit essentiels et la dignite de la personne humaine.

وطالما ظلت الضرورة الحربية سيفا مسلطا يمكن إستخدامه ضد ذلك التراث. ولعل ذلك النقد يتفق مع ما أورده ممثل الأكوادور خلال مناقشات إتفاقية حماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٥٤. فقد أكد أن هدم وتدمير الممتلكات الثقافية لا يتفق وروح الإتفاقية أو مبادئها. كما أن منطق هذه الضرورة الحربية يخول للقادة العسكريين سلطة تقديرية فى المحافظة على ذلك التراث أو هدمه حسبما يحلو لهم^(١).

وإزاء الهجوم الشرس على فكرة الضرورة الحربية أكدت لجنة القانون الدولى فى أحدث دراسة لها فى شأن المسؤولية الدولية على عدم قناعتها بوجود تلك الضرورة. ذلك أنه لا يتصور أن يسمح للدول بعدم إحترام قواعد القانون الدولى الإنسانى. ورأت اللجنة أن بعض قواعد هذا القانون تفرض إلتزامات لا يمكن تبرير عدم إحترامها بالإحتكاك للضرورة الحربية. كما أكدت أن قواعد القانون الدولى الإنسانى أساسية لحياة المجتمع الدولى، بحيث لا يتصور لدولة ما أن تخلع رداء عدم

(١) راجع جلسات اللجنة الرئيسية لمشروع الإتفاقية. المرجع السابق، ص ١٨١، ١٨٢، ويقرر ممثل الأكوادور فى ذلك :

Une telle reserve incompatible avec l'esprit et les principes essentiels de la convention et on ne pouvait confier au commandement militaire d'aucun pays du monde la responsabilité de donner l'ordre supreme qui decidera de la conservation ou de la destruction du patrimoine culturel.

إحترام القواعد القانونية تعللاً بالضرورة^(١).

وخلاصة ما تقدم أن قواعد النزاعات المسلحة قصرت عن حماية الأماكن الدينية بذلك الاستثناء الذى يخول ضربها فى أحوال الضرورة الحربية الأمر الذى أفضى إلى خسوف تلك الحماية بالنظر للمقدسات الدينية على وجه الخصوص. لذا باتت الحاجة ملحة إلى وجوب وضع تنظيم دولى يستهدف الحفاظ على تلك المقدسات وقت النزاع المسلح لتأكيد أهميتها الفائقة الخالدة لصالح الجنس البشرى بأكمله. سيما مع إيماننا العميق بأن التعلل بالضرورة الحربية كان له ما يبرره فى ظل الحروب التقليدية. أما عصرنا الحالى فإن حالة الضرورة لا تبرر استخدام الأسلحة الفتاكة، بل أن التخلّى عن التجارب الذرية ضرورة مطلقة لخير البشرية ولعدم عرقلة حضارتها^(٢). ولا نتصور إنفراط عقد الأماكن المقدسة ليستمر العمل بقواعد الضرورة الحربية فى شأنها. إذ تلك الأماكن تستهدف تخليد المشاعر والأحاسيس بالواحد الأحد، والإبقاء على الرموز التى أشار إليها المولى عز وجل. ولا نظن أن تقف الضرورة الحربية عقبة كؤود أمام الحفاظ على مقدسات الإنسانية.

(١) تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها رقم ٣٢، يوليو ١٩٨٠، جمعية الوثائق الرسمية، د. ٣٥، م رقم ١٠، ص ١٠٤.

(٢) الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم، المسئولية الدولية، محاضرات أقيمت بمعهد الدراسات العربية، العالمية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٤.

المبحث الثانى

الحماية الدولية للأماكن الدينية

وقت الإحتلال الحربى

٢٣. آثار الإحتلال بصفة عامة :

رغم الاختلاف فى أساليب صياغة مفهوم الإحتلال إلا أن المعاهدات والفقهاء الدوليين لم يختلفوا فى تحديد معناه. إذ المستفاد منها جميعاً لا يخلو من أنه السيطرة الفعلية لسلطة العدو على إقليم ما، مع القدرة على تسييره بمقتضى سلطاته وأجهزته^(١). ومن المسلم به أن الآثار القانونية المترتبة على الإحتلال عديدة ومتعددة، لعل أهمها عدم نقل سيادة الدولة المحتلة إلى دولة الإحتلال نظراً لكون الإحتلال الحربى فى ذاته وضعاً مؤقتاً، ومن ثم فإنه لا يصلح لنقل السيادة لدولة الإحتلال فوق

(١) راجع على سبيل المثال لا الحصر فى تعريف الإحتلال :

Oppenheim, International law, Op. Cit, p.

- الأستاذ الدكتور عز الدين فودة. المركز القانونى للإحتلال الحربى. المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٦٩، ص ٢٧ وما بعدها.

- الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر، الحق فى التعليم والثقافة الأجنبية فى الأراضى المحتلة فى ظل القانون الدولى المعاصر، ١٩٧٨، ص ١١٦.

الأراضي التي تديرها أو تشرف عليها^(١). ومن زاوية أخرى فإن الإحتلال لا يجيز ضم الأراضي المحتلة، إذ لا يعتبر الإحتلال سببا للضم^(٢). ولا نبالغ عندما نؤكد وجود قاعدة دولية تمنع الدولة المحتلة من ضم أراضي وممتلكات الدولة المحتلة. وهذه القاعدة ملزمة لجميع الدول، وبالتالي فإن أى تغيرات إقليمية يحدثها المحتل لن تلقى إعترافا من قبل بقية أعضاء المجتمع الدولي^(٣).

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن سلطات الإحتلال لا تستطيع أن تفرض على السكان واجب الطاعة المطلقة لأوامرها وإجراءاتها التي تصدرها أو تمارسها في الأراضي المحتلة. إنما تكمن هذه الطاعة في إطار مراعاة هذه السلطات للحياة الإجتماعية والمدنية والإقتصادية والثقافية والإنسانية للسكان في الأراضي المحتلة^(٤).

وهكذا أصبح من غير المتصور في ظل القانون الدولي المعاصر أن يظل للإحتلال آثاره الوخيمة العاتية التي كان عليها قبل قرنين من

(١) P. Fauchille, Traité de droit international public, Tome II, librairie Arthur Rousseau, 1921, p. 215.

(٢) Jennings, The acquisition of territory in international law, Oceana publications, U.S.A., 1961, p. 20.

(٣) Schwarzenberger, International law as applied by international courts and tribunals, Op, cit, p. 168.

(٤) الدكتور محيي الدين العشماوى، حقوق المدنيين تحت الإحتلال الحربى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٢٧.

الزمان، وقد هدهدت الإتفاقات والأحكام الدولية من غلواء آثاره كما درج الفقه على تفسير الأحكام الدولية وقواعدها بما يتفق وتنظيم أوضاع الإحتلال لمسايرة الواقع فقط. فتقرض الإلتزامات على دولة الإحتلال بوجوب المحافظة على الأنفس والأموال وتنظيم جميع أنواع الخدمات الإجتماعية والإنسانية للمدنيين^(١).

ولعل اللحقان الإضافيان لإتفاقية جنيف ١٩٧٧ قد سايرا النهج السابق. إذ يستخلص من إستعراض نصوص اللحقين، إنحسار أحواض الضرورة فى أضيق نطاق. وحتى فى ذلك النطاق الضيق غدت هذه الأحوال مكسوة برداء الإعتبارات الإنسانية المحضة. ولا نرى فى ذلك التحول أى نوع من الإستغراب، فمبادئ العدالة تحولت كثيراً عن مضمون بقاء الدولة وألوهيتها لصالح الإعتبارات الإنسانية التى أصبحت - وبلا شبهة - المستهدف الأصيل للقانون الدولى الراهن.

فتنص المادة ١٤/٣ من اللحق الأول على أنه يجوز لدولة الإحتلال - شريطة التقيد بالقاعدة العامة الواردة فى الفقرة الثانية - الإستيلاء على المرافق مع ما يرد أدناه من القيود :

(أ) أن تكون هذه المرافق لازمة لتقديم العلاج الطبى الفورى للملائم

(١) الأستاذ الدكتور حامد سلطان، الحرب فى نطاق القانون الدولى، المجلة المصرية للقانون الدولى، مجلد ٢٥، ١٩٦٩، ص ٢٢.
وأنظر أيضاً الأستاذ الدكتور عز الدين فوده، المركز القانونى للإحتلال الحربى، المرجع السابق، ص ٤٣.

لجرحى ومرضى قوات الإحتلال أو لأسرى الحرب.

(ب) وأن يستمر هذا الإستيلاء لمدة قيام هذه الضرورة فحسب.
وتقتضى المادة ٥٤ على أنه :

- (١) يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.
- (٢) يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التى لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين
- (٣)
- (٤)

وباستقراء مجمل القواعد السالفة يبين - وبجلاء - التطورات المتلاحقة فى القواعد الدولية لمواكبة الإعتبارات الإنسانية المحضة التى فرضت نفسها على بساط الحياة الدولية، لذا فلقد قيل - وبحق - أن اللحقين يمثلان إتجاهاً دولياً متزايداً نحو تطبيق قواعد أكثر إنسانية^(١).

٢٤. الأماكن الدينية وقت الإحتلال الحربى :

منذ البداية نوضح، بل ونكرر تأكيد أن ما أولته المعاهدات قاطبة من حماية إنما إستهدف دور العبادة بصفة عامة. ولم تظن تلك المعاهدات إلى الأهمية الخاصة للأماكن الدينية المقدسة وحاجتها الملحة إلى حماية موضوعية خاصة بها. وبدى أن يترتب على هذا الوضع غير المنطقى أن جاءت قواعد المسئولية لمواجهة إنتهاك حرمة أماكن العبادة بصفة

(١) الأستاذ الدكتور صلاح عبد البديع شلبى، حق الإسترداد فى القانون الدولى، المرجع السابق، ص ١٧٧.

عامة. ولقد ترتب على ذلك خلو تلك القواعد من الردعية الواجبة أو إنقاص عقوباتها من التأثير الرادع الذي يبلور خطورة الجرم المرتكب.

وتلقى النصوص التالية الضوء على بعض القواعد الجزائية لمن ينتهك حرمة أماكن العبادة عموماً. وسوف نلاحظ هشاشة تلك النصوص، كما نستخلص عدم كفايتها في حماية أماكن العبادة بصفة عامة، وهو الأمر الذي يوضح عدم مكنة الإكتفاء بها لحماية الأماكن الدينية المقدسة على وجه الخصوص.

فقد نصت المادة ٥٦ من لائحة الحرب البرية لإتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ على أن أملاك المجالس البلدية وأملاك المنشآت المخصصة للعبادة والبر والتعليم والفنون لها حمايتها، ولو كانت مملوكة لدولة العدو، فهي تأخذ حكم الملكية الخاصة. وكل حجز أو تخريب أو حط متعمد لمثل هذه المنشآت محرم ويجب أن يحاكم عنه^(١).

(١) تنص المادة ٥٦ على مايلي :

Les biens des communes, ceux des établissements consacrés au culte, à la charité à l'instruction, aux arts et aux sciences, même appartenant à l'Etat, seront traités comme la propriété privé.

Tout saisie, destruction dégradation international de semblables établissements, de monuments historiques d'oeuvre, d'arte et de science, est interdite et doit être poursuivie =

كما ورد باتفاقية جنيف في شأن حماية الأشخاص المدنيين لعام ١٩٤٩ في القسم الخاص بالاحتلال الحربي، م ٥٣، محظور على دولة الاحتلال أن تدمر أى متعلقات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو للحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات إجتماعية أو تعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضى حتماً ضرورة هذا التخريب.

وإذا كانت إتفاقات جنيف قد أجازت إستخدام القوة ضد أماكن العبادة في حالة الضرورة على النحو السالف إنتقادة. فإن إتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ في شأن حماية الممتلكات الثقافية قد وردت نصوصها على نحو مماثل حيث حظرت بصفة خاصة في المادة الرابعة المساس بحرمة

= ولا يخفى أن نص المادة ١٣ من صك الإنتداب البريطانى على فلسطين قد ألزم السلطة المنتدبة بالحفاظ على الحقوق المكتسبة على الأماكن المقدسة. كما أناطت المادة ٤ ببلجنة مهمة تحديد وتعريف الأماكن الدينية المقدسة. فقد جاء بالمادة ١٣ من صك الإنتداب :

“All responsibility in connection with the Holy Places including that of preserving existing rights and of securing free access is assumed by the Mandatory who shall be responsible solely to the league of Nations.

كما نصت المادة ١٤ على :

A special commission shall be appointed by the Mandatory to study, define and determine the rights and claims in =

هذه الممكات بقالة تتعهد الأطراف السامية باحترام الممتلكات الثقافية سواء فى أراضىها أو فى أراضى الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى. وتطالب بالامتناع عن إستعمال هذه الممتلكات أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف. إلا إنها أجازت ضرب هذه الأماكن حال الضرورة.

وقد إعتبرت محكمة نورمبرج أن تعرض سلطات الإحتلال لأماكن العبادة يشكل جريمة دولية، إذ شهد مساعد المدعى العام الفرنسى أمام المحكمة بأن بعض المتهمين إرتكبوا جرائم دولية حيث قاموا بإغلاق الأديرة وسلب أموال الكنائس والمعابد وإنتهاك حرمتها^(١). كما أدانت المحكمة قادة الجيش الألمانى فى روسيا لقيامهم بتدمير أماكن العبادة والكنائس فى بعض المدن الروسية المحتلة^(٢).

كما إستقر الفقه الدولى على إدانة إنتهاك حرمة دور العبادة، أو التعرض لها بالتدمير أو السلب أو النهب أو الإغلاق أو أى تصرف يضر

=connection with the Holy places and the rights and claims relating to the different religious communities in Palestine.

(١) L. D. Egbert, Trials of Major war criminal before the international military tribunal, Vol. II, Nuremberg, 1947, p. 46.

(٢) Trial of Major war criminals, official text, Vol. 4, Nuremberg, 1949, p.122.

بهذه الأماكن خلال فترة الاحتلال^(١). وأعتبروا أن من واجب سلطات الاحتلال احترام الحقوق العقائدية والدينية للمدنيين من سكان الأراضي المحتلة. وكذلك عدم التعرض لأماكن العبادة - بصفة عامة - بالتهديم أو السلب أو النهب ينم عن تعطيل لممارسة الشعائر وطقوس العبادة^(٢).

وإزاء استقرار المعاهدات والفقهاء والمحاكم على حماية أماكن العبادة بصفة عامة، كان الغريب أن تتخذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات تستهدف تغيير وضع مدينة القدس. وتعود تلك الغرابة إلى مخالفة تلك الإجراءات للمواثيق والأحكام والكتابات الدولية المستقرة. والتي شكلت بالتالي مبدأ يسمو فوق القواعد مفاده حماية الأماكن الدينية

Wheaton, Elements of international law, 6th Edition, Vol 2, ^(١) revised and re-written by A. Berrtiedale Keith, Stevens and Sons., London, 1929m p.794.

ويقرر في ذلك : But in modern times, as has already been pointed out, the principle grew up that no use of force against and enemy is legitimate unless it is absolutely necessary to accomplish the purposes of war. Accordingly, by the modern usage of nations, which acquired the force of law, temples of religion, public edifices devoted to civil proposes only, monuments of art and similar institutions were exempted from the general operations of war

^(٢) الدكتور محيي الدين العشماوى. حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى، المرجع السابق. ص ٣٨٣.

المقدسة بالضرورة. ولذا فإن هذه الإجراءات أثارت ثائرة الأمم المتحدة على مشروع قرار جاء فيه أن الجمعية العامة إذ يساورها القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي إتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة:

- (١) تعتبر أن تلك الإجراءات غير صحيحة.
 - (٢) وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار إتخاذها. والإمتناع فوراً عن إتيان أى عمل من شأنه تغيير مركز القدس.
 - (٣) وتلتزم إلى الأمن العام الإعلام عن هذه الحالة وعن تنفيذ هذا القرار في غضون إسبوع على الأكثر من إتخاذه^(١).
- وقد دافعت إسرائيل عن موقفها مقررّة أن الإجراءات والتدابير والتي إتخذتها تتعلق بتوحيد القدس في المجالين الإداري والبلدي، وتهيئة الأساس القانوني لحماية الأماكن المقدسة^(٢).

وهكذا كان لقصور القواعد الدولية آثاره الوخيمة على الأماكن الدينية المقدسة بصفة خاصة. حيث بان - بجلاء - من خلال العرض السابق إنها لم تلق عناية تليق بمكاناتها التي يعجز القلم عن وصفها. وظلت تلك الأماكن هدفاً على مر العصور تدمره وتدنسه الأيادي

(١) سوف نفرد فصلاً كاملاً للحديث عن جهود المنظمات الدولية في شأن حماية الأماكن المقدسة في الباب الثاني.

(٢) الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للدورة ٢٣، الملحق رقم ١، ص ١٥، ١٦.

والأسلحة، ولما ترق البشرية بعد نحو الإتفاق على وضع تصور محدد لها من خلال معاهدة دولية تتأى بها عن كل عبث ودمار، وتحمي بها قنسية تلك الأماكن. ولعل ما يؤكد أهمية إبرام مثل هذه المعاهدات ذلك الأساس القانوني الذي ينبع منه ضرورة حماية تلك الأماكن^(١).

(١) نفس المصدر ص ١٧.

الفصل الثانى

الأساس القانونى الدولى

لحماية الأماكن الدينية المقدسة

٢٥. إختلاف منظور الأساس القانونى :

لا ندعى وضع تصورا محددا لتحديد الأساس القانونى لحماية الأماكن الدينية المقدسة. إذ تؤثر المتناقضات الدولية، وممارسات الدول على وضع تحديد منضبط فى هذا الشأن. فترتهن النظرة إلى حماية الأماكن المقدسة بتطور الفكر الحضارى للمجتمع الدولى من فترة لأخرى ومن مكان لمكان. ومن ثم كان من المؤلف أن يرتبط الأساس القانونى لتلك الأماكن المقدسة بتطور المجتمع الدولى فى ذاته.

وفى رأينا - المتفق مع ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور محمد سامى عبد الحميد - أن العصور القديمة لم تعرف نظاما قانونيا بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح وإن عرفت البعض من القواعد البدائية ذات الطابع الدينى المستهدفة تنظيم ما كان ينشأ أحيانا بين الحضارات القديمة من علاقات محددة المدى والنطاق^(١).

(١) أستاذنا الأستاذ الدكتور محمد سامى عبد الحميد، أصول القانون الدولى، ج ١. الجماعة الدولية، ١٩٨٨، ص ٤٩.

ومع ذلك فلا ننكر مطلقاً وجود إرهابيات أولية لعلاقات قامت بين الجماعات البدائية، بيد أن أكثرها شابه الحرب والدمار. وحتى ما إستقام لها معنى القواعد - فى مفهومها الدقيق - غلفت بثوب دينى. كما أن المعاهدات المبرمة لم تكن سوى لبنات أو نواة مثالية ترنو إلى الخير وتغلبه على الشر دون أن تصبو إليه. وترتب على ذلك أن الأساس القانونى الذى ساد آنذاك لحماية المقدسات، كان متفق وفكر تلك الحقبة التاريخية.

ومع نشأة الأديان السماوية إرتكزت بعض أحكامها على أساس مكين هو الأساس الدينى. فإكتسبت الأماكن المقدسة من العقائد الدينية قدسيته، ومن العقاب الإلهى الجزاء المترتب على مخالفتها، وحتى تلك الآونة فإن ما أبرم من معاهدات كانت تنصدها مقدمات تتاجى الآلهة وتستعديها على من يخالف أحكام المعاهدة، ولنصرة الدولة التى كانت تقوم بتنفيذ المعاهدة^(١). ولا يخفى أن إنتشار المسيحية بما دعت إليه من محبة وسمو أخلاقى، كان لها أبلغ الأثر فى بداية التحول نحو أساس إنسانى يحترم المشاعر وحفظ أداميته وعقائده آيا كانت بقعة الأرض التى يقطنها، مع تجريد الأفعال مما شابها من قسوة ووحشية^(٢)، وقد ساعد على

(١) الأستاذ الدكتور حامد سلطان، القانونى الدولى العام فى وقت السلم، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ٣٥، والهامش الملحق بها.

(٢) F. Despagnt, Cours de droit international, librairie de la societe, Paris, 1905m p.14.=

الظن بسرمان ذلك الأساس ما شهدته عام ٦٢٢م من مولد الدولة الإسلامية وبما أبرزته من دعوة إلى المساواة والعدل وعدم التمييز، وإحترام حرية العقيدة. ولعل في ذلك الإمتزاج الروحي بين الرسالتين ما أفضى إلى تعاطف المسلمين تجاه رحلات المسيحيين الأوربيين إلى الأماكن الدينية المقدسة في القدس، حينما كانت الدولة الإسلامية في أوج نجمها وقبل آفوله في أواخر القرن الثامن الميلادي^(١).

بيد أن هذه النزعة الأساسية المأمولة لم تتم، بل تحولت إلى مشاعر أخرى ترتبط - بالضرورة - بما يسمى بالحرب المقدسة. ومن ثم برزت في أفق تلك الفترة فكرة العاطفة السياسية التي تثير الشعوب بأن يحرروا الأماكن المقدسة من أيدي المسلمين، والدفاع عنها، ونشر المسيحية بين شعوب هذه المنطقة. لذا صاغ مؤرخو تلك الآونة ما يسمى بالسبب العادل لحروبهم حتى يبرروا إستعادة الأماكن المقدسة من

= ويؤكد أن :

“On doit en outre au christinisme une morale de la charité profondément humaine, inconnue a l’Antiquite, qui adoucit les rapports internationaux, fait disparaitre les anciennes barbaries de la guerre.

Runciman, A history of the Crusades. Op. Cit, p. 40 etc. ^(١)

المسلمين : باعتبارها مملكة المسيح التي تنتمي إلى العالم المسيحي وحقاً من حقوقهم^(١).

وأياً ما كان أمر تبيان التطور الفكري في شأن تأثير العواطف السياسية على الأفكار الدينية فإنه بإنتهاء القرن التاسع عشر إنتصرت أفكار مثالية تركت بصماتها الجلية على العلاقات الدولية. إذ بات للشعوب صوت مسموع، وتكون رأى عام أصبح له أبلغ الأثر في توجيه السياسة الدولية سيما ما إرتبط منها بوجودان الشعوب ومشاعرها، بحيث تبلورت هذه البواطن الداخلية في مبادئ وقواعد دولية تعبر عنها.

وفي ضوء تلك المتناقضات التي مر بها الفكر على الصعيد الدولي بات من الصعوبة بمكان أن يوجد أساس واحد يتفق عليه لحماية الأماكن الدينية المقدسة. فكما إرتبطت حماية أماكن العبادة بمنظور شخصي أناني، إنعطف هذا المنظور نحو حماية الأماكن المقدسة بأساس آخر أكثر إنسانية وإصالح الشعوب غاضا الطرف عن ديانتها أو جنسيتها. ونعرج إلى التفصيل على النحو التالي :

٣٦. أولاً : الحق التاريخي :

يستعمل هذا التعبير ليدل على الحقوق التي تكتسب - مخالفة لأحكام القانون الدولي - عن طريق ممارسة تاريخية تؤكد بها دولة ما

(١) Runciman, A history of the Crusades, Op. Cit, Vol II, p. 467.

أختصاصاً لها هو في الأصل غير مشروع، إذا لم يجر الاعتراض على هذه الممارسة^(١).

وتطبيقاً لهذا المعنى خول لسلطات الإنتداب البريطاني على فلسطين تجديد كنيسة القيامة والقبر المقدس بها. فسلمت أحد المهندسين البريطانيين المعماريين الإمكانيات المتعلقة بهذا التجديد في ديسمبر ١٩٢١. وقد استندت في ذلك إلى فكرة الحق الطبيعي الذي يقضى لها بإتمام هذا التجديد ليس فقط على كنيسة القيامة وإنما كافة الأماكن الدينية المقدسة^(٢). وقد سايرت العديد من الكنائس البروتستانتية في بريطانيا، وأستراليا، وهولندا ذات النهج، بل وأكدت أن الأماكن المقدسة ترتبط - دوماً - بشعب التوراة^(٣).

وقد تصدر هذا الأساس معاهدة التقسيم التي أبرمت بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٢٢. حيث ترتب على تلك المعاهدة صدور مرسوم للأماكن الدينية المقدسة في فلسطين عام ١٩٢٤، وضع فيه - بجلاء - فكرة الحقوق التاريخية التي ذاع صيتها آنذاك. فقد ورد في صدر موادها

(١) الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٣٨٠ : ٣٨٩.

(٢) S. Sayegh, Le statu quo des lieux saints, nature juridique et portée internationale, librairie éditrice de l'université Pontificale du latra, Rome, 1971, p.168.

(٣) Vican, L'internationalisation d'un territoire en droit des Gens Op. Cit, p.154.

صلاحية المحاكم النظامية للفصل في جميع الدعاوى المرفوعة من الكافة في فلسطين. بيد أنه إستناداً إلى المعاهدة السالفة خرجت بعض القضايا عن نطاق صلاحية المحاكم المذكورة، لعل أهمها ما تعلق بالأمكان المقدسة. إذ صدر في شأنها مرسوم خاص بها بالتبعية إلى ما أسمته إنجلترا بقانون الإختصاص في البلاد الأجنبية الصادر عام ١٨٩٠. وقد جاء في المرسوم الصادر تطبيقاً لهذا القانون ما يأتي :

مادة ١ - يطلق على هذا المرسوم إسم "مرسوم الأماكن المقدسة في فلسطين لسنة ١٩٢٤.

مادة ٢ - رغماً عما ورد بعكس ذلك في مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ أو في أي قانون آخر معمول به في فلسطين يحظر على أي محكمة من محاكم فلسطين النظر والفصل في أية قضية أو مسألة تتعلق بالأمكان المقدسة أو الأبنية أو المقامات الدينية في فلسطين أو في أية حقوق أو إدعاءات تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين.

مادة ٣ - إذا نشأ خلاف بشأن سريان أحكام المادة السابقة على أية قضية أو مسألة فيحال ذلك الخلاف إلى المندوب السامي للفصل فيه ريثما تشكل لجنة تخول صلاحية النظر في القضايا المبيّنة في المادة المذكورة، ويفصل المندوب السامي في تلك القضية أو المسألة بعد إجراء التحقيق الوافي بمقتضى أية تعليمات يتلقاها من أحد وزراء جلالتة. ويكون قراره ملزماً لكافة الأطراف.

مادة ٤ - لجلالته ولورثته ولخلفائه من بعده في المجلس حق إلغاء هذا المرسوم أو تعديله أو تغييره في أى وقت من الأوقات^(١).

(١) منشور في مجموعة فلسطين، المجلد الرابع، ص ٣٣٨٤.
فتقرر المادة الثانية أن :

“Aucun proces ou question relatif aux lieux saints, ou aux établissements ou sites religieux en Palestine, ou aux droits ou revendication se referant aux diverses communautés religieuses de Palestine, ne sera soumis à n'importe quel tribunal de Palestine, ou precise par lui, pourvu que rien ici n'affecte ou ne limite l'exercice par les tribunaux religieux de la juridication qui leur est conférée par, ou en conséquence, le dit ordre en conseil de Palestine”.

وتتص المادة الثالثة على :

“Si une question quelconqué s'élève sur le point de savoir si un procès ou une affaire quelconque rentre dans les termes de l'article précédent ci-dessus, sette question sera, en attendant la constitution d'une commission chargée de la juridiction sur les affaires reservees comme le dit cet article, soumise au Haut-Commissaire, qui en décidera après due enquête en conformité de telles instructions qu'il pourrait recevoir d'un des secretares principaux d'Etat de sa Majesté. La decision du Haut-Commissaire sera définitive et ôbligera toutes les parties.”

وفى عقنا أن لفكرة الحق التاريخى منظور فلسفى نابع من حاجات الجماعة على مر حلقاتها الزمنية المتعاقبة بحيث يرتبط فيها الحاضر بالماضى، ويمهد الحاضر للمستقبل. فهو ثمرة التطور التاريخى لجماعة ما، وإمتداد لماضيها وتسلسل لثرائها. وثمره جهد جماعى مشترك لجماعة بذاتها، فيتولد فى ضميرها، ويترسب فى وجدانها على مر العصور ذلك الحق^(١).

بيد أن هذا الحق وإن كان صالحاً كأساس قانونى لجماعة بعينها وفى بقعة مكانية بذاتها. فإن الإستناد إليه فى مجال أماكن روحانية مرتبطة بالمشاعر، يعنى - بذات المنطق - أن لاندونيسيا حق إمتلاك المسجد الأقصى لأن به الأماكن المقدسة للشعب الأندونيسى. المسلم^(٢). ولعل الإستناد إلى فكرة الحق التاريخى، أفضى بجانب فقهي إلى إعتباره إستحداثاً لأوضاع جديدة وخطيرة فى نظام الأماكن المقدسة^(٣).

(١) G. Ripert et J. Boulanger, Traité de droit Civil, T. premier, L.G.D.J, Paris, 1956, p.20

(٢) الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمى، قضية فلسطين أمام القانون الدولى، ط٢. منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ٥٧.

(٣) P. Rondot, la Palestine, Abrégé de droit public et privé sirey, Paris, 1933, No. 127.

ويقرر فى ذلك :

“Il s’agissait la d’une grave innovation en matière de statut des lieux saints”.

وعلى فرض التسليم بفكرة الحق التاريخي كأساس لحماية الأملكن
المنقدسة. فإن منطق الفكرة القائم على حاجة الجماعة على مر عصورها،
وإرتباط الماضي فيها بالحاضر والمستقبل بما يكونه في النهاية من تراث
جماعة معينة لا يسعف فئة اليهود التي تتمسك بحقها التاريخي على هيكل
سليمان، لأنه كما سبق التفصيل أن ذلك الهيكل دمر أكثر من مرة. ولم
يختلف المؤرخون حول هذا الهدم^(١). إذ دمر على يد منك بابل عام
٥٨٨ ق م. كما أرسل إمبراطور الرومان ابنه تيطوس ليدمره مرة أخرى
عن ذكره أبيه عام ٧٠م. وفي عام ١٣٦م أكمل الإمبراطور هدر باز هدم
ما تبقى من آثار لليهود. بل وشيد في مكان الهيكل معبد لجوييتر كبير
الآلهة الرومان^(٢).

وهكذا يبين غموض هذا الأساس الذي يخدم في حقيقته سياسات
عدوانية، ويلغى في ذلك الوقت التطور التاريخي. وهو نمط عدل لما
يسمى بالحق التاريخي. وقوام هذا التطور أن ماضى الشعوب لا ينبغي أن
يكون عبئاً ثقيلاً على الأمم الحديثة سيما مع صعوبة الإعتماد على التاريخ
الذي غالباً ما تغلفه الحقائق المزورة.

CF. Mortin Nath, Histoire d'Israel, Payot Paris, 1985. p.
309 etc.

(١) الأستاذ الدكتور حسن ظاظا، إسرائيل ركيزة الإستعمار بين المسلمين،
المطابع الأميرية: القاهرة، ١٩٣٧، ص ٩٦-١٠٢.

٢٧. سيادة الأمر الواقع :

يرتبط ذلك الأساس بمقدمة تخلص محصلتها في أن الواقع يخلق حقاً. إذ يستوجب واقع المجتمع الدولي ضرورة تحقيق مقتضيات الاستقرار بما يغلفه ذلك من الإلتجاء إلى الإعتراف بسياسة الأمر الواقع، وما يستتبعها من ضرورة تصحيح الأوضاع المستقرة حتى ولو كانت مشوبة في نشأتها بعدم المشروعية^(١). وترتيباً على ذلك كان للأمر الواقع مفهوم محدد مفاده بقاء كل شيء على حالة وعدم إحداث تغيير فيه. بحيث تحتفظ كل طائفة أو جماعة بما توارثته إستناداً إلى براءات سلطانية، أو أعراف قديمة بالية أو تسامح معهود^(٢). ودون ما سند قانوني يواكب العصر.

ولفكرة الأمر الواقع جذورها الأولى التي لفتت أنظار الدبلوماسية القديمة. فقد إعتمدتها معاهدة برلين لعام ١٧٥٧ حيث ورد في مادتها ٦٢ "وجوب الإمتناع عن الإضرار بالأمر الواقع المرتبط بالأماكن المقدسة"^(٣).

(١) الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق، عدم الإعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة في مؤلف سيادته دراسات في القانون الدولي العام، ١٩٨٧، ص ٥٦.

(٢) عبد الحميد السايح، التاريخ يبطل مزاعم اليهود، مطبعة الأزهر، ١٩٦٩، ص ٧٦.

(٣) تنص المادة على أنه :

"Il est bien entendu qu'aucune atteinte ne saurait être portée au statu quo dans les lieux saints".

: عدم صغرية المقصود بالأمر الواقع آنذاك، إلا أن اعمق الدولي جرى حينئذ بالتعبير عنها تعبيراً سلبياً بالقول "لا تلمس شيئاً لا يعنيك"^(١).

وقد تغلغل تلك الفكرة كأساس قانوني في العديد من المعاهدات الدولية، على أن أهم ما يعنينا منها في هذا المقام ما ورد بالمادة ١٣ من صك الإنتداب البريطاني على فلسطين. إذ جاء بها إلقاء عبء الالتزام على عاتق السلطة المنتدبة بضرورة الحفاظ على ما هو قائم في الأماكن المقدسة^(٢).

بيد أن سياسة الأمر الواقع بمعناها السابق تصطدم بمبدأ أن الخطأ لا يولد الحق سيما إذا كان ذلك الخطأ يصطدم بقاعدة دولية أمرة. يؤيد

(١) P.A. Collin, les Lieux saints, Presses universitaires de France 1962, p. 105.

ويعرض لسياسة الأمر الواقع بالمعنى السلبي بقوله :
 "Le statu quo, quoique très précis et méticuleux n'est pas défini. Il pourrait s'exprimer ainsi de façon négative. Ne toucher à rien."

(٢) تنص المادة ١٣ من صك الإنتداب على أنه :
 "Le mandataire assume toutes les charges qu'entraînent les lieux saints et établissements ou terrains religieux de Palestine, Y compris celle de maintenir le droit actuels. d'assurer libre accès aux lieux saints, établissements et terrains religieux, ainsi que le libre exercice du culte, tout en satisfaisant aux exigences de l'ordre public et de la décence."

ذلك الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص على تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

فإذا افترضنا أن الأمر الواقع يحمي أوضاعاً غير مشروعة ترتبط بمسائل لها صبغتها الإنسانية، فإن معنى ذلك نشأة تعارض بين القاعدة الدولية والمنصوص عليها في الفقرة سالفة الذكر وهو أساس غير مشروع لا يتفق معها. سيما وأن القاعدة الدولية السابقة تستهدف حماية المصالح الدولية في مجموعها بأسلوب تعاون الدول لحظها، ولم تتطرق القاعدة آنفة البيان إلى جواز الحماية بسياسة الأمر الواقع^(١).

وإزاء تلك الانتقادات لم تكن الأمم المتحدة ذلك الأساس أو تسعين به، اللهم إلا في أحوال استثنائية عهدت فيها عصبة الأمم إلى سلطات

(١) G. Barile, la structure de l'ordre juridique international
R.C.A.D.I., 1978-III, p.43.

ويقرر في معنى قريب مما هو معروض في المتن :

“Dans ces cas, il faut encore une fois le souligner, l'intérêt internationalment protégé appartient à la communauté internationale entendue” dans son ensemble”, en ce que la lesion de cet intérêt frappe un bien qui appartient a tous.

الانتداب الإنجليزية إصلاح الأماكن المقدسة في أحوال النزاع فقط^(١). أما في غير هذه الحالة فلم يعتد - على ما نظن - بهذا الأسس باعتبار أنه غير محدد الدلالة ولا يخدم مختلف التطورات اللاحقة^(٢).

ونظراً للصعوبات التي واجهت تطبيق الأساس السابق، حاولت بعض الاتجاهات القانونية استباظ أساس آخر، لا يبعد كثيراً عن الأساس السابق. ويتمثل هذا الأساس فيما يسمى بحق الملكية.

ومنذ البداية تنوه إلى أن هذا الأساس له فكر ومنظور يختلف عن معناه في القانون الخاص. إذ يعنى في ذهن المدافعين عنه رخصة ممارسة الديانة في المعابد والهيكل المقدسة بمقتضى مكنة الإنتفاع التام

(١) B.A. Callin, les lieux saints, Op. Cit. P.107.

حيث يؤكد :

“Quant a l’O.N.U., elles contentera de prendre le statu quo tel quel sans prétendre ni le codifier, ni le modifier, sauf toutefois les pouvoirs éventuels du gouverneur en cas de contestations pour les reparations d’un lieu saint.”

(٢) Famin, Histoire de la rivalité et du Protectorat des Eglises
Chrétiennes en Orient, Firmin-Didot, Paris, 1853, p.17.

زيعبر عن الفكرة بقوله :

“Ils’agit de la faculté d’exercer le culte dans les sanctuaires d’un droit d’usufruit garanti par les traites”.

التي تتضمنها المعاهدات الدولية^(١).

وهكذا يبرز هذا الأساس الجديد إلى حيز الوجود بحيث برر للجماعات الدينية علاقتها بالأماكن المقدسة إذ تستظل به وتحمى من خلاله مقدساتها إذا تعدت عليها إحدى الجماعات الأخرى.

ووفقاً لهذا المنظور إتجه رجال الدين اليونانيون للبحث عما للمسلمين من حقوق على مقدسات يملكونها، عندما أثير الصراع بين الطوائف المسيحية على القدس^(٢). كما عبر الفاتيكان عن رأيه في شأن الأماكن المقدسة بأربعة نقاط لعل أهم ما ينطق منها في خصوص فكرة الحقوق المكتسبة ما جاء بالفقرة الرابعة من النقاط المطروحة. إذ أكدت هذه الفقرة على ضرورة مراعاة ما للطائفة الكاثوليكية من حقوق مكتسبة على الأماكن المقدسة في القرون الأخيرة^(٣). ولا يبعد الإتجاه السابق عما

(١) Mgr. Collin, Essai de Bibliographie pour l'étude du problème des lieux saints, R.G.D., 1965. No. 2, p.430.

ويرى في ذلك :

“Le statu quo jamais précisé et très méticuleux, qui devait servir de base a tous les développements ultérieurs.”

(٢) J. L. Brun, les lieux saints, A.F.D.I., 1968, p 190.

(٣) Vican, L'internationalisation d'un territoire, Op. Cit. P.151.

ويعرض للفقرة الرابعة بقوله :

La position du vatican peut être résumée en quatre points :

- 1) 2) 3) 4) Le maintien des droits acquis par les Catholiques au cours des derniers siècles.

قرره وزير الخارجية الإسرائيلي الذي أكد على ضرورة قيام نظام للأماكن المقدسة يستند إلى الحقوق المكتسبة لمختلف الجماعات كإطار قانوني يتناسب، و قدسية هذه الأماكن^(١).

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن كهنة السياسة اليهودية جعلت من حائط المبكى نموذجا لما يسمى بالحقوق المكتسبة لهم على المقدسات الدينية. فزعم بعضهم أنه بقية من سور داود. ورأى آخرون إنه جزء من حائط ميكل سليمان^(٢). وإزاء ارتباط هذا الحق بوجهة النظر التي نعرض لها، نرى لزما علينا أن نخوض بشيء من التفصيل في فكرة الحقوق المكتسبة التي يستند إليها اليهود للقول بحقهم على هذا الحائط. فقد بدأت المحاولات اليهودية لشراء هذا الحائط بنوع من الدهاء الهادئ. ففي عام ١٩١٨ وبعد دخول البريطانيين القدس ببضعة أشهر سعى حاييم وايزمان إلى شراء الحائط وما جاوره بواسطة رونالد ستورز حاكم منطقة القدس.

(١) S. Ferrari, le saint-Siege, l'Etat D'Israel et les lieux saints, Op. Cit, p.p. 306-307.

ويعرض لرأى وزير الخارجية الإسرائيلي في قوله :

La possibilite d'elaborer un statu pour les lieux saints lequel, "sans porter prejudice aux droits acquis par les différentes communautés serait fondé sur cette fromule juridique appropriée et capable de donner aux lieux saints un statut comparable.

(٢) الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل، الإمبراطورية الإسلامية والأماكن المقدسة، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

وأبدى الشيوخ المغاربة إهتماماً بالثمن المعروض وهو ٧٠,٠٠٠ جنيه، إلا أن الصفقة لم تتم. وفي عام ١٩٢٦ حاول فريدريك هـ - كيش رئيس الدائرة السياسية باللجنة التنفيذية اليهودية شراء الأملاك القائمة أمام الحائط بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه، أملاً في الوصول إلى ملكية الحائط ذاته. وفي أواخر عام ١٩٢٨ كان لدى وايزمان مبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه لشراء الحائط، لكن السير جون تشانسيلور، المندوب السامي نصح بتأجيل هذا الشراء بسبب النزاع الذي أثير آنذاك على ملكية الحائط. لذا قام اليهود بمظاهرات في ١٥ أغسطس ١٩٢٩ في محاولة للإستيلاء على الحائط عنوة مما أثارت معه سلسلة من ردود الفعل العربية. وقع على أثرها العديد من القتل والجرحى^(١).

وإزاء هذا التصعيد الخطير حول ملكية الحائط الغربى للمسجد الأقصى، أو ما يسميه اليهود حائط المبكى، أصدرت إنجلترا مرسوماً لهذا الحائط عام ١٩٣١ جاء في الذيل الأول له :

(١) للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربى ولهم وحدهم الحق العينى فيه، لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التى هى من أملاك الوقف.

(١) F. Mater, the Role of Mufti of Jerusalem in the political struggle over the western wall, Middle Eastern studies, Vol 14, No. 1, January 1983.

ترجمة الدكتور محمود زايد، منشور في الثقافة العالمية، ع ١٣، ١٩٨٣، ص ٢٦، ٢٧.

والمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامى لجهات البر والخير.

إن أدوات العبادة أو غيرها من الأدوات التى يحق لليهود وضعها بالقرب من الحائط أما بالإستناد لأحكام هذا القرار أو بالإتفاق بين الفريقين لا يجوز فى حال من الأحوال أن تعتبر بأنها تنشئ - أو أن يكون من شأنها إنشاء أى حق عينى لليهود فى الحائط أو فى الرصيف المقابل.

ومن الجهة الأخرى يكون المسلمون ملزمين بعدم إنشاء أو إقامة أى بناء أو هدم أو تعمیر أى بناء من أبنية الوقف (ساحة الحرم ومحلة المغاربة) المجاورة للحائط بحيث يتجاوزون فى عملهم هذا على الرصيف أو يعرقلون سلوك اليهود إلى الحائط أو بحيث ينطوى ما يقومون به على إزعاج اليهود أو التعرض لهم فى مواعيد زياراتهم إلى الحائط لإقامة تضرعاتهم، إن كان إجتناّب ذلك مستطاعاً بأى وجه كان.

ورغم وجاهة فكرة الحق المكتسب، إلا أنها تنصب فى عقدنا على المنشآت والمباني المادية المجسمة، أكثر مما تنصب على الرموز والعلامات التى تهم ديانة بعينها بغض النظر عن جنسية معتققيها أو جنسهم. لذا لم يكن غريباً أن يتضمن الذيل الأول من المرسوم الإنجليزى سالف الذكر إستدراكاً لفكرة الحقوق المكتسبة. إذ ورد بالفقرة الثامنة من الذيل أنه "يُعتبر من مصلحة المسلمين واليهود المشتركة على السواء عدم

تشويه الحائط التري بأية نقوش أو كتابات أو بدق مسامير أو ما شابهها من المواد فيه وأيضاً إبقاء الرصيف الكائن أمام الحائط نظيفاً ومحترماً من المسلمين واليهود على السواء".

والمستفاد من تلك الفقرة ينطوى على أن الملكية المعنية في صدر الذيل ليست مطلقة، بل مرتبطة بقيود لصالح الشعوب المسلمة جميعاً، وإن شئنا الدقة لصالح الإنسانية. ففكرة الحق تقتضى - بالتبعية - ضرورة وجود مركز ممتاز لصاحبه، وهو ما لا يتأتى إلا بأن يكون محل الحق في يده يستأثر به دون غيره من الناس. وهذا ما إستدركته الفقرة الثامنة، على نحو لا تتطابق معه فكرة الحق المكتسب في علاقة العابد أو الناسك بالمكان المقدس حيث يدخله بوصف الزائر أو الضيف، ولا يعدّ دخوله لهذا المكان بوصفه مالكا مما يعنى إستئثاره به والتسلط عليه.

كما قيل - من جهة أخرى - أنه لم يرد في الكتب السماوية أو في التشريعات الوضعية أو أى تقنين لمثل هذا النوع من الحقوق^(١).

٢٨. ثالثاً : فكرة الإنسانية :

أوحى بعض الممارسات الدولية بولوج فكرة الإنسانية إلى مدارك الأسس القانونية لحماية الأماكن المقدسة. إذ تعتبر تلك الممارسات،

(١) B.A. Collin, les lieux saints, Op. Cit, p.107.

ويؤكد في ذلك :

“En tous les cas, il n'est ni dans le coran, ni dans la législation ottomane, ni dans aucun droit codifié”.

الإرهاصات الحقيقية التي كمنت في دهاليز العلاقات الدولية، مرادة مصطلح الإنسانية والإستناد إليه في العديد من المحافل والتجمعات القانونية.

قفي معاهدة روس بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٤٩ - عقب الهدنة بين الدولتين - ورد في فحواها حرية السير في الطرق الحيوية كالقدس. مع حرية إدارة المعاهدة الثقافية والإنسانية وحرية الدخول فيها. كذا حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة وحرية الإنتفاع بالمقابر اليهودية التي تقع على حبال أوليفر^(١).

(١) فقد ورد في نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة بالإتفاقية أنه :

Le comite spécial entrera en fonction immédiatement après l'entrée en vigueur de la présente convention, il sera chargé détablir des plans et arrangements concernant les questions qui l'une ou l'autre Partie pourra lui soumettre, ces questions devront notamment comprendre les suivantes, sur lesquelles un accord de principe a déjà été réalisé : libre circulation sur les routes essentielles, y compris la route de Bethléem et la route latroun-jérusalem, reprise de l'activité normale des institutions culturelles et humanitaires du mont scopus et liberté d'accès à ces institutions, liberte d'accès aux lieux saints et aux institutions culturelles et libre utilisation du cimetière du mont des Oliviers. CF Recueil des Traites, vol. 42, 1949, n 315

ولعل تلك المادة كانت تطبيقاً للفقرة الثامنة من مرسوم دولة الإنتداب على فلسطين التي جاء في سياقها وجوب رعاية المصلحة العامة بالإمتناع عن تشويه حرمة الأماكن المقدسة بالنقوش أو الكتابة أو دق المسامير أو ما شابهها من مواد.

كما أشارت الفقرة الثالثة من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة إلى تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

وبمقتضى معاهدة الزمة الثقافية للإنسانية المبرمة في لاهاي في ١٤ مايو ١٩٥٤ من خلال منظمة اليونسكو والتي دخلت حيز التنفيذ في ٧ أغسطس ١٩٥٦، ورد في ديباجتها أن تعرض الممتلكات الثقافية الإنسانية بشكل متزايد للتخريب والدمار خلال المنازعات المسلحة بسبب التقدم الهائل في وسائل القتال وأساليبه، وإلى أن أى ضرر يصيب الممتلكات الثقافية لشعب من الشعوب يصيب التراث الثقافي للبشرية جمعاء.

كما ورد في المادة الرابعة منها :

(١) تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة باحترام الممتلكات الثقافية لسواء من أراضيها أو أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى وتطالب بالإمتناع عن استعمال هذه الممتلكات أو الوسائل

المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير والتلف في حالة نزاع مسلح وبإمتناعها عن أى عمل عدائى إزاءها.

(٢)

(٣) تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أيضاً بتجنب أية سرقة أو نهب أو تبديد ممتلكات ثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها وبالمثل تحريم أى عمل تخريب موجه إزاء هذه الممتلكات كما تتعهد بعدم الإستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة كائنة فى أراضى أى طرف سام متعاقد آخر^(١).

وترتيباً على الديباجة والمادة الرابعة كان المأمول أن تبرز هذه الإتفاقية الأساس الإنسانى لحماية الأماكن الدينية المقدسة. إلا أن المناقشات التى أثرت بين الدول الأعضاء آنذاك بلورت بجلاء أن هذه الأماكن تتساوى مع غيرها من الآثار الأخرى الطبيعية أو الفنية أو التاريخية^(٢). ومن ثم لم تنهض الإتفاقية بشكل جاد نحو تأصيل دقيق

(١) وقع على تلك الإتفاقية أربعون دولة، وتكونت من ٣٧ مادة فضلاً عن لحق يتكون من ٢١ مادة. وحتى أول يوليو ١٩٦٧ صدق عليها ٥٥ دولة (١٠ دول شيوعية، ١٣ دولة أوربية، الكرسي الرسولى، ٧ دول أمريكا اللاتينية، ٨ دول من أفريقيا، ٥ دول عربية، ٧ دول من الشرق الأقصى، ٤ دول أسيوية).

(٢) S. Glaser, la protection internationale des valeurs

Humaines, R.G.D.I, 1957 – tome LX, p.232. =

لأساس حماية الأماكن المقدسة بشكل مباشر بإعتبارها - إن جاز التعبير -
 نمة إنسانية لها قيمتها الفائقة التي تستوجب حماية خاصة^(١).

على أن أهم ما يمكن إستخلاصه من تلك الإتفاقية إنها مهدت
 الأذهان لإستقبال فكرة الإنسانية كأساس لا بد منه لحماية الأماكن المقدسة
 التي لها قيمتها الفائقة في وجدان شعوب العالم المتحضر^(٢).

= ويعرض لذلك بقوله :

“D’abord, quant a l’objet. La convention etend la protection á tous les biens culturels á quelque peuple qu’ils appartiennent don’t la conservation présente une grande importance pour l’humanite entière. Ces biens peuvent être meubles ou immeubles, tels sont les monuments d’architecture d’art ou d’histoire, religieux ou laiques”.

S.E. Nahlik, la potection internationale des biens culturels, ^(١)
 R.C.A.D.I, 1967, I, p.140.

ويبين الإنتقاد الموجه إلى هذه الإتفاقية بقوله :

Pour la première fois, on a établi une definition assez large et assez souple de ce qui doit être protéré. Tout en n’excluant pas la protection des biens de moindre importance, on a surtout souligné la nécessité de proteger les biens de très haute valeur.

J.L. Morzellec. la Question de jerusalem. Op, cit, p.428. ^(٢)

ويعلق على الإتفاقية بقوله :-

ومن أهم تطبيقات ذلك :لأساس الجنيـد ما أشار إليه بابا الفاتيكان السادس فى كلمة موجزة له فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ أشار فيها إلى العناصر الأساسية التى تحكم موقف الفاتيكان من مشكلة المقدسات. وتخلص كلمته فى أن الأماكن الدينية المقدسة هى تلك المعتبرة من قبل الأديان الثلاثة التى تؤمن بعقيدة التوحيد. ويرى أنه من الضرورى توفير الحماية للحرية الدينية والإحترام لهذه الأماكن المقدسة، وحفظها من التصدع، ووجوب حرية الدخول لها. مع إضفاء حصانة خاصة لها قوامها وضع تنظيم لها ذى طابع دولى^(١).

= "La convention de la Haye de 1854 concernant les biens culturels, dans le cadre de l'UNESCO, devrait donc être étendue aux lieux saints qui constituent un patrimoine culturel unique pour l'humanité, en plus; de leur caractère religieux".

S. Ferrari, le saint-siege, l'Etat D'Israel et les lieux saints, ^(١)
Op. Cit, p.307.

ويعرض لرأى البابا فى قوله :

"Le premier concerne les lieux saints (proprements dits) et ceux consideres comme tels par les trois grandes religions monothéistes interessées, la religion juive, la religion chrétienne et la religion musulmane. Il entend aussi sauvegarder la liberté de culte, le respect, la conservation, l'accès aux lieux saints mêmes, protégés par des immunités spéciales au moyen d'un statut propre par une institution à caractère international.

والمعنى لا يبعد عما قرره مجلس الأمن فى قراره رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٩ على أثر حريق المسجد الأقصى فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩ حيث جاء فيه أن مجلس الأمن إذ يشعر بالأسى للتلف الكبير الذى سببته جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك فى القدس وهى تحت الإحتلال الحربى الإسرائيلى.

وإذ يضع فى الإعتبار الخسارة الناجمة التى لحقت بِثَرَاثِ الإنسانية وبعد أن إستمع إلى البيانات التى ألقىت أمام المجلس، والتى تعكس السخط العالمى الذى سببه فعل التدنيس فى واحد من أكثر أماكن العبادة تقدساً لدى البشرية.

يعترف بأن أى تدمير أو إنتهاك لحرمة الأماكن المقدسة والمواقع والمباني الدينية فى القدس أو أى تشجيع لأى عمل كهذا أو تواطؤ بشأنه يمكن أن يهدد السلام والأمن الدوليين بالخطر.

وهكذا تمخضت تلك المقدمات عن بلورة حقيقة لفكرة الإنسانية بما يعنيه هذا من أن تلك المقدسات لا تعتبر مملوكة لجيل بعينه، وإنما كلى جيل يعتبر مسئولاً عنها وعن إدارتها لحساب الأجيال المقبلة. لذلك كان من الطبيعى أن ينفعل الفقه بهذه الفكرة متناولاً إياها بالتعريف مؤكداً أن المقصود بالإنسانية هى الجنس البشرى مجرداً عن انتمائه لدهنية أو لأخرى، إذ يحتضن هذا المصطلح شعوب العالم أجمع^(١). سيما مع اتجاهاه

(١) راجع الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق، دراسات فى القانون الدولى العام، ١٩٨٧، ص ٣٢٢.

القانون الدولي العام في تطوره الراهن نحو حماية التراث الإنساني مع تأمينه بما يفرضه من جزاءات جنائية^(١).

إذن إنفعال الفقه أفضى إلى خلق توجهها حديثاً نحو إثارة المسؤولية الجنائية كنتاج واقعي وحقيقي لإنتهاك التراث الإنساني سيما إذا كان روحياً.

S. Glaser, la protection internationale des valeurs Humains, ^(١)
Op. Cit, p.221.

قرر في ذلك :

“D’autre part, la tendance individualiste et humaniste qui caractérise l’évolution du droit international s’est manifestée encore ces derniers temps sous deux autres aspects : d’un côté, la sphère des intérêts humains sauvegardés par le droit international devient de plus en plus étendue, d’un autre côté, la protection de ces intérêts trouve un solide renforcement dans des sanctions pénales.

الفصل الثالث

جريمة إنتهاك حرمة

الأماكن الدينية المقدسة

٢٩. فكرة الجريمة الدولية بصفة عامة :

لا يخفى على الفطنة أن الوصول إلى ما يسمى بالجريمة الدولية قد مر بمراحل عديدة شائكة. إذ من البديهي أن نقول بوجود تعارض بين تأييم تصرف الدولة الموصوم بعدم المشروعية، وبين ما تتمتع به الدولة من سيادة. والأغلب أن يقال أن الدولة بما لها من سيادة تعتبر المرجع الوحيد فيما يتعلق بإصلاح ما يرتبه تصرفها من أضرار. وبالتالي يخلص لها الحق المطلق في تقدير ما إذا كانت تصرفاتها ترتب المسؤولية من عدمه. وكذا تقدير كيفية إصلاح تلك الأضرار.

بيد أن ذلك التصوير يرتبط - لزوماً - بفترة زمنية من فترات تطور حياة المجتمع الدولي ساد فيها تآلية سيادة الدولة بما يشمله ذلك من إستتار جهة الحكم فيها بكافة إختصاصات السلطة ومظاهرها، دون ما خضوع لجهة أعلى. ودون ما مشاركة من جهة مماثلة أو أدنى وعلى نحو يجعل من هذه السلطة أكمل وأعلى وأشمل سلطة يمكن للمرء أن

يتصورها إذا ما إستثنينا سلطة المولى سبحانه وتعالى^(١). غير أن إنضمام الدولة إلى المجتمع الدولي بغية الحفاظ على مصالحها الجوهرية وإلتزامها - تبعاً لذلك - بأحكام القانون، جعلها تحنى فكرة السيادة قليلاً إستهدافاً للإبقاء على كيانها والحصول على ضمان أكبر لصيانتها فى كنف المجتمع الدولي.

وهكذا وقر فى ضمير المجتمع الدولي تصور قيام المسؤولية المترتبة على الإخلال بقواعد القانون الدولي الأمرة بإعتبارها مبدأ لا غنى عنه لأى نظام قانونى^(٢). غير أن المسؤولية التى سادت قصرت على إمكان الإلتزام بتعويض ما يترتب على الإخلال بالإلتزامات بصفة عامة ولم يرق إلى الذهن أن يعرف النظام الدولي ما يقابل المسؤولية الجنائية فى القانون الداخلى^(٣).

(١) أستاذنا الأستاذ الدكتور محمد سامى عبد الحميد، أصول القانون الدولي، ج ١، الجماعة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ١٦٣.

(٢) Basdevant, Reglées générales du droit de la paixm
R.C.A.D.I, 1936m IVP. 665

ويؤكد فى ذلك :

La responsabilité est une pièce essentielle de tout système juridique.

(٣) يؤكد الأستاذ الدكتور حامد سلطان أنه فى حالة الإخلال بالإلتزام دولى، تنشأ رابطة قانونية جديدة بين الشخص القانونى الدولى الذى أخل بالإلتزامه أو إمتنع عن الوفاء به والشخص القانونى الذى حدث =

ورغم أن لجنة المسئوليات التي شكلها مؤتمر السلام في ٢٥ يناير ١٩١٩ قد جرمت بعض الأفعال معتبرة إياها جرائم حرب، كهدم الآثار التاريخية والمنشآت الدينية أو الخيرية وكذا معاهد التعليم^(١). إلا أن هذا التجريم كان على إستحياء، إذ لم يوضح جهة الإتهام أو الجهة التي ينسب

=الإخلال في موجهته. ويترتب على نشوء هذه الرابطة الجديدة أن يلتزم الشخص الذي أخل بالتزامه أو إمتنع عن الوفاء به بإزالة ما ترتب على إخلاله من نتائج، كما يحق للشخص القانوني الذي حدث الإخلال أو عدم الوفاء في موجهته أن يطالب الشخص القانوني الأول بالتعويض. وهذه الرابطة القانونية - بين من أخل بالتزام ومن حدث الإخلال في موجهته - هي الأثر الوحيد الذي يترتب على الإخلال بالتزام في دائرة القانون الدولي. والأمر على خلاف ذلك في دائرة القانون الداخلي. ذلك أن الإخلال بالتزام في دائرته قد يترتب عليه في بعض الأحيان نشوء رابطتين : الأولى بين من أخل بالتزام أو إمتنع عن الوفاء به ومن حصل الإخلال أو عدم الوفاء في حقه، وبمقتضاها يتحمل الأول المسؤولية المدنية، ويحق للثاني المطالبة بتعويض الضرر، والثانية بين من أخل بالتزام وبين الجمع الإنساني المتمثل في الدولة وبمقتضاها يتحمل الأول المسؤولية الجنائية ويحق للدولة أن تطالب بإنزال العقوبة عليه عند الإقتضاء. أما القانون الدولي فيرتب الأثر الأول وحده وذلك لإختلاف الأوضاع في دائرته عن الأوضاع التي تسود دائرة القانون الداخلي.

أنظر في ذلك مؤلف سيادته، القانون الدولي العام في وقت السلم، المرجع السابق، ص ٣٠٠ : ٣٠٣.

(١) راجع بتفصيل الدكتور محيى الدين العشماوى، حقوق المدنيين تحت الإحتلال الحربى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٨٠٧ وما بعدها.

بها تنفيذ العقاب. وقد حاول الفقه آنذاك الإدلاء بدلوهم مؤكداً على تجريم أفعال هدم الآثار أو المباني الدينية، إلا أنه كان متحفظاً في تجريمه لأفعال الإنتهاك، إذ ركز على ضرورة وجود سبب مشروع يصوغ هدمها^(١).

ويبدو أن الحرب العالمية الثانية لم تخل من جرائم تركت آثارها السيئة في نفوس البشرية. وأفضت - بالتبعية - إلى تشكيل محاكمات نورمبرج لمحاكمة كبار مجرمي الحرب من دول المحور. ونصت المادة الأولى من تصريح لندن في ٨ أغسطس عام ١٩٤٥ على تشكيل محكمة عسكرية لهذا الخصوص. وقد فرق التصريح المنشىء للمحكمة بين الجرائم الكبرى التي إرتكبها كبار المسئولين بدول المحور وجعل الإختصاص فيها للمحكمة العسكرية بنورمبرج، وبين الجرائم العادية التي إرتكبت داخل البلاد المحتلة بواسطة القوات الألمانية وجعل التصريح للدول صاحبة الشأن حق المطالبة بتسليم المجرمين فى تلك الجرائم لمحاكمتهم أمام محاكمها.

ومن جهتها فلقد أبدت الدول الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول دورة إنعقاد لها عام ١٩٤٦ إنشاء هذه المحكمة، بل وأناطت الجمعية العامة إلى لجنة خاصة مهمة تدوين المبادئ التى إشتمل عليها نظام محكمة نورمبرج، والأحكام الصادرة عنها فضلاً عن تكليف

لجنة القانون الدولي بوضع مشروع للأفعال المكونة للجرائم الدولية^(١).

ويذهب جانب فقهي إلى القول بأن محاكمة نورمبرج تعد عملاً إنشائياً في دائرة العدالة الجنائية. إذ قررت لأول مرة المسؤولية الفردية للحكام المسؤولين عن حرب الإعتداء، كما قررت وجوب عقابهم بوسيلة دولية^(٢).

وجدير بالذكر أن المادة السادسة من التصريح قسمت الجرائم التي يحق لمحاكمة نورمبرج أن تفصل فيها إلى ثلاثة طوائف وهي الجرائم ضد السلام، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وفي ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٧٧ تؤكد فيه تبنيها للمبادئ التي أقرتها محاكمات نورمبرج لعل أهمها المسؤولية الشخصية للفرد عن ارتكاب الجريمة الدولية. ومسئولية رئيس الدولة عن الجريمة الدولية، فضلاً عن إقرار الطوائف الثلاثة المختلفة للجرائم الدولية:

ورغم إتفاقنا مع ما نحا إليه الفقه من تسليطه الضوء على محاكمات نورمبرج ودورها في إبراز الجرائم الدولية، إلا أننا نرى أن فكرة التائيم والتجريم كانت لها جذورها الأولى ولبناتها الخصبة سواء في

(١) الأستاذ الدكتور، محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٣.

(٢) الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية، المرجع السابق، ص ٣٣.

ظل عصبية الأمم؛ أو الفقه التقليدي، إذ نظر الفكر القانوني آنذاك إلى بعض التصرفات الدولية على إنها تمثل درجة من الخطورة أكثر من غيرها كالحرب العدوانية، بالإضافة إلى ما أكده البعض من وجود فئة من الجرائم تسمى جرائم الحرب، وهي التي يترتب على وقوعها إلحاق ضرر بأكثر من دولة^(١). غير أن التمسك بأهداب السيادة - حينئذ - جعل من الصعوبة بمكان خلع وصف التجريم على إنتهاك مثل هذه القواعد، أو إضفاء وصف التآثيم عليها^(٢).

وإزاء نمو وإزدهار العلاقات الدولية سيما مع إتساع المساحة المعقودة لدول العالم الثالث بدا في الأفق تأثير أكبر لتلك الدول، أفضت إلى تآثيم أنماط من التصرفات لا يستوجب الحال إعتبارها - فحسب - غير مشروعة في ضوء قواعد المسؤولية التعويضية، وإنما بإعتبارها جريمة دولية. ولقد مارست دول العالم الثالث في الفترة الأخيرة دوراً

(١) Q. Saldana, le justice penal international, R.C.A.D.I, 1925, V, p.319.

(٢) Dupuy, Observation sur le crime international de l'Etat, R.G.D.I, 1980 - 2, p.453.

ولا يعدم ذلك المحاولات الفقهية الأولى نحو وجود جرائم ضد المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا يقول البعض :

“Ce sont les crimes qu’il dénommait crimes contre le droit des gens universel, C’est - á - dire tels que la sécurité de tous les’Etats

CF. Saldama, le justice pénal international, Op, cit. P.318.

فاعلا فى إضفاء وصف الجريمة على بعض الأعمال الدولية غير المشروعة والتي تعد إنتهاكا خطيرا للقانون الدولي^(١).

وحسبنا الإشارة إلى المجهودات الفقهية التي حاولت تعريف الجريمة الدولية. فهي فى منظور البعض سلوك بشرى عمدى يراه المجتمع الدولي ممثلا فى أغلبية أعضائه مخلا بركيزة أساسية لكيان هذا المجتمع ويكون منافيا للضمير البشرى العالمى. أو هي عدوان على مملكة أساسية للمجتمع الدولي تتمتع بحماية النظام القانونى الدولي من خلال قواعد القانون الدولي الجنائى. أو هي تصرفات مضادة لقواعد القانون الدولي لإنتهاكها المصالح التي قررت الجماعة الدولية حمايتها بقواعد هذا القانون.

وقد توجت لجنة القانون الدولي، البصمات والمحاولات الفقهية، وموقف دول العالم الثالث بمناسبة وضعها لمشروع قانون المسؤولية الدولية. إذ أكدت فى المادة ١٩/٢ من المشروع أن الجريمة الدولية هي كل واقعة غير مشروعة ترتكبها دولة ما بالمخالفة للإلتزاماتها الأساسية المنصبة على حماية المصالح الحيوية للمجتمع الدولي، والذي يعد إنتهاكها جريمة فى منظور المجتمع الدولي^(٢).

(١) الأستاذ الدكتور عبد الغنى محمود، المطالبة الدولية لإصلاح الضرر فى القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، ط١، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٢٦.

(٢) Annuaire de la commission de droit international, 1976, I, p.56.=

كما بينت المادة ٣/١٩ من المشروع صوراً لبعض التصرفات التي تمثل السلوك غير المشروع والمكون للجريمة الدولية. فقررت أنه مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٢ وبناءً على قواعد القانون الدولي المرعية الإجراء يمكن أن تتجم الجريمة الدولية عن :

- (أ) إنتهاك خطير لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، كالتزام بتحريم العدوان.
- (ب) إنتهاك خطير لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها، كالتزام بتحريم فرض سيطرة إستعمارية أو مواصلتها بالقوة.
- (ج) إنتهاك خطير واسع النطاق لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية الشخص الإنساني، كالتزامات بتحريم الرق، وتحريم الإبادة الجماعية، وتحريم الفصل العنصري.
- (د) إنتهاك خطير لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية، كالتزام بعدم التلوث الجسيم للجو أو للبحار^(١).

=وينكر النص على النحو التالي :

“La fait international illicite qui resulte d’une violation par un Etat d’une obligation si essentielle pour la sauvegarde d’interets fondamentaux de la communauté internationale que sa violation est reconnue un crime par cette communauté dans son ensemble constitue un crime international.

^(١) تنص المادة ٣/١٩ على أن الجريمة الدولية تتولد عن =:

٣٠. إنتهاك حرمة المقدسات الدينية كجريمة دولية :

إنتهينا في الباب التمهيدي إلى أن الفكرة الأساسية التي شيدت حولها الأماكن المقدسة وأبقته جديدة خالدة أمام كل جيل وكل عصر وكل نفس هي فكرة معنوية تبدو في التوحيد بالله والتقرب إلى صفاته المقرونة بتلك الأماكن، والأمل في بلوغ منى الكمال على الإنسان يقترب إلى ربه

(A) D'une violation grave d'une obligation internationale d'importance essentielle pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales comme celle interdisant l'agression.

(B) D'une violation grave d'une obligation internationale d'importance essentielle pour la sauvegarde des droits des peuples à disposer d'eux - même, comme celles interdisant l'établissement ou le maintien par la force d'une domination coloniale.

(C) D'une violation grave et à une large échelle d'une obligation internationale d'importance essentielle pour la sauvegarde de l'être humain, comme celle interdisant l'esclavage, le génocide, l'apartheid.

(D) D'une violation grave d'une obligation internationale d'importance essentielle pour la sauvegarde et la préservation de l'environnement humain, comme celles interdisant la pollution massive de l'atmosphère ou des mers.

Annuaire de la commission de droit international, 1979, Vol. II, 2ème partie, p.100.

عندها. وإنهينا أيضاً إلى أن السعى حثيثاً إلى المكان المقدس هو سعى إلى رمز أو علامة الوجود بجانب الله ليكون الإنسان أقرب إليه. ولذا سيظل الرمز قائماً في المكان على مر العصور لصالح الإنسانية جمعاء.

كما خلصنا إلى أن أي مساس بتلك الأماكن هو خسارة للتراث الإنساني ذاته. وهو ما عبرت عنه ديباجة إتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بأن أي ضرر يصيب الممتلكات الثقافية لشعب من الشعوب يصيب التراث الثقافي للبشرية بصفة عامة.

وحرصت القواعد الدولية على حماية الأماكن الدينية لكونها تشكل تراثاً إنسانياً وحضارياً يستحيل تعويضه^(١). وقد سبقت الإشارة إلى المادة ٥٦ من إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. وما ورد بالمادة الرابعة من إتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤. وحتى محاكمات نورمبرج فقد بينت أن تعرض سلطات الاحتلال للأماكن الدينية أو المساس بها يشكل جريمة دولية من جرائم الحرب^(٢).

ورغم أن كافة النصوص التي وردت في المعاهدات سابقة الإشارة إليها لم تتضمن مصطلح الأماكن المقدسة. إلا أن ما يكفينا منها إشارتها إلى المنشآت الدينية. فإذا كانت قد أصبحت حمايتها على تلك

(١) الأستاذ الدكتور رشاد عارف، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، القسم الثاني، دار الفرقان، الأردن، ١٩٨٤، ص ١٩٥٤.

(٢) Trial of Major war Criminals, Official text, Op. Cit, p.122.

المنشآت فما بالنسبة في شأن الأماكن الدينية المقدسة، لعل المنطقي أن تأخذ ذات الصبغة على سبيل القياس، من باب أولى، وهو أقل تقدير ترتضيه الشعوب في الأونة الراهنة.

ومن جهة أخرى فإنه بإستقراء اللحق الإضافي الأول لإتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والصادر عام ١٩٧٧ يبين منها - وفقاً للمادة ٨٥ - جملة تصرفات إعتبرها اللحق بمثابة إنتهاكات جسيمة. ومن هذ الأعمال شن الهجمات على الآثار التاريخية وأماكن العبادة وغيرها من تلك الأعمال التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب. كما أكد مجلس الأمن عام ١٩٦٩ أن أى تدمير أو إنتهاك لحرمة الأماكن المقدسة. أو أى تشجيع لأى عمل كهذا أو تواطؤ بشأنه يمكن أن يهدد السلام والأمن الدوليين للخطر. وهو ما حرصت الجمعية العامة على تأكيده بقرارها رقم ١٥/٣٦^(١).

وبإستصحاب كل ما تقدم يمكن القول - عن قناعة - أن فعل الإنتهاك للأماكن الدينية المقدسة يندرج في مدارك الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/١٩ من المشروع حيث قدرت أن الفعل المكون للجريمة الدولية هو نتاج إنتهاك الدولة لإلتزام يحمى ويصون مصالح أساسية للجماعة الدولية.

(١) سوف نشير إلى هذا القرار تفصيلاً في الفصل الثانى من الباب الثانى من المصنف.

كما يَترج ضمن الأوصاف المنصوص عليها في المادة ٣/١٩ والتي نصت على أن من بين الجرائم الدولية تلك الأعمال التي تشكل إنتهاكاً خطيراً لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الجرائم لابد وأن تحدد وينص عليها صراحة من خلال ضوابط محددة موضوعة سلفاً. فأننا نشايح إتجاهاً فقهيًا يرى أن تحديد خصيصة الجريمة الدولية والخصائص الرئيسية المميزة لها يعتمد على الجماعة الدولية التي تضع تلك الضوابط. فالفعل غير المشروع يجب أن يكون معياره شخصي يعتمد - بالدرجة الأولى - على ما تعترف وتقر به الجماعة الدولية في مجموعها. ولا يعني الإحالة على الجماعة الدولية ضرورة موافقة الدول جميعاً، أو أن يخول لإحداها الإعتراض على تصنيف فعل ما بكونه جريمة. وإنما المقصود أن يكون الفعل غير مشروع بالنسبة للمكونات الأساسية للجماعة الدولية^(١). أي الأنظمة الرئيسية فيها.

^(١) Rapport de la commission de droit international, Annuaire de la commission de droit international, 1976, II, 2 e partie, p.110.

ويقول في معرض التعليق :

“On attribue à la communauté internationale dans son ensemble le jugement quant au caractère essentiel de l'obligation et, partant, quant au caractère “Criminel” de sa=

ويرجع موقفنا من تأييد هذا الاتجاه إلى القناعة الحالية بظروف المجتمع الدولي، وظروف القواعد القائمة فيه، فهو أقصى الأمانى فى الفترة الراهنة.

وهذا ما يتفق ومنطق المادة ١٩/٢ من مشروع لجنة القانون الدولى حيث بينت أن الجريمة التى ترتكبها الدولة هى تلك التى تتم بالمخالفة للمصالح الحيوية للمجتمع الدولى. أى أنها فوضت ذلك المجتمع فى تحديد ماهية الجريمة التى تهدد مصالحه. أى أن مشروع اللجنة قد تبنى مفهوماً خاصاً للمجتمع الدولى حيث بلورته فى صورة شخصية قانونية لها مكنة التعبير المستهدف ترتيب الآثار القانونية. ولعل هذا التخرىج لا يبعد عما أناطت به المادة ٥٣ من إتفاقية فينا للمعاهدات، حيث

=violation pour pouvoir être considéré comme un "Crime international un fait internationalement illicite doit être "subjectivement" reconnu comm un Crime pour la communauté internationalé dans son ensemble. On sait, d'autre part, ce que l'on entend indiquer par cette référence à la communauté internationale dans son ensemble. On n'entend nullement exiger par la une reconnaissance unanime par tous les membres de cette communauté, et attribuer ainsi à chaque Etat un inconcevable droit de Veto. Ce que l'on veut assurer, c'est que le caractere de "Crime international" soit reconnu á un fait internationalement illicite donné, non pas=

خولت المجتمع الدولي في مجموعة أيضا سلطة تحديد ماهية القاعدة الدولية الآمرة^(١).

وحتى لو سائرنا نهجا آخر يرى تخويل الجمعية العامة ومجلس الأمن سلطة تصنيف الجرائم الدولية. فإن القرار الصادر من أيهما في شأن ما ترتكبه دولة ما يفضحها ويظهر بها أمام المجتمع الدولي ويضعها بمعزل عنه^(٢). ويؤكد هذا المسلك القرار الصادر من مجلس الأمن عام ١٩٦٩. والخاص بإدانة إنتهاك حرمة الأماكن الدينية المقدسة.

=seulement par tel au tel group d'Etats, mais par toutes les composants essentielles de la communauté internationale.

Annuaire de la commission de droit international, 1976, ^(١)
Vol. I, p.75.

“La convention de Vienne, dans son article 53, faisait déjà place à la notion de communauté internationale – ou plus exactement de communauté internationale des Etats, lorsqu’elle donne une definition du jus cogens.

M. Gounelle, Quelques remarques sur la notion de Crime ^(٢)
internationalm Melange Paul Reuter, Edition A. Pedone,
Paris, P.P. 323 : 324.

ويعرض للإقتراح بقوله :

Dans la mesure ou l’on attribuerait la compétence de qualification en matière de Crime international à une institution non juridictionnelle, on serait presque=

٣١. الجمة التي يباط بها فعل الجريمة :

يذهب جانب فقهي إلى أن الجريمة بصفة عامة والجريمة الدولية بصفة خاصة لا ترتكب إلا من قبل شخص طبيعي لأنه الوحيد الذي يمتلك الإرادة المستهدفة لإرتكاب الجريمة. وهو ما لا يتوافر للدولة بداهة^(١). فالمسؤولية الدولية تثار حيال الأفراد كما حدث في محاكمات نورمبرج وطوكيو. وهذا أيضاً ما قرره وفاق إيادة الجنس البشري. فالفرد يمكن أن يسأل عن جرائم الحرب. وجريمة إيادة الجنس البشري، ومخالفة أحكام إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، هذا بالإضافة إلى الجريمة التقليدية وهي القرصنة^(٢).

وعلى عكس الإتجاه السابق يذهب جانب فقهي آخر إلى أن الجريمة الدولية لها خصوصيتها التي ينبغي ألا تقاس على فكرة الجريمة

=nécessairement conduit à penser aux deux organes politiques principaux des Nations Unies, l'Assemblée générale et le Conseil de Sécurité la resolution adoptée qui constaterait qu'un Etat a commis un Crime international équivalant alors à clouer ledit Etat au pilori et à le mettre au ban de la communauté internationale.

(١) Schwarzenberger, International responsibility in time of war, B.Y.B., 1965, p.15.

(٢) الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام، منشأة

فى القانون الداخلى. ومن ثم فطالما أن الدول هم أطراف النزاعات الدولية، وأطراف القضايا الدولية، فإنه بالإمكان أن يسند الفعل الجنائى الدولى إلى الدول وحدها. ويستطرد أنصار هذا الإتجاه فى القول بأن الإعتراف بسيادة الدولة لا يتناقض مع إمكانية إسناد الإتهام إليها طالما خرقت قاعدة جنائية دولية، والقول بغير ذلك يتيح للدول إنتهاك الحرمات بإسم السيادة وهو قول لا يتفق وفكرة الشرعية الدولية^(١).

وفى عقدى الشخصى أن الجريمة ترتبط - دوماً - بشخص طبيعى بعينه يتولى إرتكابها سواء بنفسه أو بمساعدة غيره. وأن حكام الدول إذ يصدرن الأوامر لقواتهم بإرتكاب الجرائم، فإن فعلة الجريمة تنسب إلى الحاكم وقواته جنائياً، أما التعويض المدنى فإن المسئول عنه هو الدولة ذاتها. أى أننى أفرق بين الشق الجنائى والشق المدنى فى المسئولية الجنائية. إذ يظل الأصل فى شأن الشق الجنائى بضرورة نسبته إلى شخص طبيعى سواء أكان حاكم الدولة أو مساعديه. أما الشق المدنى فإن الدولة تسأل عنه بإعتبار مسئوليتها عن إختيار حكامها.

٣٢. الجمة القضائية المختصة بنظر الجريمة :

رغم أن إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ قد حظرت تدمير الممتلكات فى مادتها ٥٣ على النحو السالف ذكره، إلا أنها أحالت على الأطراف

^(١) Donne dieu de Vabres, les proces de Nuremberg devant les principes modernes droit penal international, R.C.A.D, 1947-tome 10, P. 562 ...etc.

المتعاهدة إتخاذ الإجراءات المناسبة نحو إصدار التشريعات اللازمة لفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يقترفون تلك المخالفات الخطيرة (م ١٤٦). ومعنى ذلك أن الإتفاقية خولت الدولة نفسها حق معاقبة مقترف الجريمة من رعاياها. ولم يثر فى الذهن - آنذاك - إمكانية أن ترتكب الدولة عن طريق حكامها جريمة الإنتهاك. وإزاء تطور وتضاعف وتشابك الأحداث بات فى ذهن المجتمع الدولى إمكانية إثارة الجريمة الدولية فى مواجهة حكام دولة بعينها. وأثير معها تساؤل هام وجد خطير يتمثل فىمن هى الجهة القضائية المختصة بنظر الجريمة الدولية، ومنها جريمة حرمة المقدسات الدينية بطبيعة الحال.

إن صبر أغوار التاريخ يوضح - بجلاء - وجود المشروعات الدولية التى نحت إلى تكوين نظام قضاء جنائى دولى لمعاقبة مرتكبى الجرائم الجنائية. فمنذ نشأة عصبة الأمم إجتهد الفقه نحو رسم صورة محددة لمحكمة جنائية تختص بنظر الجرائم الدولية المخالفة للنظام العام فى المجتمع الدولى. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول رسم الصورة المثلى للقضاء الجنائى الدولى، إلا أن سيادة الدول وغلواء التشديق برحيقها وقفت عقبة كؤود أمام نشأة أى صورة من صور القضاء الجنائى الدولى.

وإذا كان الفقه الدولى قد دئب على رسم المشروعات المختلفة للنموذج القضائى الدولى، فإن تلك الصور لم يكتب لها النجاح، سواء فى صورة محكمة جنائية مستقلة، أو دائرة جنائية تتبع محكمة العدل.

ومن الطلي الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر ١٩٥٢، إذ إستهدف تشكيل لجنة خاصة من ممثلي ١٧ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تتولى إعداد مشروع معاهدة دولية لإنشاء محكمة جنائية دولية. وإذا مارست اللجنة سالفه الذكر عملها إنتهت إلى إعداد مشروع بأربعة مقترحات لصورة المحكمة الجنائية المنتظرة. أولها تعديل ميثاق الأمم المتحدة بما يسمح بإضافة دائرة جنائية بمحكمة العدل الدولية. والثاني إصدار قرار من الجمعية العامة بإنشاء محكمة دولية مستقلة. والثالث إنشاء تلك المحكمة من خلال معاهدة دولية. والرابع إصدار قرار من الجمعية العامة يوصي فيه بإنشاء المحكمة على أن يتزامن مع معاهدة دولية إقراراً لتوصية الجمعية العامة.

وأياً ما كان أمر المشروعات المختلفة، فإنه وعلى الرغم من تحييز اللجنة لأسلوب المعاهدة الدولية الجماعية من خلال منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه أرجىء النظر في إنشاء تلك المحكمة من حيث المبدأ^(١). وحتى مشروع لجنة القانون الدولي للمسئولية الدولية فإن المادة ١٩ منه قد خلت من تحديد تلك الجهة.

وقد ذهب البعض إلى القول بأنه مع إعتراف الفقه والقضاء الدوليين بوجود ما يسمى بالمصلحة الإجتماعية الدولية المتميزة عن

(١) أنظر بتفصيل Liang li-y The establishment of the international criminal jurisdiction, A.J.I.L, 1953-4, Vol. 47, p.p. 639 : 645

المصالح الذاتية لكل دولة، إلا أنه أنكر - بوجه عام - وجود ما يسمى بدعوى الحسبة الدولية التي يحق بمقتضاها لأية دولة من الدول أن تنهض بذاتها دفاعاً عن الشرعية الدولية. أو أن تقوم فيها بدور المدعى العام في إطار النظام القضائي الدولي^(١). وهنا يخيم الغموض على الحلول التي تكفل أعمال الحماية القانونية لأحكام المادة ١٩ من مشروع قواعد المسؤولية الدولية، وكيفية الدفاع عن هذا النوع من المصالح الجوهرية والأساسية ضد ما يعتبر جريمة دولية^(٢).

وقد اقترح البعض الآخر إمكانية تخويل جهاز له سلطة الإتهام والحكم في المجتمع الدولي هذا الاختصاص. حيث يتولى بإسم المجتمع مواجهة الجرائم التي تمس كيانه ومصالحه الاجتماعية المتميزة. وينتهي إلى أنه مع عدم وجود مثل ذلك التنظيم فإن المسؤولية الدولية ستظل

(١) Bassiuni, International criminal law, sijthaff, Noordhaff, Netherlands, 1980, p. 20.

ويتساءل الفقيه في هذا الصدد :

“Should international penal sanctions apply to states and international organizations or should international criminal law apply only to individuals

(٢) الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق، شرط المصنحة في دعوى المسؤولية عن إنتهاك الشرعية الدولية. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٧٨.

مفتقرة للغة. والتأثير، ويترك أمر التجريم والتأثير للدول ذاتها مع ما يترتب ذلك - بداهة - من مخاطر الصراعات والنزاعات^(١).

إلا أن غموض كنه هذا الجهاز آثار تخوفاً في الفقه، إذ تسائل البعض عن مفهوم تلك المنظمة أو ذلك الجهاز أو مجموعة الأجهزة التي يمكن أن تعبر باسم وإرادة المجتمع الدولي^(٢).

(١) R.J. Dupuy, communauté internationale et disparités de développement, cours général de droit international public, R.C.A.D.I, 1979 - IV, tome 165, p. 208.

ويؤكد أن :

La mis en place d'une responsabilité pénale, au nom de la communauté internationale, exige le passage dans l'ordre institutionnel. Nous l'avons vu, la communauté n'exige pas toujours cette mutation, elle peut demeurer, dans de nombreuses hypothèses, de nature conventionnelle, mais lorsqu'il s'agit de mettre en oeuvre une action publique en son nom, il est bien évident que seul un ordre institutionnel peut la permettre.

(٢) M. Gounelle, Quelques remarques sur la notion de Crime international, Op. Cit, p.321.

ويتخوف الفقيه في قوله :

..... il resterait d'épineux problèmes à régler quelle organisation, quel organe ou ensemble d'organes pourraient s'exprimer au nom de la communauté internationale?

ولذا نحا البعض نحو تخويل الدول صفة الدفاع عن تلك المصالح الأساسية للمجتمع أمام محكمة العدل الدولية، بإعتبارها جهاز قضائي لهذا المجتمع. وقد يكون الإعتراف بتلك الصفة التي تتاح لكافة الدول مرحلة إنتقالية حتى يتوصل المجتمع الدولي إلى إرساء قواعد دولية لجهاز تنظيمي يسهر على حماية المصالح الإجتماعية^(١).

وحرى بالذكر أن إنشاء مثل هذا الجهاز القضائي. لا بد وأن يستتبعه نشأة جهاز دولي لإدارة نظام جديد للقضاء الجنائي. وهو أمل تحفه المخاطر، ويصطدم بالحقائق الإقتصادية والسياسية المتباينة في علاقات الدول^(٢). بيد أنه أمل عله يرى النور، سيما وقد باتت الحاجة ملحة، وناقوس الخطر يدق مستهدفا ضرورة حماية المصالح الجوهرية للمجتمع الدولي، ومنها المصالح الروحية المتمثلة في الأماكن الدينية المقدسة.

(١) الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق - شرط المصلحة في دعوى المسؤولية، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢) C. Bassiouni, International Criminal law, Op. Cit, p. 26. ويقرر في ذلك :

Certainly this is possible, but not likely. The Creation of such a court would entail the development of an international machinery of the administration of a new system of criminal justice. Such a prospect is unlikely given current economic and political realities.

الباب الثاني

الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة

الأماكن الدينية المقدسة

دراسة تطبيقية وتحليل لجهود

المنظمات الدولية

الباب الثاني

الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة الأماكن الدينية المقدسة

دراسة تطبيقية وتحليل لجهود المنظمات الدولية

٣٣. تفصيل :

كان للصراعات الدينية آثارها الوخيمة على علاقات الإمبراطوريات المختلفة خلال العصور الوسطى. حيث كان القانون الدولي وليداً يحبو نحو الظهور، ولما يكتمل نموه بعد. ومع بداية النشأة الحقيقية لذلك القانون بمقتضى معاهدة وستفاليا للسلام، كانت الأذهان مهياة لاستبعاد المذاهب الدينية من نطاق العلاقات الدولية^(١). ولعل الحروب الإسلامية - المسيحية، وكذا الحروب بين البروتستانت

(١) Q. Wright, International law and ideologies, A.J.I.L, 1954 - 44 p.p.618 : 619.

ويؤكد في ذلك :

“The great ideological conflicts between Christianity and Islam and between Protestantism and Catholicism, which bathed Europe in blood from the seventh to the eighteenth centuries, have resulted in some measure of geographical segregation The peace of Westphalia was based on the principle cuius regio, eius religio. Religion and ideology were to be considered within the domestic jurisdiction of each territorial state and to be eliminated as aspects of international relations.

والكاثوليك كانت من أبرز المبررات التي تذرع واضعو الإتفاقية بها لفصل المذاهب من نطاق القواعد الدولية آنذاك.

وإزاء التطورات المضطربة فى العلاقات الدولية، وإرتقاء الفكر الإنسانى، إتصلت تلك المذاهب الدينية دون أن تؤثر على علاقات الدول. ويبدو ذلك واضحاً داخل أروقة الأمم المتحدة حيث تتألف الشعوب دون تدخل للتعصب الدينى الذى كان سمة مميزة لعصور خلت^(١).

بيد أن الأحقاد والمشاعر المؤججة بالكراهية ظلت ولا تزال كامنة فى نفوس اليهود. حيث توارثوا أيديولوجيات قديمة تتمشى مع فكرة أظنها صائبة أن ممارسة الشعائر الدينية كانت فيما مضى عرفاً سائداً ولم تكن عقيدة. ومن ثم لم يقشعر فؤادهم، ولم ترتعد أبدانهم، وهم ينتهكون حرمة المقدسات. فالهدف أنانى، والوسائل متوارثة، ولكنها لازالت تفرض نفسها على واقع المجتمع الدولى.

ونعرض فى هذا الباب لصور الإنتهاكات الإسرائيلية بالأماكن الدينية المقدسة فى القدس مع بيان لموقف المنظمات الدولية من مشكلة تلك الأماكن.

Q right, Ibid, p. 618.

(١)

ويقرر أن :

Today there are large areas of the world predominantly Christian and others predominantly Mohammedam, Christian and Moslem states are able to deal peacefully with one another in the U.N.

الفصل الأول

صور الانتهاكات الإسرائيلية

بالأماكن الدينية المقدسة

٣٤. أسباب الانتهاك :

ننوه - بادىء ذى بدء - إلى أن التقلبات الجسام التي تميزت بها الأحقاب التاريخية، ورصدها التاريخ في شأن الأماكن الدينية المقدسة تعود - بالضرورة - إلى تباين المشاعر والخلجات التي تركت بصماتها واضحة في قلب وعقل ووجدان شعوب العالم. إذ تتطوى مدينة القدس على رموز وعلامات للاديان السماوية. وكانت ولا تزال وستظل تلك المدينة محتضنة لتلك الرموز التي تضيء القدسية على أماكن بعينها، وتخلق المشاكل والصراعات بالضرورة. ورغم تصور إسرائيل أن الحائط الغربى الذى يكون عنده ورغم أنه البقية الباقية من هيكل سليمان فى عقدهم، إلا أنهم يرون أن كنيسة القيامة بنيت فوق جانب منه، وبنى المسجد الأقصى فوق جانب آخر. لذا يذهبون للبكاء على الأثر الغابر والمحطم، والذى كان يوماً ما شامخاً فى عهد ولى ومضى. هذا الأثر هو الذى يريد بنو إسرائيل أن يعيدوا إليه مجده. فأتخذوا كافة السبل، وتلمسوا كافة الوسائل غير المشروعة وصولاً إلى ما إستهدفته أمانيتهم. ورغم أن التاريخ لا يسند زعمهم كما سبقت الإشارة. ولا الحجج القانونية تصل مداركهم سيما مع قرار لجنة التحقيق والمرسوم الإنجليزى فى شأن ملكية الحائط الغربى، إلا أن الانتهاكات مستمرة ودائبة لا تهدأ.

والغريب فى الأمر - كما سنلاحظ - أن الإنتهاكات الإسرائيلية بالأماكن الإسلامية المقدسة كانت أشد ضراوة من تلك الإنتهاكات بالأماكن المسيحية. وقد كشف البعض عن سبب ذلك التصعيد ضد المقدسات الإسلامية على وجه الخصوص. حيث قرر أن الصعوبة المسيحية لا تبدو خطيرة بسبب حب السامية والذى يشكل الآن تقليعة فى الغرب، وبسبب التعاون بين الفاتيكان وباليهود. كما أن العالم المسيحى قد إعتاد منذ أجيال كثيرة على إبقاء حراسة أماكنه المقدسة فى أيدي غير مسيحية، ولم تكن هناك منازعات فعلية بالنسبة لهذه الأماكن مع إسرائيل خلال السنوات الأخيرة. أما الصعوبة الإسلامية فهى شديدة جداً. فمجرد وجود صور للحرم الشريف وبجواره الجنود الإسرائيلية أو علم إسرائيل ستهب فى خلال ساعات من كراتشى وطهران وشمال أفريقيا ونيجيريا وطشقند وغيرها من البلاد الإسلامية المظاهرات الصاخبة. وسيغرس ذلك بذور الجهاد فى المستقبل فى مواجعتهم. ومن جهة أخيرة فإن الأماكن المقدسة الإسلامية لم تنتقل لأيدى غير مسلمة فقط، بل لأيدى ضربت المسلمين وأخذت منهم هذه الأماكن بالقوة. وفى جو الحماس الذى يسود إسرائيل لأن تنتهز الطوائف الفرصة لإقامة الهيكل وتوسيع حائط المبكى أو تأكيده مادياً على حساب الحرم الشريف^(١).

(١) عوزى بيريمان، مدينة بلا أسوار، وكالة أبو عرفة، القدس، ط ١، ١٩٧٦، ص ١٩٧.

وهكذا يبين بوضوح أن الانتهاكات الإسرائيلية إستهدفت فى المقام الأول تغيير معالم الأماكن الدينية الإسلامية المقدسة، باعتبار أن المسيحيين إعتادوا ترك مقدساتهم فى أيدي غير مسيحية. إلا أن الجلى - للوهلة الأولى - أن المقدسات الإسلامية والمسيحية لم تسلماً سويًا من الانتهاكات الإسرائيلية.

٣٥. (أ) إنتهاك حرمة المقدسات الدينية الإسلامية :

أكد الممثل الشخصى للسكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة فى تقريره المقدم عام ١٩٦٧ أن غالبية العرب تقدموا بمذكرة إحتجاج تعبير عن صدمتهم من التصرفات الإسرائيلية لإستفزازها المشاعر الإسلامية بدخول الجنود الإسرائيليين المسجد الأقصى وإعاقة الصلاة فيه^(١).

وحسبنا الإشارة إلى أنه بعد إحتلال القدس عقد إجتماع فى القدس حضره عدد من حاخامات اليهود فى العالم. وطالب الحضور بإعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى. وكان رد وزير الألبان آنذاك أنه لا

U. N. Document A/6793, p. 21

(١)

ويؤكد الممثل الشخصى للأمم المتحدة فى هذا الصدد أن :

“Most of the Arabs interviewed by the personal representative stated that the Moslem population was shocked by Israeli acts which violated the sanctity of the Moslem shrines. It was regarded as a particular provocation that the chief Rabbi of the Israeli army with others of his faith, conducted prayers in the area of the Haram Al-sharif.

يناقش أحد في أن الهدف النهائي هو إقامة الهيكل ولكن لم يحن الوقت. وأنه عندما يأتي الوقت المناسب لأبد من حدوث زلزال يهدم الأقصى فيبنى الهيكل على أنقاضه. وقال الحاخام شلومو غورين : أن حركة رابطة الدفاع اليهودي ستخوض صراعاً من أجل إستعادة الهيكل وإزالة المسجد الأقصى. ولعل الحديث السابق يأتي تأكيداً لمخطط مؤسس الحركة الصهيونية السياسية ثيودور هرتزل عندما قرر أن اليهود يريدون أن يعيدوا العبادة إلى الهيكل مكان المسجد الأقصى وأن يقيموا ملكهم هناك. وهي مقولة ثابتة في دائرة المعارف اليهودية. بل أن بن جوريون دائماً ما ردد أنه لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للقدس والمخطط الهادف إلى ترويع المسلمين بهدم المسجد الأقصى لا يكل ولا يمل. وكانت بداية المسلسل الذي لا نعرف متى يقف نزيفه حريق المسجد الأقصى في ٢١ أغسطس عام ١٩٦٩. فتحقق الركن المادى لجريمة إنتهاك حرمة المقدسات. تلك الجريمة التى أثارت المشاعر الإسلامية والمسيحية على حد سواء. ولعل خير تقديم لتلك المشاعر الأليمة التى أحسها الفؤاد وإصطفى بنيرانها ما تبقى فى القلوب من رماد ما جاء ببيان مجمع البحوث الإسلامية الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٩. إذ ورد فى بعض أجزائه "هذا المكان الطاهر دنسه قتلة الأنبياء من بنى إسرائيل فى ماضيهم ومثيرو الفساد فى الأرض فى حاضرهم لقد حرقوا ذلك المكان الذى أحترمته الإنسانية فى غابرها وحاضرهما إن ما حدث بالأمس الأول من إحراق المسجد الأقصى لأوضح برهان وأقوى

دليل أمام الرأي العام العالمى ، هيئاته ومنظماته على أن الصهيونية المعتدية لا تعبأ بقيم ولا تخشى سلطة قانون ولا تأبه بمبادئ الحق والعدل، ولا تستمع لنداء السماء أيها المسلمون هذا هو المسجد الذى لوثة الصهيوونيون بأثامهم ونحورهم ولم يكتفوا بذلك وإنما ختموا إجرامهم بإحراقه^(١).

وقد وجه رئيس الهيئة الإسلامية بعد ظهر يوم الحريق نداء يطلب فيه من الزعامة المسلمة إغلاق المساجد أمام الحركة الحرة، ووضع الحراسة على الحرم الشريف بيد حراس مسلمين. وأضاف النداء لقد قطعت بلدية القدس الماء عن الحرم وبذلك أعاقت عمليات الإطفاء. لذا فإن الهيئة الإسلامية لن تتعاون مع لجنة التحقيق التى ستعينها الحكومة الإسرائيلية. ولكنها ترحب بلجنة دولية من خلال إقتراض إشترك مندوبين من دول إسلامية فى هذه اللجنة كما وأن أعضاء السلك الدبلوماسى مدعويين لزيارة المسجد الأقصى والتعرف على أضرار الحريق^(٢).

وقد أدعت إسرائيل خلال مؤتمر عقد بالقدس فى نفس اليوم أن إحتلال سلطاتها للمسجد الأقصى وقبة الصخرة يعود إلى كونهما من

(١) الدكتور عبد الحليم محمود، بيت المقدس فى الإسلام، سلسلة البحوث الإسلامية، مطبعة الأزهر، ١٩٦٩ - ص ٩٩ : ١٠٠.

(٢) راجع النص الكامل للنداء، عوزى بنزيمان، مدينة بلا أسوار، المرجع السابق، ص ١١.

ممتلكاتها الذي تأكد بالضم^(١).

والواقع أن من مسلمات القواعد الدولية أن الإحتلال لا يجوز ضم الأراضي كما سبقت الإشارة. كما أنه سبق أن أوضحنا أن المادة ٥٦ من لوائح لاهاى، والمادة ٥٣ من إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والمادة ٤٧ من إتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤، قد إستقرت جميعها على وجود نوع من الممتلكات العامة كالمنشآت المخصصة للأعمال الخيرية، والعبادة والتعليم، والآثار التاريخية تدخل فى عداد الممتلكات الخاصة التى لا يجوز لسلطات الإحتلال الإستيلاء عليها، أو إنتهاك حرمتها بطريقة أو بأخرى^(٢).

ومن الزاوية التاريخية فقد سبقت الإشارة إلى الذيل الأول من المرسوم الإنجليزى فى شأن الحائط الغربى والذي إنتهت فيه لجنة محايدة إلى القول بأن للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربى، ولهم وحدهم

(١) CF. H. Cattat, Palestine and international law, second edition, Longman, London, 1976m p.189.

وقد أدعت إسرائيل فى هذا المؤتمر :

“As to the Holy Ibrahimi Mosque, the Cave is a jewish shrine which we have bought, in the same way that we bought the Holy Rock in the days of David and the jebusites, and our rights in the Cave and the Rock are rights of conquest and acquisition.”

(٢) J. Robinson, Transfer of property in enemy occupied territory, A.J.I.L, 1954, Vol. 39, p. 219.

الحق العيني لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف.

ورغم بطلان الإدعاءات الإسرائيلية تاريخياً وقانونياً، إلا أنها خططت للعبث بذلك الحرم الشريف. فقد قرر وزير الأديان الإسرائيلي في صحيفة بديعوت أحرستوت في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٠ أن وزارة الأديان الإسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفر التي تجريها. للكشف عن حائط المبكى، بهدف إعادة هذه الدرة الثمينة إلى سابق عهدها. وأن هذه العمليات هي عمليات تاريخية مقدسة تستهدف الكشف عن الحائط وهم وإزالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق^(١).

وقد تم التمهيد لهذا المخطط منذ ٧ يونيو عام ١٩٦٧، حيث إتفق ايتان بن موشيه مع الحاكم العسكري للقدس على إزالة كافة الأجزاء المجاورة لحائط المبكى. وقد إختار مكاناً مناسباً يستوعب حجاج الحائط إنصب على الممر الذي يربط حائط المبكى المزعم بجبل صهيون. وهكذا دخل المخطط حيز التنفيذ فهدم حى المغاربة. وفي غمرة الهدم تحطم قبر الشيخ ومسجد البراق، وبقيت ثلاث مباني متشابكة وملصقة بحائط المبكى. وأمر موشيه ديان بإستكمال تسوية الساحة، ولم ينقض أسبوع حتى تغير الوجه الديمجرافى للمكان^(٢).

(١) نقلاً عن الأستاذ الدكتور رشاد عارف، المسئولية الدولية عن أضرار الحرب العربية الإسرائيلية، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٢) عوزى بنزيمان، مدينة بلا أسوار، المرجع السابق، ص ٤١ : ٤٧.

وتستمر! الإنتهاكات الإسرائيلية دائبة مستمرة على هذا التراث الإنساني، فقامت بإفتعال أحداث أخرى في المسجد الأقصى في ١٥ يناير ١٩٨٨، يقول في وصفها ممثل المدير العام لمنظمة اليونسكو^(١). تشير الرواية الإسرائيلية إلى تدخل الشرطة والجيش بعد الصلاة التي إنتهت بمظاهرة مناوئة لإسرائيل تم فيها إحراق العلم الإسرائيلي. وجذب المتظاهرون أحد أفراد الشرطة الإسرائيلية إلى داخل المسجد فنظمت عملية لإسترجاعه. ودخل بعض الجنود إلى المسجد لهذه الغاية وإستخدمت قنابل مسيلة للدموع ولكن كان ذلك خارج المبنى فقط.

وعلى أثر هذا الحادث جددت الحكومة تعليماتها إلى قوات الأمن لتحظر عليهم دخول المسجد إلا في حالة تعرض الأرواح للخطر. ولا ينكر العرب قيام المظاهرة السياسية المناوئة لإسرائيل. غير أنهم يؤكدون أن الشرطة تدخلت بلا سبب ومخالفة للنظم المرعية. وألقت عدة قنابل مسيلة للدموع، وخاصة داخل المسجد مما سبب حركة زعر وبداية حريق

^(١) ورد في تقرير ممثل المدير العام لمنظمة اليونسكو عدة إشارات إلى حائط المبكى اليهودي رغم سبق حسم قضية هذا الحائط كما سبقَت الإشارة. وهو يقول مثلاً : منذ زيارتي في يوليو ١٩٧٦، لم تجر تغييرات ملحوظة في النفق الممتد على طول السور الغربي للحرم الشريف وهو جبل الهيكل بالنسبة لليهود. وفي إشارة أخرى يقول "يحاذي هذا النفق طول السور الغربي للحرم الشريف وهو بالنسبة إلى اليهود جبل الهيكل كإمتداد لحائط المبكى".

راجع في ذلك منظمة اليونسكو، المجلس التنفيذي، الدورة ١٣٠ باريس ١٩٨٨/٩/٦، ص ٥، ٦.

فى السجاد الذى يكسو الأرض. وإستبدلت السجاجيد التى أصابها التلف. وعرضت على قنبلة يدوية عثر عليها داخل البناء وهى تحمل عبارة بالإنجليزية تحظر إستعمالها فى الداخل لما قد تحدثه من حرائق.

وكان مراقب فلسطين الدائم فى اليونسكو قد أشار فى رسالته إلى المدير العام المؤرخة فى ٣ أغسطس ١٩٨٧ إلى مشروع حفر نفق طوله ٨٠٠ متر بين المسجد الأقصى والمستعمرة اليهودية غوسن أنسيون^(١).

والمثير للمشاعر والأحاسيس أن تصدر إسرائيل قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ تحت مسمى قانون المحافظة على الأماكن المقدسة ورد فيه أن من حق كل شخص من أبناء الطوائف أن يصل إلى الأماكن المقدسة بالنسبة إليه دون المساس بأحاسيسه ومشاعره بالنسبة لتلك الأماكن.

وإذا كانت الإنتهاكات الإسرائيلية السابقة تستهدف تغيير المعالم الخارجية للمسجد الأقصى، فإن قمة الإنتهاكات التى إستهدفت المسجد من الداخل تجلت فيما ورد بالتقرير المقدم من اللجنة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضى المحتلة. فقد جاء فى ذلك التقرير والمقدم إلى الجمعية العامة فى الدورة الأربعين لعام ١٩٨٥ أن الإنتهاكات التى إنصبت على المسجد الذى هو أحد أقدس أماكن العبادة فى الإسلام تمثلت فيما يلى :

(١) تقرير الأستاذ ريمون لومير فى ١٩ إبريل ١٩٨٩. وثائق اليونسكو، المجلس التنفيذى، الدورة ١٣٠-١٤-٢٥، ١٩٨٩، ص ١٠، ١١.

(أ) فى سبتمبر ١٩٨٤ بنيت درجات معدنية تؤدى إلى مركز إسرائيل للمراقبة داخل مجمع المسجد.

(ب) يوم الجمعة ٢٨ سبتمبر ١٩٨٤ حظر على المسلمين لأول مرة بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ تأدية الصلاة فى جزء كبير من المسجد. وقد صدر أمر الحظر لإفساح مجال الصلاة للمصلين اليهود الذى غنوا يستولون على المسجد بالتدريج.

(ج) فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ تعرض حارس عربى للضرب داخل المسجد من جانب أحد المستوطنين كما تعرض لإعتداء مماثل من جانب مستوطنين آخرين. ولما رفع الحارس الدعوى على الشرطة وجد أنه هو الذى وضع موضع الإتهام فى المحكمة.

(د) وفى أول أكتوبر ١٩٨٤ قدمت فى المسجد مشروبات ومأكلات بمناسبة حفل ختان أقيم فى المسجد لأبن أحد ضباط الجيش الإسرائيلى. وحضر الحفل عدد من كبار الضباط العسكريين الإسرائيليين^(١).

ولعمري كيف يستقيم إنتهاك حرمة المقدسات الإسلامية على مسمع ومرأى المجتمع الدولى من قبل ذلك المحتل الذى للتاريخ إذا كانت الرسالة الروحية التى أكرمهم الله بها لم يقدروها حق قدرها،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الأربعين، بند ٧٥ من جدول الأعمال، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٦٨.

وعبدوا الأوثان وقتلوا الأنبياء بغير حق فماذا ننتظر منهم بصدد المقدسات الدينية الإسلامية.

وحتى أدوار العبادة التي لا تنطبق عليها القدسية لم تسلم من دنسهم. فالحرم الإبراهيمي في الخليل لم يسلم من الاعتداءات التي استهدفت الاستيلاء عليه وتحويله إلى كنيس يهودي ومنع المسلمين من الصلاة فيه. وقد تم تركيب عدسات تلفزيونية داخلية، وتثبيت درج حديدي لصعود الجنود الإسرائيلية إلى نقطة المراقبة المقامة على قلعة صلاح الدين^(١).

ولا يسعني في نهاية هذا العرض الموجز للإنتهاكات الإسرائيلية إلا أن أعرض لما أثبتته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف^(٢)، فقد ورد في تقريرها لعام ١٩٨٤ أن "الإنتهاكات الإسرائيلية قد امتدت إلى أماكن العبادة الدينية، وأنه قد وقعت في الأونة الأخيرة أعمال عنف نسبت إلى جماعات إرهابية يهودية كانت ترمي إلى إلحاق الضرر والدمار بالأماكن المقدسة الإسلامية. وحدثت إنتهاكات

(١) البيان المقدم من وزارة شؤون الأراضي المحتلة في الأردن إلى اللجنة الخاصة في مايو ١٩٨٥ الوثائق الرسمية للجمعية العامة ٧٠٢ - ٤٠ - أ - ص ١٥٧.

(٢) أنشئت هذه اللجنة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ (د. ٣٠) المؤرخ في نوفمبر ١٩٧٥، وتتألف حالياً من ٢٣ دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

أخرى لحرمة الأماكن المقدسة تحت ستار الحفريات الأثرية^(١).

وقد أشار رئيس اللجنة بالنيابة إلى محاولة وقعت في يناير ١٩٨٤ لتدنيس أقدس حرم إسلامي في القدس. وهو قبّة الصخرة والمسجد الأقصى الذي يعتبر ثالث أشرف حرم في الإسلام بعد الكعبة ومسجد الرسول. ولكن الحراس العرب أحبطوها لحسن الحظ، وقد فر الدخيلان تاركين ورائهما متفجرات وقنابل يدوية قيل أن مصدرها الجيش الإسرائيلي^(٢).

وانتهت اللجنة إلى أن إسرائيل لم تتوان منذ عام ١٩٦٧ عن تغيير تكوين مدينة القدس الفلسطينية الديموجرافي ومعالمها العمرانية، وهيكلها المؤسس، وطابعها التاريخي بضم الحدود البلدية وتوسيعها، بل وإتخاذ تدابير أخرى إنتهاكا لمركز المدينة القانوني. فبالإضافة إلى الحفريات حول الحرم الشريف في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، إقترفت إسرائيل العديد من أعمال التدنيس التي تستهدف هذه الأماكن المقدسة وتنتهك حرمتها وأن هذه التطورات المؤسفة أثارت السخط في العالم أجمع^(٣).

٣٦. (ب) إنتهاك حرمة المقادسات الدينية المسيحية :

أسلفنا الذكر أن العداء اليهودي للمقدسات المسيحية أقل بكثير من ذلك العداء بالنسبة للمقدسات الإسلامية لأسباب عديدة أورتها في حينها.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٣٩، ص ٩.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٣٩، ص ١١.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٣٩، ص ٥٨، ٥٩.

إلا أن تلك المقدسات المسيحية لم تسلم هي الأخرى من الانتهاكات. وقد وضحت هذه المسألة منذ أول حديث أدلى به البطريرك مكسيموس إلى صحيفة الأهرام القاهرية في ١٦/٤/١٩٥٦. حيث بين فظاعة الانتهاكات الإسرائيلية مقررًا "يوم الإحتفال بعيد الجمعة الحزينة فوجئنا بعدد كبير من اليهود يهاجمون المقابر في حيفا ولم يرعوا قدسية الموتى، وإستهانوا بقدسية المكان ونبشوا المقابر وسلبوا ما دفن مع الموتى وحطموا الصليبان على القبور. لقد منع المسيحيون من الحصول على إجازتهم يوم الأحد، وأجبروا بالفعل على إقامة صلواتهم مساء يوم السبت. وقد سعينا - تحت الضغط والإرهاب - لدى الفاتيكان لقبول الإعتراف الرسمي بيوم السبت أجازة للمسيحيين في إسرائيل بدلاً من يوم الأحد. ولكن الفاتيكان رفض إتخاذ قرار رسمي بذلك^(١).

وتبين المسألة بصورة أوضح من خلال مذكرة المسيحيين العرب إلى رئيس أساقفة كانتربري بالقدس في ٢٣/٤/١٩٦٦ حيث ورد بها ما نصه :

"أما المقدسات المسيحية في المنطقة التي يحتلها الصهايون والكنائس والمدافن، والأبيرة فقد نسفت وهدمت ونهبت في حين حول بعضها إلى معابد يهودية أو نواد وأماكن للهو والعبث على أخط

(١) الدكتور يعقوب خوري. حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٤، ٤٥.

المستويات الخلقية^(١).

واستحلت إسرائيل حرمة المقدسات المسيحية بصورة أفضح عندما إعترفت بسرقة تاج العذراء من كنيسة القيامة وتفكيكه. ركنت وكالة الأسوشيت برس تد نشر في تاريخ ١٩٦٧/٨/٣ : أن تاجاً ثرياً من الذهب الخالص يجن رأس تمثال السيدة العذراء في كنيسة القيامة قد سرق. ونكرت ألوان أن تتاج المسروق مرصع بالأحجار الكريمة وتقد في وقت لم يكن فيه من رهبان الكنيسة إلا عدد ضئيل إذ تمتد السلطات الإسرائيلية إلى إبعادهم عن الكنيسة^(٢).

وفي يوم ١٩٧١/١/٢٤ دخل يهودى إلى كنيسة القيامة متظاهراً بالزيارة وأخذ يطوف في أرجائها وأغتم فرصة خلو القبر المقدس من الزوار، فأقدم بكل حقد على تحطيم قناديل الزيت والشموع المقامة على القبر المقدس وداسها برجليه. ولقد لفت صوت تحطيم القناديل إنتباه أحد الرهبان المنوط بهم الإشراف على الكنيسة فتوجه نحو الصوت. وصعق

(١) ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومى، ج ٢ من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٩. ص ١٤ : ٢٥.

(٢) H. Cattani, Palestine and international law, Op. Cit, p.190. ويوضح العديد من الممرقات التى حدثت بالأماكن المقدسة المسيحية بقوله: "Theft of the jewels of the Holy virgin at the church of the Holy sepulchre, destruction of lamps at the church of the Holy sepulchre, (1971), attack on a Franciscan monk at the same church (1972), and arson at three Christian centres (1974).

حينما رأى رجلاً غريباً معتلياً ظهر القبر المقدس ودائساً عليه بقدميه. فسارع ليوقفه ويمنعه إلا أن الرجل أخذ يضربه بقبضة يديه وهو يحاول الفرار من المكان. فاستجد الراهب بأخواته المتواجدين في الكنيسة. وبعد مطاردة قصيرة ألقى القبض عليه^(١).

وقد بلغت نروة الانتهاكات الإسرائيلية في تدخلها في شئون الحج المسيحي وتقييد حرية زيارة المسيحيين لأماكنهم المقدسة. ومحاولة استغلال المجال الديني كعنصر فولكلورى لتحسين السياحة في إسرائيل. وقد إحتجت لجنة الحج التى تضم كل الكنائس المسيحية على التصرفات الإسرائيلية، ونشرت هذا الإحتجاج اللجنة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية فى تقريرها عام ١٩٨٤^(٢).

وهكذا بات من الجدى والضرورى الدعوة لإبرام معاهدة دولية يكون موضوعها الأوجد حماية الأماكن الدينية المقدسة. إذ إتضح بجلاء قصور المعاهدات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية فى إضفاء حماية تليق بمكانة الأماكن المقدسة. بل على العكس كان للثغرات الكامنة فى تلك المعاهدات الضوء الذى تمسكت بأهدابه السلطات الإسرائيلية لإنتهاك حرمة هذه

(١) الأستاذ محمود العايدى، قدسنا، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ٢٠٧.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع وثائق الجمعية العامة الرسمية، دورة ٤٠، ص ١٥٨.

المقدسات. ولم يبق لنا إلا الإحتكام لموقف المنظمات الدولية
فى مواجهة تلك الإنتهاكات علها تعوض ما سكب من دموع
على إنتهاك مقدسات لها فى نفوس البشرية مشاعر فياضة.

الفصل الثانى

موقف المنظمات الدولية من مشكلة

الأماكن الدينية المقدسة فى القدس

٣٧. تطور موقف المنظمات الدولية من المشكلة :

لم يكن المجتمع الدولى مهياً - فيما مضى - لوضع حماية خاصة للأماكن الدينية المقدسة. وكان التوجه القائم قبل تعامل الأمم المتحدة مع المشكلة الفلسطينية يقضى بإضفاء ذات الحماية التى تمتعت بها أدوار العبادة بصفة عامة. وعندما أثير فى أروقة الأمم المتحدة مشكلة الانتهاكات الإسرائيلية بحرمة الأماكن الدينية المقدسة بالقدس إستبان للمجتمع الدولى عدم تواءم القواعد الدولية القائمة والمطبقة فعلاً فى شأن أدوار العبادة مع المكانة الخاصة لتلك الأماكن. وإزاء إمعان السلطات الإسرائيلية فى إنتهاك حرمة المسجد الأقصى وضح بجلاء التحول نحو حماية تلك الأماكن بأسلوب يتفق ومكانتها فى نفوس الإنسانية.

وقد أفرزت جهود أجهزة المنظمات الدولية العديد من القرارات والتوصيات غلب عليها نمط المناداة والشجب والإدانة. ومع تصاعد حدة التعنت الإسرائيلى صدرت عن المنظمات بعض التوصيات التى نأمل لها التقنين التعاهدى بما يتفق ووضع تلك الأماكن. والأمانى معقودة على التحليلات والتأصيلات الفقهية التى لها - بلا شك - أبلغ الأثر فى دفع المجتمع الدولى نحو إبرام معاهدة دولية خاصة بالأماكن الدينية المقدسة.

ونعرض فيما يلي لموقف الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأجهزة اليونسكو حيال تلك المقدسات في القدس.

٣٨. أولاً : الجمعية العامة للأمم المتحدة :

المدقق والمتفحص لقرارات وتوصيات الجمعية العامة يستنتج - بلا جهد - التقنين الفعلي للمخطط الإسرائيلي بخصوص ما يستهدفه في شأن سعيها الحثيث لهدم المسجد الأقصى. حيث تظن أن ذلك المكان المقدس بنى على هيكل سليمان، أى حدث نوع من التراكم الإنشائي من المسجد الأقصى على هيكل سليمان، لذا فإن القرارات والتوصيات، وإن كانت ترصد أعمال الهدم والتدمير لذلك المكان المقدس، إلا أن الواضح الجلى هو الإمعان والدائب الإسرائيلي نحو هدم المكان بطريقة غير مباشرة تحقيقاً لمرادها الدينى المتمثل فى أنه لا قدس بدون الهيكل.

ولقد تبنت الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قرارها الخاص بتقسيم فلسطين (ق ١٨١) ورد فى الباب الأول منه وضع الأماكن المقدسة والمباني والأمكنة الدينية. وقد نص على وجوب إحترام الأماكن المقدسة وأبنيتها، وكذلك الحقوق المتعلقة بها. كما أكد على ضرورة صيانة حرية ممارسة العقائد فيها، وضمان حرية الوصول إليها. وقدر ضرورة العناية بالأبنية الخاصة بالأماكن المقدسة^(١).

(١) الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية،

رقم ٣١٠/أ.

وتنص المادة الأولى على أنه =

وقد عادت الجمعية لتؤكد من جديد على حماية الأماكن المقدسة
وضمن حرية الوصول إليها من خلال القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١
ديسمبر ١٩٤٨^(١).

وحرى بالذكر أن القرارين السالفين كانا نتاج جهود اللجنة المعنية
بالمشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية والتي كانت قد شكلت لجنة فرعية
لتنقو دراسة مشكلة الأماكن الدينية المقدسة. حيث اجتمعت تلك اللجنة
في ٢٨ يوليو ١٩٤٧ برئاسة سبيت الهولندي وأصدرت توصيتها في شأن
تلك المشكلة في أغسطس ١٩٤٧ ورد فيها وجوب المحافظة على قدسية
تلك الأماكن مع إحترام وحماية حقوق الطوائف المختلفة. وأوصت كذلك

= "Existing rights in respect of Holy places and religious
building or sites shall not be denied or impaired".

وتتص المادة الثانية على أنه :

"In so far as Holy places are concerned the liberty of access,
visit and transit shall be guaranteed with existing rights".

وتتص المادة الثالثة على أنه :

"Holy places and religious building or sites shall be preserved.
No act shall be permitted which may in any way impair their
sacred character.

(١) يتضمن القرار المشار إليه أن :

"..... that the Holy places - including Nazareth religious
buildings and sites in Palestine should be protected and free
access to them assured, in accordance with existing rights and
historical practice.

بضرورة . ن ينص على تلك المبادئ في مساتير الدول التي تقع في مدنها مثل هذه الأماكن مع تعهدها بحمايتها وفتح الباب لزيارتها بحرية تامة وكذلك لدور العبادة والمواقع الدينية^(١).

وفي قرارها رقم ٣٠٣ (د. ٤) في ١٩٤٩/٢/٩ قررت الجمعية العامة إيماناً منها بأن المبادئ التي تقوم عليها قراراتها السابقة المتعلقة بهذه المسألة، وخصوصاً قرارها الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، تمثل تسوية عادلة ومنصفة للمسألة، لذا تعيد إعلان غايتها من وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم يجسد ضمانات ملائمة لحماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها. وأن تؤكد بالتحديد الأحكام التالية من قرار الجمعية العامة ١٨١ (د. ٢) :

G. Vican, Op. Cit, p. 27.

(١)

ويقرر في ذلك :

La question des lieux saints a été étudiée par le comité spécial des N. U. qui se réunit à Genève le 28 juillet 1947. Il avait établi une sous commission spécialement chargée de la question et présidée par Monsieur A. J. Spits (Paus Bas). Les recommandations générales, publiées au mois d'août 1947 ont été les suivantes : (1) Le caractère sacré des lieux saints doit être maintenu. (2) Les droits des communautés religieuses doivent être sauvegardés. (3) Les principes seraient insérés dans les constitutions des Etats où les lieux saints se trouvent. (4) Ces Etats garantiraient la protection et le libre accès aux lieux saints, édifices et sites religieux.

(أ) ينشأ في مدينة القدس كيان منفصل تحت حكم دولي خاص،
تقوم على إدارته الأمم المتحدة.

(ب) يعين مجلس الوصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة
الإدارية^(١).

وفي قرارها رقم ٣٥٦ (د. ٤) قررت الجمعية العامة للعام المالي
١٩٥٠ اعتماد مبلغ ٨٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للغرض الآتي :

أ.

ب. نظام دولي دائم لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة.

وفي قرارها رقم ٤٦٨ (د. ٥) في ١٤/١٢/١٩٥٠ قررت
الجمعية العامة تخفيض المبلغ الكلي الذي أعتمد بموجب القرار ٣٥٦
(د. ٤) بقيمة ٨٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي بسبب إلغاء الاعتماد لتأسيس
نظام دولي لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة.

وخلاصة القرارات السابقة إنها وردت معبرة عن إتجاه المجتمع
الدولي نحو إرساء نظام دولي للأماكن المقدسة. وإزاء الرفض الأردني -
الإسرائيلي خفضت الجمعية العامة ميزانيتها المرصودة للنظام المقترح.
وقد إنتقلت الجمعية العامة إلى إصدار قراراتها بعد حرب ١٩٦٧ في ثوب
جديد يتواءم والإحتلال الإسرائيلي للضفة الشرقية والتي كانت تحت
الإدارة الأردنية. وفي ظل هذا التصعيد الجديد تعاملت الجمعية العامة مع

(١) الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة (د. ٤)، ١٥٢١/أ.

القضية الفلسطينية بمنظور سياسى أكثر منه إنسانى. وبالتالى لم يكن غريباً أن تهتم معظم توصياتها بعد حرب ١٩٦٧ بالجوانب السياسية للقضية الفلسطينية برمتها، ولم تخص الأماكن الدينية المقدسة بالذكر إلا فى النذر اليسير وبأسلوب تلميحى بحت. من ذلك مثلاً توصيتها رقم ٢٨٥١ (د. ٢٦) فى ١٠/١٢/١٩٧١ حيث ورد فيه أن الجمعية العامة تطلب من إسرائيل أن تمتثل تماماً لإلتزاماتها بموجب إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب. وتؤكد أن كل الإجراءات التى إتخذتها إسرائيل لإستيطان الأراضى المحتلة، بما فى ذلك القدس المحتلة باطلة وملغية تماماً. وفى قرارها ١٠٦/٣١ أفى ١٦/١٢/١٩٧٦ شجبت الجمعية العامة التدابير التى إتخذتها إسرائيل فى الأراضى المحتلة من سنة ١٩٦٧، والتى تبدل التكوين الديموجرافى أو الطبيعة الجغرافية لتلك الأراضى. وتعلن أن هذه التدابير ليس لها أى صحة قانونية، ولا يمكن أن تؤثر على نتيجة السعى لإقرار السلم، وأن هذه التدابير تشكل عقبة فى سبيل تحقيق السلم العادل والدائم فى المنطقة وأن جميع التدابير التشريعية والإدارية التى إتخذتها إسرائيل، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والأماكن التى عليها ونقل السكان، الأمر الذى يؤدى إلى تغيير المركز القانونى لمدينة القدس، هى تدابير باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك المركز. وتطلب بإلحاح، مرة أخرى، من إسرائيل إلغاء جميع هذه التدابير، والكف فوراً عن إتخاذ أى تدابير أخرى من شأنها إحداث تغيير فى التكوين الديموجرافى للأراضى العربية المحتلة، أو لأى جزء

منها بما فى ذلك القدس، أو طبيعتها الجغرافية أو مركزها^(١).

بيد أن تحولاً جديداً طرأ على قرارات وتوصيات الجمعية العامة بدءاً من عام ١٩٨٠ حيث فطنت إلى الأهمية الروحية والإنسانية للأماكن الدينية المقدسة. وقننت بأسلوب ما فكرة الإنسانية التى ما فتئت تلوح فى الأفق - وبشدة - من هذه الفترة. فأصدرت توصيتها رقم ١٦٩/٣٥ هـ فى ١٥/١٢/١٩٨٠ أكدت فيها من جديد عدم جواز إكتساب الأرض بالقوة، وإنها إذ تضع فى إعتبارها المركز الخاص للقدس والحاجة بوجه خاص إلى حماية وصون البعد الروحي والدينى الفريد للأماكن المقدسة فى المدينة. وإذ تعرب عن إرتياحها للقرار الذى إتخذته الدول التى إستجابت لقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨/١٩٨٠ فسحبت ممثليها الدبلوماسيين من مدينة القدس الشريف. وإذ تشير إلى إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى زمن الحرب المعقودة فى ١٢/٨/١٩٤٩. وإذ تشجب إمعان إسرائيل فى تغيير الطابع المادى لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديموغرافى وهيكلاها المؤسس ومركزها. وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء سن قانون أساسى فى الكنيست الإسرائيلى يعلن إجراء تغيير فى طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وما يترتب على ذلك من آثار على السلم والأمن :

١. توجه أشد اللوم إلى إسرائيل لسنها القانون الأساسى المتعلق

بالقدس.

(١) أنظر أيضاً قرار رقم ١١٣/٢٣ فى ١٨/١٢/١٩٧٨، والقرار أ ط ٢/٧

فى ٢٩/٧/١٩٨٠.

٢. تؤكد أن سن هذا القانون الأساسى من جانب إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولى ولا يؤثر على استمرار تطبيق إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة فى ١٢/٨/١٩٤٩، فى الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية الأخرى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٣. تقرر أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التى إتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتى غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة "القانون الأساسى" والمتعلق بالقدس الذى سن مؤخراً، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل باطلة أصلاً ويتعين إلغاؤها فوراً.

٤. تؤكد أن هذا الإجراء يمثل عقبة خطيرة فى سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط.

٥. تقرر ألا تعترف بذلك "القانون الأساسى" ولا بما تتخذه إسرائيل من إجراءات أخرى تستهدف، إستناداً إلى هذا القانون، تغيير طابع القدس ومركزها، وتطلب إلى جميع الدول والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية أن تمتثل لهذا القرار والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع، وتحثها على عدم القيام بأى عمل لا يتفق وأحكام هذا القرار وسائر القرارات ذات الصلة.

٦. تحكم بأن أعمال الحفر والتغيير فى المنظر العام وفى المواقع الثقافية والتاريخية والدينية للقدس تشكل إنتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولى، والأحكام المتصلة بالموضوع من إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة فى ١٢/٨/١٩٤٩.

٧. تقرر أن هذه الإنتهاكات التى ترتكبها إسرائيل تشكل عقبة خطيرة فى سبيل تحقيق سلم شامل وعادل فى الشرق الأوسط، فضلا عن إنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٨. تطالب بأن تكف إسرائيل أيضا عن جميع أعمال الحفر وتغيير المعالم التى تقوم بها فى المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وخاصة تحت وحول الحرم الشريف الذى تتعرض مبانيه لخطر الإنهيار.

ويتضح مما سبق أن توصيات وقرارات الجمعية العامة أخذت شكلا تصاعديا حتى وصلت قممها بهذه التوصية الأخيرة التى عبرت فيها وبحق عن سلامة المعيار الذى إعتنقناه من أن الأماكن المقدسة بها العلامات والرموز المعبرة عن البعد الروحى والدينى التى تعتقد عندها النفس بكل شرائطها إنها فى أقرب نقطة لدى بارئها. ومن ثم تستوجب حماية خاصة أساسها فكرة إنسانية مفادها أن تلك المقدسات لا تعتبر مملوكة لجيل بعينه. وإنما لكل جيل بحيث تلقى على عاتقه مسئولية إدارتها لحساب الأجيال الأخرى. لذا لم يكن غريبا أن تقرر الفقرة الثانية من التوصية سالفة الذكر أن الإنتهاكات التى ترتكبها إسرائيل تشكل

عقبة خطيرة في سبيل تحقيق السلم فضلاً عن إنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٣٩. ثانياً : مجلس الأمن :

من بين تلال القرارات التي إتخذها مجلس الأمن في شأن القضية الفلسطينية يمكن إستقراء بعض منها له إرتباط وثيق بالأمكان الدينية المقدسة. ففي أعقاب حريق المسجد الأقصى أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٧١ في سبتمبر ١٩٦٩ أشار فيه إلى :

"أن مجلس الأمن إذ يشعر بالأسى للتلّف الكبير الذي سببته جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك في القدس بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٩ وهي تحت الإحتلال الحربي الإسرائيلي. وإذ يضع في الإعتبار الخسارة الناجمة التي لحقت بتراث الإنسانية، وبعد أن إستمع إلى البيانات التي ألقيت أمام المجلس، والتي تعكس السخط العالمي الذي سببه فعل التدنيس في واحد من أكثر أماكن العبادة تقدّساً لدى البشرية. يعترف بأن أي تدمير أو إنتهاك لحرمة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع والمباني الدينية في القدس أو أي تشجيع لأي عمل كهذا أو تواطؤ بشأنه يمكن أن يهدد السلام والأمن الدوليين بخطر كبير. يقرر أن عمل التدنيس الكريمة وإنتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك يؤكد الضرورة الملحة لتوقف إسرائيل عن التصرفات التي تنتهك قراراته السابقة. وإلغاء جميع الإجراءات والأعمال التي إتخذتها بقصد تغيير وضع القدس"^(١).

(١) الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، ص ٢٥.

والمعروف أن أهم اختصاصات مجلس الأمن ترتبط بتحمل التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف الأصل له أن يتولى حل المنازعات الدولية حلاً سليماً، أو قمع العدوان بإتخاذ التدابير العقابية لحلها. فأى مسألة لها علاقة بالأمن والسلم في العالم يمكن لمجلس الأمن مناقشتها وإتخاذ موقف في شأنها سواء بحلها حلاً سليماً أو إتخاذ التدابير العقابية لحلها.

ومفاد إستصدار القرار ٢٧١ لسنة ١٩٦٩ يعنى أن مجلس الأمن قد إستشعر أن العدوان على الأماكن الدينية المقدسة يندرج في عداد المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرضه للخطر. فقد إستمع للبيانات التي ألقيت أمام المجلس والتي تعكس السخط العالمي لتدنيس واحد من أكثر أماكن العبادة تقدساً لدى البشرية، وهو ما يفيد حرص المجتمع الدولي على مكانة المقدسات الدينية غاضاً البصر عن الفئة الدينية التي تتعلق بها أمال هذا المكان أو ذاك. فهو في محصلته النهائية مكان له في نفوس الإنسانية أهميته الفائقة التي يستحيل تعويضه. ذلك الرقى في الفكر الإنساني إنطوى - وبحق - على جلال المكان بما يحمله من رموز وعلامات لها في النفس البشرية مشاعر فضفاضة تحن وتصبو إليها. لذا كان من الطبيعي أن يترتب على إنتهاك هذا المكان تهديد للسلم والأمن الدوليين لخطر كبير، لا يقل عن أى جريمة أخرى كالإبادة. أو القرصنة، بل يفوقها.

ولا يخفى أن الطابع السياسى لإختصاصات مجلس الأمن جعله يتعثر كثيراً في إتخاذ قرارات توازى ذلك القرار المتخذ عام ١٩٦٩.

ولعل المساندة الأمر اكية اللامحدودة وتبدل أحوال موازين القوى فى المجتمع الدولى ساعدا - وبحق - فى غل يد مجلس الأمن عن أداء دوره المفروض والمنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة. فمثلا لما وصلت الإنتهاكات الإسرائيلية إلى ذروتها بالهجوم على الحرم الشريف للمسجد الأقصى وقبة الصخرة فى القدس، إجتمع مجلس الأمن فى إبريل عام ١٩٨٢. وإتجه إلى الإقتراع على مشروع قرار كان من شأنه إدانة أعمال تدنيس المقدسات التى إرتكبت داخل الحرم الشريف. بيد أن مشروع القرار لم ير النور بسبب إستخدام الفيتو^(١).

وحيثما قامت قوات الأمن الإسرائيلى بإرتكاب مجزرة المسجد الأقصى فى ٨/١٠/١٩٩٠، إكتفى المجلس بإتخاذ القرار ٦٧٢ فى ١٣/١٠/١٩٩٠ حيث ورد فى حيثياته ضرورة إعتماد أى حل عادل ودائم للصراع العربى - الإسرائيلى وفقاً لقرارى المجلس ٢٤٢، ٣٢٨ والأخذ فى الحسبان حق توفير الأمن لكل الدول فى المنطقة بالإضافة إلى الحقوق السياسية الشرعية للشعب الفلسطينى، مع إعراب المجلس عن إنزعاجه لأعمال العنف التى حدثت فى الحرم الشريف وإدانته لأعمال العنف التى قامت بها قوات الأمن الإسرائيلى مع دعوته لإسرائيل إلى الإلتزام بدقة بالتزاماتها القانونية ومسئوليتها وفقاً لإتفاقية جنيف الرابعة. مع تكليف الأمين العام بإرسال بعثة إلى المنطقة.

(١) اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوق غير القابلة للتصرف، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٣، ص ٦٢.

وقد رفضت إسرائيل القرار، ورفضت إستقبال بعثة الأمين العام.

والجلى أن مجلس الأمن فى كافة قراراته لم يستخدم نصوص ميثاق الأمم المتحدة فى فصله السابع رغم الوضع المتردى الذى ألهم بالأماكن المقدسة، ورغم العنت الإسرائيلية، وإمعانه فى تنفيذ مخططه المستهدف، هدم وتدمير المسجد الأقصى، بإرتكابها لجريمة إنتهاك حرمة المقدسات. ورغم أن أعمال الإنتهاك - كما ورد فى قرار مجلس الأمن العام ١٩٦٩ - تمثل إنتهاكاً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، إلا أن كل ما تمخضت عنه تلك القرارات هى الإدانة والمناشدة والدعوة، والإنزعاج.

٤٠. ثالثاً : مجلس الوصاية :

غنى عن البيان أن ميثاق الأمم المتحدة أورد نظاماً جديداً عوضاً عن نظام الإنتداب إشتهر بمسمى مجلس الوصاية. وقد أفرد له الميثاق أحكام الفصل الثالث عشر حيث عالج تأليفه ووظائفه وإجراءات التصويت فيه.

وإذا كان مجلس الوصاية قد بات فى ذمة التاريخ بعد أن تقلص دوره على الصعيد الدولى، إلا أنه ترك وراءه تركبة حصيلاتها عشر توصيات فى شأن المشكلة الفلسطينية بصفة عامة^(١). ولا يخفى أن كافة

(١) هذه القرارات هى ٢٩ لسنة ١٩٤٧، ٣٢ لسنة ١٩٤٨، ٣٣ لسنة ١٩٤٨، ٣٤ لسنة ١٩٤٨، ١١٣ (د أ ط ١٩٤٩)، ١١٤ (د أ ط ١٩٤٩)، ١١٧ لسنة ١٩٥٠، ١١٨ لسنة ١٩٥٠، ٢٣٢ لسنة ١٩٥٠، ٢٣٤ لسنة ١٩٥٠.

ما أصدره من توصيات يرتبط - بالدرجة الأولى - بوضع نظام لمدينة القدس بأكملها. على أنه من الممكن أن تلقى الضوء على بعض من تلك التوصيات في شأن ما يهم الأماكن الدينية المقدسة.

ننوه منذ البداية إلى التوصية رقم ٣٠٣ الصادرة عن الجمعية العامة التي أناطت بمجلس الوصاية مسئولية السلطة الإدارية، ووضع مشروع تصوري لمدينة القدس. ومن جانبه بدأ مجلس الوصاية في وضع ذلك المشروع تأسيساً على نصوص التوصية رقم ١٨١ الصادرة عن الجمعية العامة. وكانت البداية - في تصور المجلس - هو الرجوع لأهل المدينة في شأن الاستماع لوجهة نظرهم حول مستقبل الأماكن الدينية المقدسة. وكذلك لرأي الأردن وإسرائيل.

فمن جهة أكد بعض المقيمين في القدس من مختلف الأجناس والديانات على ضرورة إقامة نظام دولي في القدس لتفادي العودة إلى المحنة التي آلت بالمدينة. بينما أكدت الكنائس المسيحية أن النظام الدولي للمدينة يفضي إلى حماية حرية الدخول وتأمين الأماكن الدينية المقدسة^(١).

(١) N. U. Documents, conseil de tutelle, sixième session, Genève, 1950, Point 19, p.49.

En premier lieu, qu'un grand nombre d'habitants de Jerusalem, de toute race et de toute religion, souhaitent que l'on etablisse dans cette ville un regime international qui les garantisse contre le retour des epreuves infligées à leur ville, En second lieu, que les eglises chretiennes appellent de leurs voeux un=

ومن جهة أخرى فإن إتجاه كل من دولتي إسرائيل والأردن كان لهما وضع مغاير يتفق - بداهة - والمستقبل السياسي لكليهما. إذ تمسكت كل منهما بما تحت يديها من مناطق، مع التعهد بضمان تأمين الأماكن الدينية المقدسة فيها وضمان حرية الدخول للحجاج. وبدهى أن تلك النظرة السياسية القاصرة إختلفت كلية مع نظرة الأمم المتحدة التي استهدفت وضع نظام إداري دولي للمدينة بالكامل، مع الأخذ في الاعتبار إتجاهات الطوائف الدينية المختلفة من يهودية أو إسلامية أو مسيحية تطبيقاً للتوصية الصادرة بالتقسيم من قبل الجمعية العامة رقم ١٨١^(١).

= régime international qui assurerait sous une forme quelconque la sécurité et le libre accès des lieux saints.

N. U. Documents, Conseil de Tutelle, Ibid, p. 50. ^(١)

Enfin, que le Gouvernement d'Israël et les Gouvernements des Etats arabes ne sont en aucune façon d'accord sur la façon de préserver à l'avenir la Ville sainte contre tout danger d'hostilités entre voisins antagonistes.

Les Gouvernements d'Israël et du Royaume hachémite de Jordanie passent pour avoir engagé des pour-parlers en vue de conclure un traité qui délimiterait leurs zones respectives d'autorité dans la ville de Jérusalem. Chacun d'eux assumerait la responsabilité de garantir la sécurité des lieux saints situés dans sa zone, ainsi que le libre accès pèlerins. Mais c'est indiscutablement aux Nations unies qu'il appartient de déterminer le sort d'un territoire sur lequel elles ont résolu=

وحي خضع تلك المتناقضات تصدى مجلس الوصاية لمشكلة القدس. والأماكن الدينية المقدسة - بالتبعية - حيث دارت رحى المناقشات بين الدول.

فقد أعد الأستاذ جازو رئيس مجلس الوصاية عن الدورة السابعة مذكرة تفصيلية من سياق المناقشات الشفوية للمجلس خلال الدورة التي رأسها. وقد أشار فيها إلى رفض إسرائيل لفكرة تدويل أقليم القدس بأكمله وفقاً لتوصية الجمعية العامة رقم ٣٠٣. وأن قناعتها ترتبط بتدويل الأماكن الدينية المقدسة فقط مع وضعها تحت إدارة الأمم المتحدة^(١).

=d'établir un régime d'administration internationale en tenant compte à la fois des aspirations des juifs et des Musulmans et des vœux du monde chrétien.

N. U. Conseil de tutelle, Proces – Verbaux officiels, ^(١) septieme session, p. 55.

“M. Garreau a jugé utile de transmettre au conseil de tutelle un document extraordinairement tortueux des autorités d’Israel. Ces autorités rejettent sans ambiguïté la résolution adoptée le 9 Decembre 1949 par l’Assemblée générale, mais elles comprennent la valeur de l’opinion mondiale qui s’est prononcée en faveur de l’internationalisation, elles proposent un nouveau plan qui – elles le savent fort bien-ne sera pas adopté mais qui leur permettra de dire au monde combien elles désirent coopérer et internationaliser le territoire d’autrui. Si les autorités israéliennes désirent coopérer elles devraient le=

ومن جهته أعلن مندوب العراق في المجلس أن تدويل الأماكن الدينية المقدسة فقط أمر مستحيل وغير عادل. ويأتي تعبير المندوب العراقي في الوقت الذي كانت فيه الأماكن الدينية المقدسة خاضعة للسلطات الأردنية. وقد أضاف أن في تدويل تلك الأماكن ما يخلو إسرائيل حرية الدخول إليها لزيارة حائط المبكى، وهو ما يعد غير عادل - في وجهة نظره - والأوقع لديه تدويل القدس كاملة بما يتفق ومراعاة اعتبارات العدالة لكل الطوائف الدينية المختلفة^(١).

وقد عبر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية - آنذاك - عن أمله بأن تدخل كل من الأردن وإسرائيل في مناقشات ومفاوضات حول أمثل

= faire en se conformant aux termes de la résolution 303 (IV) de l'Assemblée générale qui prévoit l'internationalisation de la Ville de Jerusalem toute entière. En fait, le plan de ces autorités est d'internationaliser seulement les lieux saints sous la direction d'un gouverneur des N. U.

^(١) وثائق مجلس الوصاية، الدورة السابعة، الاجتماع الثامن، نفس المرجع، ص ٥٥، ٦٦. ويقرر ممثل العراق :

L'internationalisation des seuls lieux saint est impossible et injuste, "Il est évident que les lieux saints, y compris les Mur des lamentations se trouvent maintenant entre les mains des autorités jordaniennes et les Israéliens aimeraient y avoir libre acces. Le Gouvernement de l'Irak maintient sa position qui est de réclamer un régime international complet pour l'ensemble de la Ville de Jerusalem.

الأساليب والإجراءات التي تؤدي إلى وضع إتفاق يرضى ويواءم جميع الأطراف في شأن الأماكن الدينية المقدسة. وقد أيدته في ذلك مندوب إنجلترا. بينما أكد مندوب نيوزلاند أن عمل مجلس الوصاية ينحصر في وضع تقرير حول هذه الأماكن ويرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعتبار أنها الجهة المعنية بإصدار توصيتها في هذا الشأن ولا يدخل في اختصاص مجلس الوصاية مناقشة هذه المسألة^(١).

والغريب في الأمر أن رئيس مجلس الوصاية أرسل إلى الأردن أكثر من مرة بإعتبارها الدولة المعنية بهذه الأماكن في مواجهة إسرائيل لكي تكشف عن موقفها في هذا الصدد. إلا أن الحكومة الأردنية التزمت الصمت الذي كان مثارا لانتقادات العديد من ممثلي الدول في مجلس الوصاية حينئذ^(٢).

وأياً ما كانت المناقشات والمداخلات التي أفاض فيها ممثلو الدول، معبرة عن وجهة نظرها الخاصة، فإن حصيلة توصيات مجلس الوصاية في شأن الأماكن الدينية المقدسة لا تذكر، إذ غلب على تلك التوصيات رأي المجلس في نظام القدس بصفة عامة، أو طلب إعتمادات مالية. بخصوص مشروع تدويل القدس. وهكذا^(٣).

(١) وثائق مجلس الوصاية، المرجع السابق. ص ٥٧.

(٢) وثائق مجلس الوصاية، المرجع السابق. ص ٥٧، ٥٨.

(٣) راجع كافة المناقشات المتعلقة بتلك التوصيات =

٤١. رابعاً : منظمة اليونسكو :

إذا كانت الأمم المتحدة قد ناقشت من خلال بعض أجهزتها مشكلة الأماكن الدينية المقدسة. إلا أن هذه المناقشات وردت من خلال المشكلة الأساسية المرتبطة - بداهة - بالقدس، وفلسطين. ومن ثم يتضح - للوهلة الأولى - أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة إرتهنت - بالدرجة الأولى - بالأبعاد السياسية والإنسانية الأساسية لفلسطين والشعب الفلسطيني. أما مناقشة مشكلة الأماكن الدينية المقدسة فقد وردت - دوماً - كمسألة تابعة أو منبثقة من المشكلة الجوهرية.

على أن الوجه الآخر للقدس والمتمثل في الأهمية الروحية الثقافية الدينية في المنظور الإنساني والتي سبقت الإشارة إليها في مواضع عديدة - يدخل أساساً في إهتمام منظمة اليونسكو باعتبارها المنظمة الأكثر إهتماماً وإختصاصاً بالتراث الثقافي والإنساني العالمي. وهو إختصاص ينطبق في معنى واسع على الأماكن الدينية المقدسة في القدس. لذلك كان من الطبيعي أن تحتل مشكلة المقدسات أهمية فائقة في دورات اليونسكو، سيما وأن تلك المنظمة كان لها السبق في صياغة إتفاقية دولية عام ١٩٥٤

=Question d'un regime international pour la region de jerusalem et de la protection des lieux saints.

N. U. Conseil de Tutelle, sixieme session. 1950m Geneve, p. 558 etc, Septieme session, 1950, p. 55. Et aussi, N. U. Conseil de Tutelle, Proces-Verbaux officiels, Vol. I, 1950, Annex, p. 121 etc

بلاهاى مضمونها الرئيسى حماية الممتلكات الثقافية. وقد دخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ إعتباراً من ٧ أغسطس ١٩٥٦.

ورغم أن تلك الاتفاقية قد قدرت إعتبار الأماكن الدينية المقدسة ضمن الممتلكات الثقافية وهو ما سبق نقده ونحن نعرض لمعايير القدسية. إلا أن الأهمية الروحية والإنسانية لتلك المقدسات فرضت نفسها على بساط البحث فى دورات اليونسكو بعد اندلاع حرب ١٩٦٧. ولعل تلك الأهمية تعود إلى تطور الفكر الإنسانى نحو تفهم حقيقة المقدسات. وما تحتمه رموزها من ضرورة أفراد أهمية وعناية خاصة بما تفوق غيرها من أماكن العبادة.

وجلى بالبيان أن أهمية الأماكن المقدسة قد إتضحت بصورة تصاعدية فى قرارات منظمة اليونسكو على نحو يمكن إستنتاجه بسهولة من سياق قراراتها المتطورة حتى يومنا هذا.

فقد بادر الأمين العام للمنظمة فى أول أيام حرب ١٩٦٧ إلى إرسال مذكرة لجميع الأطراف يذكرهم بما جاء باتفاقية حماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٥٤. كما إقترح عليهم تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين الثانية والتاسعة من اللائحة التنفيذية للاتفاقية. وهى إجراءات

تستهدف تعيين مفوض عام من قبل المنظمة لحماية الممتلكات الثقافية^(١).

كما أصدر المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة عشرة بباريس عام ١٩٦٨ قرارات تستهدف حماية التراث الثقافي لعل أهمها ما ورد بالوثيقة (٣٤٣-٣) حيث قرر فيها "أن المؤتمر العام لا يدرك ما للممتلكات الثقافية في مدينة القدس القديمة - وخاصة الأماكن المقدسة - من أهمية غير عادية ليس فقط للدول المعنية مباشرة بل للإنسانية جمعاء - نظراً لما لها من قيمة فنية وتاريخية ودينية. وإذ يشير إلى القرار رقم (٢٢٥٤) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو ١٩٦٧ بخصوص مدينة القدس.

١. يوجه نداءً دولياً عاجلاً - وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المشار إليها يطلب من إسرائيل :

(أ) أن تحافظ بعناية ودقة على جميع المواقع والمباني وغيرها من الممتلكات الثقافية وبخاصة مدينة القدس القديمة.

(ب) أن تتوقف عن القيام بأية حفريات أثرية أو أن تنقل مثل هذه الممتلكات أو أن تجرى أى تغيير فى معالمها أو طابعها الثقافى أو التاريخى.

^(١) وثائق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) المجلس التنفيذى، وثيقة رقم ٣٢ (د. ٧) ص ٤.

٢. يدعو المدير العام أن يستخدم كل نفوذه وإمكاناته بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية لضمان تنفيذ هذا القرار بأفضل الطرق الممكنة.

وأثناء مناقشة المنظمة لحريق المسجد الأقصى أعاد ممثل لبنان على مسامع الأعضاء تصريحات المؤرخ الإسرائيلي "الداد" الذي قال فيه "بعد تحرير الملك داود للقدس مرت أربعون عاماً قبل أن يقيم سليمان المعبد. لكن بعد التحرير الثاني للمدينة لا يتعين أن يمر أكثر من عقد واحد قبل إعادة بناء المعبد. أما عن وجود المسجد الأقصى على جزء من أرض المعبد فإن زلازل كثيرة تحدث في هذا الأقليم^(١).

وهكذا إتضحت النوايا الخفية لإسرائيل بالعبث بمقدورات الله عز وجل، كما هو معروف عنهم. بإنتهاك حرمة أماكن مقدسة إسلامية بها علامات ربانية وبارك الله حولها.

ومنذ بداية السبعينيات بدأت المنظمة في الضغط على إسرائيل لوقف إنتهاكاتها الصارخة بالأماكن المقدسة لعل أهمها ذلك القرار الصادر في الدورة ١٨ لعام ١٩٧٤ حيث لم يكتف المؤتمر العام بإدانة إسرائيل ولكنه طالب المدير العام بالإمتناع عن تقديم أي معونة لها في ميادين التربية أو الثقافة أو العلوم إلى أن تمتثل إمتثالاً تاماً لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي.

(١) المجلس التنفيذي جلسة ٢٨، (د. ١٣)، ص ٢٦٢.

وجلى بالإشارة أن المدير العام لمنظمة اليونسكو تلقى من المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة مؤرخة فى ٢٠ يناير ١٩٨٨ عن الحوادث التى وقعت فى ١٥ يناير ١٩٨٨ فى المسجد الأقصى وقبة الصخرة. فطلب المدير العام من مندوب إسرائيل الدائم أن يستغل نفوذه لدى السلطات المختصة فى بلاده، إذا كانت الوقائع المشار إليها قد حدثت فعلا من أجل تأمين إحترام الأماكن المقدسة فى القدس، وتأمين حرية ممارسة العقائد الدينية. وتم تشكيل بعثة من ممثلين شخصيين عن الأمين العام للذهاب للقدس للنظر فى الوقائع التى أخطر بحدوثها، مع تحليل العواقب التى قد تترتب عليها بالنسبة للتراث الثقافى لمدينة القدس^(١).

ونجترىء مقتطفات من التقرير الذى وضعه الأستاذ "ريمون لومير" بناء على طلب المدير العام والذى قدمه عام ١٩٨٩ حيث ورد فيه "منذ زيارتى الماضية فى يوليو ١٩٨٦ لم تجر تغييرات ملحوظة فى النفق الممتد على طول السور الغربى للحرم الشريف بأكمله - جبل الهيكل بالنسبة لليهود - والمحفور تحت مباني الحى الغربى المجاور للسور. ويتمثل التغيير الوحيد فى إقامة سلم معدنى يوصل عند طرفه الشمالى بين النفق وبين القناة السفلية التى ترجع إلى عهد الأشمونيين (القرن الثانى أو الأول الميلادى) والتى إكتشفها س. دارين قبل عام ١٨٦٨ وأعيد إكتشافها عرضاً عام ١٩٨٧. ومن المرجح أنه إذا أتيحت الفرصة لدخول النفق بطوله كله تعرض لخطر أن يصبح بأكمله - مثلما حدث - من قبل

(١) المجلس التنفيذى - د. ١٣ - ١٤ ث - ٢٥ ص ٦.

بالنسبة للجزء الجنوبي من موقع الحفر - مكان عبادة وصلاة المتدينين من اليهود. ومن سيكونون هو زواره بصفة أساسية. على أن المخرج المزمع إنجازه، وهو الوحيد الممكن، يقع في أكثف الأجزاء سكاناً من الحى الغربى. وذلك فى أحد المداخل الرئيسية للحرم الشريف. ومن الممكن إذن أن تحدث فى هذا المكان اصطدامات بين المتدينين من الطائفتين ويجدر تفتيش إنشاء مواقع يمكن أن تقضى إلى حدوث مواجهات أو صدمات^(١).

ويلاحظ أن الساحة الكبيرة التى نظمت منذ عام ١٩٦٧ أمام الجزء الجنوبى من الحائط الغربى للحرم الشريف فى موقع حى المغاربة الذى هدم مباشرة بعد الاحتلال الإسرائيلى للمدينة، أغلقت من جانبها القبلى بمجموعة من البوابات المصنوعة من الحجر والأسمنت المسلح الذى تتخلله قضبان وهو معمار يغلب عليه الطابع العادى. والواقع أن المنطقة المؤدية إلى حائط المبكى وإلى المكان المخصص للصلوات والاحتفالات اليهودية تظل دائماً تحت رقابة وحراسة الجيش الإسرائيلى، ويجرى تفتيش حقائب اليد وغيرها مما يحمله الزوار عند المدخلين الرئيسيين عند الواد أو شارع داود شمالاً وباب المغاربة وهو أحد أبواب سور سليمان جنوباً^(٢).

(١) المجلس التنفيذى - نفس المرجع، ص ٩.

(٢) المجلس التنفيذى - نفس المرجع، ص ٩.

وإزاء هذا الوضع الذى إسترعى إنتباه ممثل المنظمة والذين يبلور هالة التدهور التى آل إليها واحد من أقدس تراثنا الإسلامى، لستبان فى الأفق نوعاً جديداً من قرارات منظمة اليونسكو التى تعبر - وبحق - عن القيمة الروحية والإنسانية التى تكمن فى هذا المكان المقدس. فقد جدد ندائه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية والمؤسسات والأفراد، من أجل صون التراث الإسلامى المتدهور، وحتى لا نطيل فى شأن سرد القرارات المتشابهة المتتابعة نعرض لواحد من أحدث القرارات الصادرة فى هذا الصدد. وهو القرار ١١٠٦/م٢٤ وهو يؤكد أن المؤتمر العام :

إذ يذكر باتفاقية وبروتوكول لاهاى لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية فى حالة وقوع نزاع مسلح.

ويذكر أن الإحتلال العسكرى الإسرائيلى والوضع الراهن لمدينة القدس ينطويان على تهديد لسلامة تلك المدينة المقدسة ولرسالتها الجوهرية، علماً بأن جانباً من ممتلكاتها الثقافية قد عانى بالفعل من الأضرار والتغييرات.

ويؤكد من جديد على الدور الفريد الذى تؤديه مدينة القدس فى تاريخ الإنسانية، وبالتالى على ضرورة التعجيل بإتخاذ كافة التدابير المناسبة من أجل صون طابعها الثقافى وتجانسها وقيمتها العالية التى لا بديل لها.

وإذ يلاحظ بعميق الأسى وببالغ القلق أن إسرائيل لم تستجب حتى اليوم لطلب المدير العام.

(١) يذكر ويؤكد من جديد ما سبق أن إعتّمده من قرارات ترمى إلى كفالة صون جميع القيم الروحية والثقافية والتاريخية التي ترمز لها المدينة المقدسة.

(٢) ويشجب بقوة إستمرار تعرض التراث الثقافي لمدينة القدس وموقعها التاريخي التقليدي لتغييرات ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي.

(٣) ويرى أن أعمال الإعتداء والتدمير والتغيير الذي يعاني منها التراث الثقافي للقدس الذي إعتّمدت اليونسكو بشأن حمايته والحفاظ عليه قرارات عديدة من شأنها أن تسيء إلى الذاكرة الجماعية للشعوب، ولا سيما شعوب المنطقة. فيما يتعلق بتاريخها وحضارتها.

(٤)

(٥)

(٦) ويكرر من جديد وبالحاح النداء الموجه إلى الدول الأعضاء وإلى المؤسسات والأفراد من أجل إنقاذ التراث الإسلامي الثقافي والديني الذي يندرج في عداد الوقف وتستوجب حالته دعم الجهود المالية والتقنية التي تبذلها الأوقاف الإسلامية في سبيل صيانة هذا التراث وترميمه.

وهكذا شمل هذا القرار المضمون الذي إتخذناه معياراً للقدسية، حيث بين - وبحق - ما ينطوى عليه الإنتهاك من تهديد للرسالة الجوهرية للمقدسات. وتفضى إليه حمايتها من صون للقيم الروحية الثقافية التي ترمز إليها. والتي ظلت وستظل محفورة في الذاكرة الجماعية للشعوب ما بقيت.

ولكن يبقى التساؤل حول القيمة القانونية لتلك الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية لحماية المقدسات الدينية في فلسطين.

٤٢. القيمة القانونية لجهود المنظمات الدولية في شأن الأماكن الدينية المقدسة : (نحو إمكانية تأنيب الإنتهاكات الإسرائيلية جنائياً).

لعلنا لا نبالغ في القول عندما نقرر أن الإحتلال الإسرائيلي للقدس، ودخول الأماكن الدينية المقدسة في حوزته يعتبر سبباً رئيسياً في اشتعال فاتيل الأقلام الفقهية سلباً وإيجاباً لتفسير وتطويع قرارات وتوصيات المنظمات الدولية في شأن الأماكن الدينية المقدسة. وخلق بالتالي توجهاً جديداً نحو إثارة الرأي العام الفردي والجماعي ممثلاً في المنظمات الدولية للزوايا الدينية التي تمس المشاعر والأحاسيس. وبعيداً عن الأوضاع السياسية العقلية المحضنة^(١).

^(١) أكدت رئيسة وزراء سيلان وزعيمة المعارضة "تلقينا بإستكار وفزع الأخبار المزعجة بحرق المسجد الأقصى وهو واحد من أقدس أماكن العبادة في العالم الإسلامي ونشارك المسلمين في العالم أجمع آلامهم"

و-عنى عن البيان أن غالبية ما صدر عن المنظمات الدولية فى شأن الأماكن الدينية المقدسة يندرج فى عداد التوصيات التى تفتقد إلى عنصر الإلزام كما هو الرأى الغالب فى فقه القانون الدولى وفقاً للنظرية العامة التى تدرس على طلبة الليسانس^(١). بيد أننا نتفق مع منظور يرى أنه وإن كانت للتوصية قيمتها الأدبية، إلا أن مضمونها يخلق وزناً كبيراً إذا ما نال تأييد رأى أغلبية الجهاز^(٢). ومعنى ذلك إننا لا نتصور إفراغ مضموع التوصية من أى أثر قانونى. وإلا كان ضرباً من العبث أن تكون

= فى محنتهم. وإذا إمتد حقد الإنسان إلى تدمير القيم الروحية، فإن فرص نجاة الإنسانية تكون جد ضئيلة".

وفى المؤتمر الذى عقد بجامعة القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٥ لإستتكار الجريمة الإسرائيلية ألقى الأنبا غريغوريوس مندوب البابا كلمة نيابة عنه قال فيها "إن الطعنة الموجهة إلى المسجد الأقصى موجهة إلى قلوب المسيحيين والمسلمين على السواء . إن على إسرائيل ومن يساندها أن يتحملوا تبعات تخريب الأماكن المقدسة.

ونشرت جريدة التايم ماجزين فى ١٩٦٧/٩/٢٠ عن قصد سلطات الاحتلال الإسرائيلية من تدمير المقدسات الإسلامية فى القدس وهو إعادة إنشاء المعبد اليهودى محل هذه المقدسات.

راجع الدكتور محيى الدين العشماوى، المرجع السابق، ص ٨٠١، ٨٠٢.

(١) نحيل فى ذلك إلى كافة المؤلفات الفقهية الواردة فى شأن المنظمات الدولية.

(٢) F. B. Sloan, The binding force of recommendation of the General Assembly of the United Nations, B.Y.B.I.J. 1950, p.

وسيلة فنية من وسائل تسيير أعمال المنظمة الدولية. ويؤكد ذلك : أن الدولة المنتهكة تسعى حثيثاً وبجدية نحو إبداء التبريرات المنطقية - فى نظرها - حتى لا تتصاع إلى ما تضمنته التوصية من أحكام^(١). وهذا المضمون الكامن فى التوصية يسمى فى عقدنا "الشرعية الدولية" بمعنى أن التوصية ترسى مركزاً خاصاً للمسألة محل البحث. بحيث يحتج بذلك المركز فى مواجهة كافة. ولا يعقل أن يصدر بعد ذلك عن الدول أعضاء المجتمع الدولى ما يخالف ذلك المركز. وإلا صم تصرفهم بعدم المشروعية^(٢).

(١) Virally, la valeur juridique des recommandations des organisations, A.F.D.I, 1956, p.87.

ويقرر فى ذلك :

"Dans la plupart des cas ils ont cherché a contester directement la valeur juridique de la recommandation qui leur était adressée en soutenant qu'elle etait inconstiutionnelle et qu'en la posant son auteur avait depasse les limites de sa compétence. Il permet a la fois de soutenir L'illégalité de ces recommandations et d'affirmer l'inexistence d'obligations sociales dans l'affaire qu'elles concernent.

(١) Castaneda Valeur juridique des resolutions des Nations unies, R.C.A.D.I., 1970-I, p.226.

ويقرر فى معنى قريب :

Les organes des N. U. Formulent des "determinations" définitives constatant des faits et même des situations=

ويؤكد ذات المعنى جانب آخر من الفقه حيث يقرر أن التوصية تخلق ما يمكن تسميته بالشرعية الدولية. فالإقتضاء الذي تتطلبه التوصية من المخاطب بها يعد بمثابة تعبير عن رأى القانون الدولي بصدد المسألة التي صدرت التوصية بشأنها. وبعبارة أخرى فإن التوصية تخلق قرينة قانونية على شرعية السلوك الذي يتفق مع مضمونها^(١).

وهكذا يبين أنه حتى في حالة صدور توصية ضد دولة ما فإنها ملزمة بمضمون تلك التوصيات التي تعنى - فى ذات الوقت - رأى المجتمع الدولي المعبر عنه بالشرعية الدولية. أما إذا اتصلت الدولة من مضمون هذه التوصية أو تلك فإنه يمكن إتخاذ أشكال لمواجهة تصرفات الدولة المنتهكة^(٢).

=juridiques concrètes contre lesquelles les membres ne sont pas légalement fondés à s'opposer. Dans ce cas, on peut dire qu'une telle "détermination" est obligatoire.

^(١) الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٩.

^(٢) Virally, la valeur juridique des recommandations, Op. Cit, p.87.

ويؤكد فى ذلك :

L'Etat qui se conforme à la recommandation qui lui est adressée doit être considéré comme remplissant les obligations qu'il avait assumées en devenant membre de l'organisation internationale, et même toute forme de=

فالشرعية الدولية تستمد قيمتها من الضمير العالمى من خلال ما تجسده المعطيات الموضوعية للمناقشات والمداخلات لمشروع توصية مد بحيث يصاغ فى النهاية ما سيطر على المشاعر والأحاسيس - حينئذ - فى قالب قانونى أو إن شئنا الدقة فى مبدأ عام هو مبدأ الشرعية الدولية. فكان مبدأ الشرعية يعتبر مرآة صادقة لما يجيش فى خلجات وضمائر المجتمع الدولى ويبلوره مضمون التوصية.

وترتيباً على ذلك فإن كافة ما إتخذته المنظمات الدولية من جهود صادقة فى شأن ما أصدرته من توصيات لحماية الأماكن الدينية المقدسة، أصبح بجلاء الشرعية الدولية على حماية تلك المقدسات. بحيث بات من المقطوع به أن أحكام القانون الدولى المتعلقة بها، ما إنفك أن تركت بصماتها على ما أصدرته المنظمات الدولية من توصيات فى شأن الانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن الدينية المقدسة.

بيد أن مضمون تلك التوصيات وأن شكل شرعية الحماية الدولية. إلا أن ذلك المضمون بهذا المعنى ليس له قدرة التنفيذ الذاتى وهذه هى سمة المبدأ العام كما يقول فيراللى^(١). إذ أن المبدأ قاعدة بالغة التجريد

=représailles contre un Etat qui se conforme á une recommandation doit etre considérée comme une violation de ses obligations.

(١) نقلا عن الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق، أصول القانون الدولى العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٦، ص ٢٤٢.

تعبّر تعبيراً كلياً عن الفكرة العامة للوجود. ثم تأتي القواعد القانونية فتعبر تعبيراً جزئياً عن الأفكار التي تضمنتها المبادئ الأساسية المذكورة^(١).

وترتيباً على ما تقدم فإننا نرى أنه حتى فى إطار التوصيات الدولية الصادرة من المنظمات الدولية، فإن لها صبغة الإلزام ويمكن لنا بالتالى أن نركن إليها - على أقل تقدير - بصدد حماية المقدسات الدينية فى القدس.

ولعلنا نصيب بعض الحقيقة إذا ما قررنا أن لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الإقتصادي والإجتماعى برقم (١) لسنة ١٩٨٦. قد بلورت مبدأ الشرعية من خلال مشروع قاعدة قانونية نأمل لها التقنين. إذ إعتبرت أن كل الأعمال الإسرائيلية تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يخفى على الفطنة أن ذلك التعبير لم تستخدمه الأمم المتحدة تجاه دولة منذ الحرب العالمية الثانية حينما إعتبرت محكمة نورسرج لعلم ١٩٤٥ أعمال الحكم النازى تجاه اليهود جرائم حرب وتم تقديم المسئولين عنها للمحاكمة^(٢).

ومن ثم فإن لجنة حقوق الإنسان تكون قد صادفت الدقة فى التحديد القانونى للإنتهاكات الإسرائيلية رغم أنها لم تخول مكنة تطبيق

(١) الأستاذ الدكتور سمير عبد السيد تتاغو، المدخل للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٢٥٣.

(٢) الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام، القانون الدولى الإنسانى، ط ١، ١٩٨٨، هامش ص ٣٧.

عقوبات على إسرائيل، لأن كل إمكاناتها تنحصر في الدراسة والتحليل والتعليق، ثم تقديم تقاريرها إلى الدول الأعضاء في المنظمة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

وفي رأينا أنه كما استطاعت تلك اللجنة بلورت نواة أو لبنات بداية حقه نحو إمكانات مستقبلية لإصدار قرار يجرم ويأثم الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة. فإن التضامن المعنوي بين مختلف الدول للتصدي لتلك الانتهاكات يساعد على ترجمة مبدأ الشرعية الدولية بتوصيف مسلك إسرائيل ضد المقدسات بأنه جريمة دولية. وكلما ازداد فعالية وتأثير أقلام الفقه الدولي نحو تبنى قواعد دولية جنائية كلما ظل الأمل يراود النفوس نحو إمكانية توقيع العقاب الملائم ضدها. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الدعوة لإبرام معاهدة دولية في شأن الأماكن الدينية المقدسة تحوي نصوصاً تبصر بأهمية تلك الأماكن ومكانتها والحماية الخاصة لها. وتجريم من يخالف تلك الحماية من قبل جهة يناط بها توقيع العقاب الملائم والمتفق وحرمتها.

٤٣. السيناريو الإسرائيلي من خلال إتفاق المباحثي، -
والسيناريو المأمول :

ظلت مشكلة الأماكن الدينية المقدسة طوال العقود الأخيرة محصورة في سياق ثلاث وثائق أساسية تمثلت في قرار الجمعية العامة بالتقسيم رقم ١٨١، وقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨. ولم تخرج قرارات المجلس أو توصيات الجمعية بعد ذلك عن المضامين الواردة في

الوثائق الثلاثة ستغى الذكر. وكما فكرت آنفاً فإن بقاء مشكلة الأماكن الدينية المقدسة داخل سياق الأمم المتحدة أوضح - بجلاء - أننا نسير بالتوازي مع الشرعية الدولية. وعلى الرغم من الكفاح المضني للشعوب العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة عسكرياً وسياسياً وقانونياً نحو ترجمة واقعية محسوسة لتلك الشرعية، إلا أن الحد الذي كان متفقاً عليه أن المشكلة في وضعها غير المأمول ما تزال تفرض نفسها في كل وقت على بساط البحث في أ ورقة المنظمات الدولية. وهو ما يضع دول العالم قاطبة أمام مسئولياتها الدولية.

وفجأة وبلا مقدمات طالعنا الصحف باتفاق فلسطيني - إسرائيلي عرف باسم اتفاق المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. وبعيداً عن الخوض في تقييم الاتفاق وإمكانات الوصول إلى تسوية عادلة من خلاله، إذ يخرج ذلك عن موضوع دراستنا فإن ما يشغل البال والفكر يتمثل في جملة إستفسارات. هل يجدى نفعاً الاتفاق في خصوص حماية المقدسات الدينية، وهل يضيف شرعيته على حماية تلك الأماكن المقدسة. هل ينهي الاتفاق قرون من الأحقاد أضمرت إسرائيل لهذه الأماكن. هل حيد الاتفاق شرعية قرارات منظمة الأمم المتحدة وتوصياتها، وترك الأمور الشائكة لاتفاقات ثنائية بمظلة أمريكية. وهل من سيناريو مضاد لذلك النجاح الإسرائيلي-الأمريكي والذي بمقتضاه نقلت مشكلة المقدسات إلى مبراة ثنائية غير متكافئة القوى أو الميزان.

لقد وقر في ضمير المجتمع الدولي منذ قرار التقسيم وحتى اتفاق المبادئ أن لمدينة القدس على وجه الخصوص نظاماً خاصاً تحت إدارة

الأمم المتحدة. وإن حماية المقدسات الدينية بتلك المدينة مسئولية المجتمع الدولي لحين وضع تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية. لذا كان من الطبيعي أن يصدر عن الأمم المتحدة القرارات تلو القرارات مستهدفة تحذير إسرائيل من أى إنتهاك بهذه المقدسات. وعلى الرغم من عدم فاعلية تلك القرارات، إلا أنها فى أقل تقدير لها كانت تعبر عن وجهة نظر الشرعية الدولية من خلال مظلة الأمم المتحدة.

وبعد إتفاق المبادئ أثير التساؤل عن الجديد فى شأن وضع وقانونية الأماكن الدينية المقدسة. الجلى من إسقراء نصوص إتفاق المبادئ، أن المادة ٣/٥ منه قررت أنه من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الإهتمام المشترك. وقد وردت تلك الفقرة تالية لما جاء بصدر المادة التى حددت فترة خمس سنوات إنتقالية فور الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا يتم خلالها التفاوض حول المشاكل المتبقية، ومنها بطبيعة الحال مشكلة القدس عموماً. وخلق الإتفاق من الحديث عن الأماكن المقدسة بالقدس.

وتصورى أنه بسبب تلك الأماكن المقدسة تمحورت وتحوصرت قضية القدس بالكامل وأرجىء البت فى شأنها إلى فترة تالية. ولعل ذلك يرجع إلى إجماع قومى داخل إسرائيل يقوم على أن "قدس الموحدة (الشرقية والغربي) هى العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل.

وتأكيداً لذلك الهدف تواجه القدس مخططات التهويد. فلا ننسى أنه بعد عشرة أيام فقط من توقيع إتفاق المبادئ أى فى ١٩٩٣/٩/٢٣ صفت المحكمة الإسرائيلية العليا وجوه الجميع بقرارها القاضى بإعتبار حرم القدس الشريف بما فى ذلك المسجد الأقصى جزءاً من أرض إسرائيل. ولا يخفى فتح النفق تحت حرم المسجد الأقصى فى سبتمبر ١٩٩٦ بحيث ينقلب الوضع فيكون أبلغ المنى للفلسطينيين والمسلمين حق المرور للمسجد الأقصى للصلاة فيه.

وهكذا يتضح - وبحق - السيناريو الحالى والمستهدف للأماكن الدينية المقدسة إذ يتبلور فى أرجاء البت فى خصوصيتها إلى فترة تالية للحكم الذاتى، بحيث تستغل إسرائيل الوقت الإستغلال الأمثل لعرقلة الوصول إلى ذلك التوقيت. على أن تفرض سياسة تهويد المنطقة حول الأماكن الدينية المقدسة، فضلاً عن محاولة الخلخلة الجغرافية للمناطق المجاورة للمسجد الأقصى على يتهدم بفعل الواقع. وتصل إلى التوقيت الذى تراه مناسباً للمفاوضات بشأن القدس بعد أن تفرغ المسألة الدينية من مضمونها، وحينئذ يحين وقت البكاء على اللبن المسكوب.

ولعل التشاؤم الذى يسيطر على قلم كاتب هذه السطور يعتمد على واقع الأحداث بالمنطقة، وتاريخ التعامل مع إسرائيل فضلاً عما أورده إتفاق حزب العمل والليكود فى ظل وزارة نيتانياهو والمعروف بإسم صياغة رئيسى الفريقين بيلن-إتيان بشأن مبادئ الحل الدائم. والتى نشرته جريدة معاريف الإسرائيلية فى يناير ١٩٩٧. فلقد حددت هذه الوثيقة موقف الحزبين من القدس فى أنها :

(١) عاصمة إسرائيل ضمن حدود البلدية الحالية. وتكون مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيل.

(٢) لزوم إعراف الفلسطينيين بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

(٣) يتم توسيع حدود المدينة على نطاق واسع، ويقام مجلس أعلى للقدس الكبرى يضم قرى، العزيزية وأبوديس وسلوان.

(٤) اسم القدس الكبرى هو أورشليم. ويطلق اسم "القدس" على القرى الثلاث.

(٥) يعلن الحرم القدسي الشريف منطقة ذات حصانة ويكون في يد الفلسطينيين أما كيفية الوصول إلى المسجد الأقصى فيجرى بحثه عند مفاوضات الحل النهائي^(١).

وإزاء سيناريو الترويع والتسويق لفرض سياسة الأمر الواقع الذي وضع نمطه ووسائله، لم يتبق من خيار سوى إستنفار الهمم العربية والإسلامية، والإنسانية لإبرام معاهدة دولية لحماية الأماكن الدينية المقدسة، وتجرى أفعال من يخالف قواعد حمايتها تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي عقدنا الشخصي أن السيناريو المقترح يخدم جملة أغراض لعل أهمها :

(١) د. أحمد صدقي الدجاني، سقف التفاوض حول القدس في عملية السلام، جريدة الأهرام المصرية، ١٥/١٢/١٩٩٧، ص ١٠.

(١) أن قواعد النظام العام الدولي العرفي، ترتبط ارتباطاً لزوم بمقدورات المجتمع الدولي بأسره، ولا نتصور أن تتولى دولة بمفردها وبمعزل عن بقية الأسرة الدولية، حل مشكلة لها حساسيتها وخطورتها كمسألة الأماكن الدينية المقدسة. ولا يقال أن حل تلك المشكلة مرهون بإرادة دولتين هما إسرائيل وفلسطين. إذ فضلاً عن الرؤية الخاصة لإسرائيل في شأن الدولة الفلسطينية، فإن الأماكن الدينية المقدسة لا تخص الطرفين فقط، وإنما باعتبار أساسها فكرة الإنسانية، فإنها تهم المجتمع الدولي بأكمله.

(٢) أن سنة التسوية كأحد السيناريوهات الإسرائيلية لن تجد نفعاً إذا ما نجحت جهود التخطيط لإبرام معاهدة دولية موضوعها الأوحاد حماية الأماكن الدينية المقدسة.

(٣) أن يظل جزءاً من المشكلة الفلسطينية مدرجاً في إهتمامات منظمة الأمم المتحدة.

(٤) ولعل الأماكن المقدسة كأحد مبادئ الإنسانية تظل موجهة في نفوس البشرية فتحوز إهتمامهم من خلال معاهدة دولية تحفظ لها وجودها على مر العصور والأزمان.

أ. د. مصطفى فؤاد

الإسكندرية في ١٩٩٨/١/٥

الفهرس

- ١١ ١. تمهيد.
- ١٦ ٢. تفسير.

الباب التمهيدي

التعريف بالأماكن الدينية المقدسة

- ٢٠ ٣. تفسير.

الفصل الأول

المقصود بالأماكن الدينية المقدسة

- ٢٢ ٤. تفسير.

المبحث الأول

الخلافاً حول الأماكن المقدسة

- ٢٣ ٥. أولاً : في اللغة.
- ٢٥ ٦. ثانياً : إختلاف آراء المفسرين والمؤرخين في ماهية الأماكن المقدسة عموماً.

المبحث الثاني

المعايير المختلفة في شأن تحديد

الأماكن الدينية المقدسة

٣٠. ٧. تمهيد.
٣٠. ٨. أولاً : المعيار الشخصي.
٣٩. ٩. ثانياً : المعيار الثقافي.
٤٨. ١٠. ثالثاً : المعيار السياسي.
٥٣. ١١. رابعاً : المعيار الفلسفي.
٥٦. ١٢. خامساً : وجهة النظر المختارة.

الفصل الثاني

نشأة الأماكن الدينية المقدسة

٦٣. ١٣. تمهيد.
٦٥. ١٤. (أ) الكعبة المشرفة.
٦٨. ١٥. (ب) المسجد النبوي الشريف.
٧١. ١٦. (ج) هيكل سليمان.
٧٥. ١٧. (د) المسجد الأقصى.

١٨. (و) كنيصة القيامة.

الباب الأول

الحماية الدولية للأماكن الدينية المقدسة

في القانون الدولي العام

١٩. تمهيد.

الفصل الأول

الحماية الدولية للأماكن الدينية

في منظور القواعد الدولية

٢٠. تقسيم.

المبحث الأول

الحماية الدولية للأماكن الدينية

وقت النزاعات المسلحة

٢١. تطور نظرة المجتمع الدولي بشأن إنتهاك حرمة الأماكن الدينية
وقت النزاع المسلح.

٢٢. وجهة نظرنا فيما جاءت به الإتفاقيات الدولية نحو حماية الأماكن
الدينية.

المبحث الثاني

الحماية الدولية للأماكن الدينية وقت الاحتلال الحربى.

١١٠ ٢٣. آثار الاحتلال بصفة عامة.

١١٣ ٢٤. الأماكن الدينية وقت الاحتلال الحربى.

الفصل الثانى

الأساس القانونى الدولى لحماية الأماكن الدينية المقدسة

١٢١ ٢٥. اختلاف منظور الأساس القانونى.

١٢٤ ٢٦. أولاً : الحق التاريخى.

١٣٠ ٢٧. ثانياً ، سياسة الأمر الواقع.

١٣٨ ٢٨. ثالثاً ، فكرة الإنسانية.

الفصل الثالث

جريمة إنتهاك حرمة إنتهاك

الأماكن الدينية المقدسة

١٤٧ ٢٩. فكرة الجريمة الدولية بصفة عامة.

١٥٥ ٣٠. إنتهاك حرمة المقادسات الدينية كجريمة دولية.

١٦١ ٣١. البصمة التى يتركها فعل الجريمة.

٣٣. الجهة التي يناط بها توقيع العقاب.

الباب الثاني

الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة

الأماكن الدينية المقدسة

دراسة تطبيقية وتحليل لجهود المنظمات الدولية

الفصل الأول

صور الانتهاكات الإسرائيلية

بالمكان الدينية المقدسة

الفصل الثاني

موقف المنظمات الدولية

من مشكلة الأماكن الدينية المقدسة في القدس

٢٨. أولاً : الجمعية العامة للأمم المتحدة. ١٨٩
٢٩. ثانياً : مجلس الأمن. ١٩٧
٤٠. ثالثاً : مجلس الوصاية. ٢٠٠
٤١. رابعاً : منظمة اليونسكو. ٢٠٦
٤٢. القيمة القانونية لجسود المنظمات الدولية في شأن الأماكن الدينية ٢١٤ المقدسة. (نحو إمكانية تأثير الإنتماءات الإسرائيلية جنائياً).
٤٣. السيناريو الإسرائيلي من خلال إتفاق المباحث والمسيناريو المأمول. ٢٢٠

